كلية الإدارة والاقتصاد

التنمية والتخطيط الإقليمي وفرص الاستثمار المستقبلي(محافظة كربلاء المقدسة حالة دراسية)

رسالة تقدم بها

ضياء سالم بيدة الخفاجي

إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف

أ.م.دمحسن عبد الله الراجحي **أ.م .دعدنان كريم**

1432 هـ 2011م

قرآن کریم

﴿ نٓ وَالۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ[1] ﴾

صدق الله العلي العظيم

(1)سورة القلم
الآية (1)

الإهـــــــــــــــــــداء

الى من اخرجنـــا من الظلمات الى النور سيد الخلق ومهدي الانسانية نبينا الكريم محمد عليه افضل الصلوات و السلام وعلى اله وصحبه اجمعين.

الى بلاد الحضـــارات العراق وشهداءه الأبرار رحمهم الله.

الى من وضع حجر الاساس لمسيرتي في الحياة وعبد الطريق الصعب امامي ابي العزيز.

الى ست الحبايب امي الغالية وفعم الله.

الى اخوتي واخواتي وزوجتي

الى أساتذتي الاجراء مصابيح العلـــم وخير العون لي مهما اقول فلـــن اسدد جزءاً يسيراً من عطائهـــم لي.....

الباحث

شكر وتقدير

الحمد الله رب العاملين والصلاة والسلام على من نشر الضياء وصار للناس رسالة رسول الله محمد صلى الله عليه واله وسلم.

يطيب لي ان اتقدم بوافر الشكر والعرفان الى من وضع الله الجنة تحت اقدامها والدتي العزيزة ، والى من سقى الشجرة حتى أثمرت والدي العزيز ، والى سندي في الحياة أخي واخواتي، ورفيقة دربي زوجتي .

وبعد ... فتقتضي الامانة العلمية والاخلاقية ان اتقدم بوافر الشكر والعرفان الى استاذتي الافاضل الدكتور محسن عبد الراجحي و الدكتور عدنان كريم لتفضلهما بالاشراف على هذه الرسالة ، ولما لهما من جهود فاضلة ومقترحات قيمة اثمرت ايجابا فيما قدمت ، وفقهما الله وجزاهما الله عني وعن طلبة العلم خير الجزاء .

واتوجه بالشكر الجزيل الى الاساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الدراسة وتحملهم عناء ومشقة القراءة والسفر .كما واتقدم بوافر الشكر والعرفان الى الاستاذ الدكتور الفاضل محمد العاني من معهد التخطيط الحضري والاقليمي /جامعة بغداد ، لما قدمه لي من توجيهات ومساعدات واسأل الله ان يحفظه ويزيد من عطاءه

كما اتقدم بوافر الشكر والاحترام الى الدكتور هاشم مرزوك الشمري رئيس قسم الاقتصاد والاساتذة الافاضل اعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد ، لما قدموه لي من نصح وارشاد طيلة فترة دراسة الماجستير.

كذلك اشكر واثني على عمادة كلية الادارة والاقتصاد /جامعة كربلاء كما اشكر الموظفين في مكتبة كلية الادارة والاقتصاد والمكتبة المركزية في جامعة كربلاء للتسهيلات التي قدموها فيما يخص المصادر المعتمدة ،والى من عرفت معهم معنى الصداقة والوفاء ، اشكر اخوتي وزملائي ، والى زميلاتي ولم انسَ ان اشكر طلبة الماجستير في قسم الاقتصاد .

والى كل من ساهم بكلمة او برأي او بمناقشة او بتوجيه في ما يخص موضوع البحث ، وافر تقديري وامتناني .

وجزى الله عني الجميع خير الجزاء
والله ولي التوفيق

الباحث

المستخلص

تعتبر محافظة كربلاء من المحافظات الرئيسية في البلاد ، لأنها تحتضن مقامات الإمام الحسين وأخيه العباس (عليهم السلام) والشهداء الذين ضحوا بأنفسهم من أجل الدين الإسلامي ورفعوا كلمة الله وجوههم. المنافقون ، هذا الجانب من الأماكن الإسلامية في كربلاء في مقدمة مدن العراق بشكل ملحوظ بعد مدينة الإمام علي (عليه السلام) في النجف ، من الناحية الاقتصادية يمكن اعتبار محافظة كربلاء هي المنطقة التي تناسب أي عمل اقتصادي و أن تعدد الموارد الاقتصادية فيها ، حيث حافظت على الكثير من الموارد على جميع المستويات (السياحة ، الصناعية ، الزراعية ، الخدمية وغيرها) مع تنوع تلك القطاعات من حيث الأهمية وتلك الجوانب التي تم ذكرها بشكل كافٍ لجعل المحافظة منطقة أو مركز نمو ، إما أن مفهوم الإقليم قد تطور بشكل كبير ، لا سيما بعد عام **2003** عندما زاد تغيير النظام بحيث أصبح الاقتصاد الكلي اللامركزية في التخطيط وأصبحت الأساس في رسم الخطط الخمسية ، لكنها بقيت بعض الأمور الأخرى كآلية تحدد التخصيصات السنوية التي ظلت دون تغيير على مستوى الخطط الخاصة التي تم تطويرها في السنوات التي أعقبت تغيير النظام الاقتصادي. وفي خطة (**2010-2014**) تم اعتماد نسبة الحرمان والفقر في تحديد التخصيصات السنوية والسؤال المطروح لماذا لا تصبح محافظة كربلاء مركزا ديناميا او نموا؟ يمكن أن تصبح فرصاً للاستثمار المستقبلي مضمونة **100**٪ ، لذا فإن البحث يعطي صورة عن واقع التنمية الإقليمية في المحافظة وأهميتها في جذب فرص الاستثمار المستقبلية.

لذلك تم تقسيم البحث إلى أربعة أبواب ، تناول الفصل الأول الإطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر وتبين أهميتها والعلاقة بينهما من خلال دراسة معظم الجوانب النظرية حول الموضوع.

أما الفصل الثاني فكان حول الواقع (الاقتصادي والاجتماعي والاستثماري) لمدينة كربلاء ، وقد شمل جميع القطاعات الحيوية في المحافظة.

اما الفصل الثالث فقد افرز بدراسة التنمية الاقليمية لمحافظة كربلاء ابتداء من الخطط وتحديد آلية التخصيصات السنوية لبيان حجم التنمية الجهوية في المحافظة وتطورها خلال السنوات الماضية. بعد كربلاء من خلال النموذج الرياضي

SWOT الفصل الرابع عبارة عن خطة متوسطة المدى مقترحة لمدينة كربلاء تم الاعتماد على تحليل لإظهار الأهداف العامة والفرص والتهديدات ونقاط القوة.

المحتويات

العنـــــــــوان	الصفحة
الاهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ت
قائمة الجداول	ث
قائمة المخططات والاشكال	ح
المقدمة	خ
الفصل الاول : الاطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباشر	54-1
المبحث الأول التنمية الاقليمية :اولاً:مفهوم ونماذج التنمية الاقليمية	6-2
ثانيا: اهداف ومبررات التنمية الإقليمية	8-6
ثالثا: نظريات التنمية الإقليمية	18-8
رابعا: النماذج الرياضية المستخدمة في بيان البعد الاقليمي	31-18
المبحث الثاني: التخطيط الاقليمي	45-32
اولا: تعريف التخطيط الاقليمي	33-32
ثانيا: نشأة التخطيط الاقليمي	34-33
ثالثا: ابعاد التخطيط الاقليمي	35-34
رابعا: اهداف التخطيط الاقليمي	36-35
خامسا: مبررات التخطيط الاقليمي	37-36
سادسا: نظريات التخطيط الاقليمي	45-37
المبحث الثالث: الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقليمية	54-46
اولا: مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر	49-46
ثانيا: محددات الأستثمار الأجنبي المباشر	52-49
ثالثا: الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالتمية الاقليمية	54-52
الفصل الثاني:واقع مدينة كربلاء (اقتصاديا ، اجتماعيا،استثماريا)	93-55
المبحث الاول :الواقع الجغرافي والاداري والاقتصادي	74-57
المبحث الثاني: الواقع الاجتماعي والبنى التحتية لمحافظة كربلاء المقدسة	86-75
المبحث الثالث:الواقع الاستثماري في محافظة كربلاء المقدسة	93-87
الفصل الثالث: التنمية الاقليمية في محافظة كربلاء المقدسة	118-94

العنـــــــــوان	الصفحة
المبحث الاول: نظرة عامة على خطط التنمية قبل 2003 وبعدها والية تحديد التخصيصات الاستثمارية	106–95
المبحث الثاني: التنـــمية الإقـــليمية في كـــربلاء	113–107
المبحث الثالث: البعد الإقليمي لمحافظة كربلاء باستخدام طريقة(Shift and Share)	118–114
الاستنتاجات والتوصيات	125–119
الملحق(1)	134–126
المصادر	141–135

قائمة الجداول

العنـوان	الصفحة
(2)الوحدات الإدارية لمحافظة كربلاء ومساحتها لسنة 1997	58
(3)مؤشر المساحة المزروعة لعام 2009 بالدونم في محافظة كربلاء	59
(4) المؤشرات الرئيسة لمحصولي الحنطة والشعير لمحافظة كربلاء من(2003-2008)	60
(5) إنتاج التمور في محافظة كربلاء (2004_2009)	61
(6) توزيع الفلاحين واجمالي مساحة الاراضي المزروعة بالنخيل في المراكز الادارية لمحافظة كربلاء2009	62
(7) اجمالي مساحة وعدد الحيازات الزراعية في كربلاء المقدسة لعام 2008	62
(8) الثروة الحيوانية (1 رأس) لعام 2009	63
(9) مؤشرات الثروة الحيوانية في محافظة كربلاء لعام 2009	64
(10)عدد ونوع الصناعات المتوسطة في كربلاء وعدد الكوادر العاملة لسنة 2009	66
(11) كمية الانتاج المستخرجة من مقالع رمل كربلاء لعام 2009 م3	67
(12) اعداد المرافق السياحية في المحافظة(2003-2006)	70
(13) عدد الفنادق السياحية في محافظة كربلاء لسنة 2009	71
(14) العدد الكلي للزوار العرب والاجانب الداخلين الى كربلاء خلال السنتين(2007-2009)	71
(15)اعداد التجار واصنافهم المجددين كل عام والجدد لسنتي 2007-2008	72
(16) تصنيف التجار حسب الجنس لعام 2007-2008	73
(17) عدد الشركات المسجلة والمجددة في الغرفة لعام(2007-2008)	73

(18) المؤشرات العامة لسكان محافظة كربلاء 2008	75
(19) عدد المتجاوزين ونسبتهم الى العدد الكلي للسكان وحسب مراكز محافظة كربلاء لعام 2004-2008	76
(20) تعداد سكان محافظة كربلاء للسنوات 2003-2009 ونسبة نموه	77
(21) توزيع سكان وعوائل محافظة كربلاء حسب الاقضية والنواحي لسنة 2010	77
(22) التوزيع النسبي للسكان في كربلاء حسب البيئة والجنس لعام 2006- 2008	77
(23) معدل النشاط الاقتصادي في كربلاء بحسب البيئة والجنس لعام 2006_ 2008	78
(24) عدد العاملين والنسبة المئوية حسب صنف العمل لمحافظة كربلاء المقدسة لسنة 2008	78
(25) مؤشرات البطالة لعام 2008 لمحافظة كربلاء حسب الجنس والبيئة %	79
(26) المستوى التعليمي لافراد الاسرة لعام 2007 كربلاء	80
(27) مؤشرات الصحة في محافظة كربلاء للاعوام 2003-2006-2009	81
(28) المؤشرات الرئيسية لقطاع الماء في كربلاء للسنوات (2005-2008)	82
(29) ايرادات قطاع الماء للسنوات(2003-2009)	83
(30) الاشتراكات (التجارية ,السكنية .القطاع الحكومي)للاعوام2006-2008	83
(31)توزيع الافراد بحسب مصدر الطاقة الكهربائية للوحدة السكنية لمحافظة كربلاء لعام 2007 %	84
(32)عدد اشتراكات الكهرباء في محافظة كربلاء المقدسة خلال السنوات(2006-2008)	84
(33)اطوال الطرق الرئيسية والثانوية والريفية في محافظة كربلاء 2008 كم	85
(34)مؤشر الطاقة الاستيعابية لخدمات النقل في كربلاء المقدسة	86
(35)مؤشر ايرادات قطاع النقل والمواصلات في كربلاء للاعوام 2005-2009	86
(36)الاجازات الممنوحة للاستثمار في كربلاء المقدسة(2010)	90
(37)الطلبات المقدمة للاستثمار والغير ممنوحة بانتظار الموافقة عليها	92
(38)مقارنة بين الدستور الجديد والدستور المؤقت لعام 1968	100
(39)الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2008 مليون دينار	103
(40)معدلات النمو السنوية للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الاجمالي 2004-2008	103
(41)نسبة الحرمان في المحافظات العراقية 2008	104
(42)اجمالي التخصيصات الاستثمارية عدا تخصيصات تنمية الأقاليم للخطة الخمسية (2010-2014)	106

(43)مشاريع تنمية الاقاليم المنفذة في محافظة كربلاء المقدسة خلال الاعوام 2006-2008	108
(44)الكلفة الكلية لمشاريع التنمية الإقليمية لمحافظة كربلاء من 2006 الى 2008 مليون دينار	108
(45)نسبة الانجاز لمشاريع التنمية الإقليمية في محافظة كربلاء(2006-2008) بالمليون دينار	109
(46)توزيع المشاريع على مراكز المحافظة حسب السنوات 2006-2009 (مليون دينار)	110
(47)مشاريع الخطة الاستثمارية لمحافظة كربلاء من 2006 الى 2009 بالدنيار العراقي	112
(48)مشاريع المجلس الاعلى للأعمار لمحافظة كربلاء لعام 2007 بالدينار	112
(49)نسب التخصيصات لمراكز محافظة كربلاء للخطة الخمسية (2010-2014)%	113
(50)عدد المشتغلين في المنشات المتوسطة والكبيرة للعراق وكربلاء لسنة(2003-2007)	115
(51)جدول حساب الحصة القومية (National Share)	115
(52)جدول حساب (IM) المزيج الصناعي	116
(53) جدول حساب الحصة الاقليمية (Regional Share)	117

قائمة المخططات والاشكال

(1)المفاضلة بين اولوية الاستثمار بين رأس المال الانتاجي المباشر والاجتماعي	10
(2) تحليل ميردال للتراكم النسبي	14
(3) مراحل اقطاب النمو	15
(4)جدول المستخدم المنتج الاقليمي	23
(5)ابعاد التخطيط الاقليمي	34
(6)اختيار الموقع الصناعي	39
(7)سداسية الاماكن المركزية	42
(8)الوحدات الإدارية في محافظة كربلاء المقدسة	57
(9)بعض الفرص الاستثمارية في محافظة كربلاء المقدسة لسنة 2010	91
(10)نسبة الحرمان في المحافظات	05
(11)يوضح النسبة المئوية لكلف المشاريع حسب المراكز الادارية	110

المقدمة

تعد محافظة كربلاء إحدى أهم محافظات العراق البارزة، لانها تحتضن مرقدي الامام الحسين واخيه العباس (عليهما السلام) والشهداء الذين ضحوا بأنفسهم لأجل الدين الإسلامي ورفع كلمة الله بوجوه المنافقين ،هذا الجانب الاسلامي يضع محافظة كربلاء في مقدمة مدن العراق معنوياً بعد مدينة الامام علي(عليه السلام) في النجف الاشرف، لذلك فأن الطابع السياحي ياخذ الجزء الاكبر من محافظة كربلاء ويوفر المقومات الاساسية لضمان مستقبل القطاع السياحي ، بالاضافة الى الموارد الاقتصادية الاخرى التي لا تقل اهمية عن القطاع السياحي كالقطاع الزراعي بسبب الطبيعية الملائمة والمزودة بكافة المستلزمات والمقومات من ارضي خصبة للزراعة ووفرة المياه وطبيعة المناخ وغيرها ، وايضاً بالنسبة للقطاع الصناعي والقطاعات الاخرى ، هذا التعدد والتنوع في نشاطات المدينة المقدسة يستحق الدراسة والبحث من اجل النهوض بتلك القطاعات من واقعها الحالي ،فمن خلال استخدام مفاهيم وأدوات التنمية والتخطيط الإقليمي في معالجة اوجه الخلل في تلك القطاعات بشكل خاص و الواقع الاقتصادي بشكل عام يمكن ان تحضا محافظة كربلاء المقدسة بمستقبل استثماري مشرق ، لان التنمية الاقليمية تعالج مشاكل التنمية والتفاوت بين الاقاليم ، خاصة اذا كانت هنالك اقاليم متطورة واخرى متخلفة ، فتظهر الحاجة الى توزيع المشاريع (خاصة مشاريع التنمية الاقليمية التي تعالج مشكلة البنية التحتية للعراق) على كافة مناطق الاقليم لتحقيق الموائمة بين اهداف التنمية القومية والاقليمية ، خاصة بعد تغير النظرة للنظام الاقتصادي من المركزية اللامركزية والتغيرات التي حصلت على اغلب القوانين التي تنظم الاستثمارات وقوانين الملكية العامة والخاصة وغيرها ، مما وفر العديد من المقومات والمحفزات التي لم تكن متاحة

سابقاً قبل عام 2003 ، وبالتالي اصبحت محافظات العراق هي المسئولة عن اعداد الخطة الاقليمية في ضوء التخصيصات المحددة على اساس نسبة المحرومية والفقر وعدد السكان ، لذلك يسلط البحث الضوء على موضوع التنمية الاقليمية وعلاقته بالفرص الاستثمارية المستقبلية .

مشكلة البحث :- على الرغم من وجود كافة المقومات والموارد البشرية في محافظة كربلاء الا انها لا تزال تعاني من عدم استغلال تلك الموارد ،وعدم التوازن في مجال الاستثمار في جميع انحاء المدينة .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية :

توزيع مشاريع التنمية الاقليمية على مراكز محافظة كربلاء على اساس حجم السكان ومستوى المحرومية والفقر ومتابعة تلك المشاريع لضمان عدم الانحراف عن الخطة الموضوعة يمكنه ان تحقق الهدف من تلك المشاريع وضمان مستقبل استثماري متطور، ويمكن توجيه الاستثمار في القطاعات الحيوية والأساسية من خلال السياسات المحلية المحفزة وخاصة بعد تغير النظرة الى هذا النوع من الاستثمارات في ضوء القانون الجديد للاستثمار لعام 2006 .

هدف البحث : يهدف البحث التعرف على مفاهيم ونماذج التنمية الاقليمية والتخطيط الاقليمي وكيفية الاستفادة منهما في توزيع مشاريع التنمية الاقليمية بشكل كفوء ليضمن تحقيق الاهداف العامة منها ، اضافة الى بيان الفرص المتاحة للاستثمار داخل محافظة كربلاء المقدسة في كافة القطاعات الاساسية لضمان مستقبل اقتصادي مشرق ،وتسليط الضوء على اوجه الخلل في توقيع تلك المشاريع في ضوء الواقع الاقتصادي والاستثماري والاجتماعي .

منهجية البحث: اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال العودة إلى البيانات الخاصة بعينة البحث لغرض التحقق من فرضية البحث، وبغية نجاحنا في تحقيق الهدف المتوخى من وراء هذه البحث وتضمن في الوقت نفسه الإحاطة الشاملة لجوانب الموضوع الرئيسة وبما يعيننا من العرض والمناقشة ويضع المتلقي في صورة الحدث المدروس .

هيكلية البحث: لغرض التأكد اثبات او دحض الفرضية، جرى تقسيم البحث الى ثلاثة فصول ،تناول الفصل الاول، الإطار ألمفاهيمي للتنمية والتخطيط الاقليمي والاستثمار الاجنبي المباش ،وذلك لبيان ماهية كل من التنمية الإقليمية وإبعادها واهميتها ونظريات التنمية الاقليمية وايضا تعريف التخطيط الاقليمي وابعاده واهميته اضافة الى نظرياته ، وتجارب بعض الدول في التخطيط الإقليمي. اما الفصل الثاني ،كان حول الواقع (الاقتصادي ، والاجتماعي ، الاستثماري) لمحافظة كربلاء وقد شمل جميع القطاعات الحيوية في المحافظة .الفصل الثالث ،اختص بدراسة التنمية الاقليمية للمحافظة ابتداءا من الخطط والية تحديد التخصيصات السنوية الى بيان حجم التنمية الاقليمية في المحافظة وتطورها خلال السنوات الماضية ،واوضح الباحث البعد الاقليمي لكربلاء المقدسة من خلال النموذج الرياضي(Shift and Share) .

صعوبات البحث: عانى الباحث من صعوبات جمة في كتابته للبحث متمثلة بعدم الحصول على البيانات الكافية على مستوى القطاعات الاقتصادية الخاصة بالمحافظة ،وقلة المصادر التي تتناول هذا الموضوع لانه تحاول الربط بين التنمية والتخطيط الاقليمي كأساس لرسم الاستراتيجية الملائمة للمحافظة .مما اضطر الباحث الى تحمل عناء السفر وبصورة مستمرة لحين اتمام البحث .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للتنمية والتخطيط

الاقتصاد والاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الاول :التنمية الإقليمية (The regional Development)

اولا: مفهوم ونماذج التنمية الإقليمية

قبل الدخول في مفهوم التنمية والتخطيط الاقليمي لابد من تعريف الاقليم فهو عبارة عن رقعة من الارض تتسم بخصائص معينة تميزها عن ما يجاورها من اقاليم اخرى ,وقد يكون الاقليم مناخيا, وفي هذه الحالة نجد رقعة الارض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها عما يجاورها من اقاليم مناخية عامة ,او قد يكون الاقليم نباتياً او طبيعيا تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة ,وليس من شك من ان العناصر الطبيعية تؤثر في سكان الاقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم وبالتالي تحدد مدى توفر حاجياتهم المختلفة ومستواهم الحضاري ,هذا عن التحديد الطبيعي للإقليم ,اما عن التحديد البشري فيتمثل في الحدود التي خطها الانسان سواء كانت سياسية او ادارية وهي حدود قسمت الارض في العالم الى دول متمايزة في الغالب ,كما انها قسمت الدولة الواحدة الى ولايات او مديريات او مقاطعات او محافظات او امارات , وقد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية وقد لا تتفق , ونجد في الاقليم الواحد انماطاً سكانية تشذ بشكل واضح عن النمط السكاني السائد ,وقد يرجع ذلك لأسباب تاريخية او لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات , وللحدود البشرية الاصطناعية اهمية كبيرة في حياة الدول والشعوب[1].

بناءا على ذلك يمكن تصنيف الأقاليم الى ستة انواع:

1. الاقليم الطبيعي (Physical Region)[2] :

هو الاقليم الذي يعتمد تحديده على عنصر معين من عناصر البيئة الطبيعية لذلك قد يكون عبارة عن سلسلة جبلية او نطاق سهلي او إقليم هضبي او وادي نهري او نطاق مناخي او اقليم نباتي طبيعي او اي اقليم يميزه عامل جغرافي يسند الى ذلك الاقليم شخصيته المكانية التي تميزه عن باقي الاماكن.

2. الاقليم البشري (Human Region)[3] :

يطلق عليه ايضا الإقليم الثقافي ويعتمد تحديد هذا النوع من الأقاليم على الخصائص السكانية مثل أجناسهم وكثافتهم وحرفهم ومستواهم المعاشي او مظاهرهم الاجتماعية او حسب انتماءاتهم العرقية والطائفية فيأخذ كل اقليم تسمية تميزه عن باقي الاقاليم من خلال صفة بشرية معينة مثل اقليم البنجاب في الباكستان واقليم كردستان في العراق ,وقد يتشكل الاقليم البشري من خلال حدود دولية او ادارية داخلية مثل اقاليم المقاطعات في المملكة المتحدة (ايرلندا, اسكتلندا, وغيرها).

---

[1] محمد خميس الزوكة ،التخطيط الاقليمي والاقاليم الجغرافية, دار المعرفة الجامعية ,مصر ,1996,ص25.

[2] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، الاقليم والتخطيط الاقليمي،ط1، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع ,عمان ,2006,ص33.

[3] ثائر مطلق محمد عياصرة ، التخطيط الاقليمي(دراسة نظرية وتطبيقية), ط1,دار الحامد للطباعة , الاردن, 2008,ص68.

3. الاقليم الاداري(Management Region):

وهو الاقليم الذي يتم تحديده على اساس الوحدات الادارية القائمة (نظام المحافظات والاولية والاقضية والنواحي) حيث تعامل المحافظات على أنها اقاليم تخطيط كبرى رئيسية وتعامل الوحدات الإدارية الأصغر(الاولية ,الاقضية والنواحي) على أنها وحدات تنموية اصغر ويلجأ المخططو وصناع القرار في كثير من الاحيا الى اعتماد الوحدات الإدارية لأغراض تخطيط الاقاليم وخاصة في الدول النامية[1] .

يجب ا يتم اعتماد عدد من المعايير او الاعتبارات التي تتضمن تحقيق الهدف عند تحديد تلك الاقاليم سواء ما يتعلق خلق التناسق ين اجزاء الاقليم او توفير افضل الصيغ للعلاقات الادارية التي تسهل مطالب وحاجيات السكا في الاقليم او ما يتعلق تحسين الادارة والسيطرة الادارية على اجزاء الاقليم ومن ين تلك الاعتبارات[2] :

أ. ا تتوفر في الاقاليم الادارية المختلفة حالة من التقارب في الخصائص السكانية ودرجة من التشا ه العام في الخصائص المساحية حيث ا الاختلافات الحضارية والتكوينات الاجتماعية للسكا واختلاف العادات والتقاليد تقتضي ا تتدخل التحديدات الادارية ما يضمن تحقيق المشاعر الانسانية المحلية والإقليمية وعدم المساس ها الا ما يتضمن النواحي العلاجية والتطويرية . ولا ننسى ا الشكل الطبوغرافي يلعب دورا كبيرا في مسألة انسياب الخدمات الهيكلية كالماء والمجاري والطرق والكهر اء ,لذلك فا تواصل وارتباط اجزاء الاقاليم الادارية مكانياً وسكانياً من الاهمية مكا لأنها وسيلة فعالة في تحقيق التكامل الاداري الفعال و ما لا يسمح مجالاً واسعا للهدر في موارد الاقليم جراء عض المبادرات او التقصيرات .

ب. لا د ا يكو للإقليم سعة معينة تضمن سد المتطلبات الادارية للسكا وا ترتبط الحدود الادارية للإقليم إمكانية تحقيق وتوفير افضل الخدمات الانسانية القادرة على تلبية واشباع مختلف المتطلبات الخدمية والسلعية .

ت. ينبغي ا تكو جميع الأجزاء الإدارية للإقليم تحت السيطرة من خلال التفاعل والتنسيق والترا ط في المهام التي يؤديها جهاز الإداريين المتخصصين .

4. الاقليم الخاص:(Special Region)[3]

وهو الاقليم الذي يتحدد وفق قرار سياسي معين لغرض الاستفادة من ذلك الاقليم من خلال إمكانياته المادية والبشرية مثال على ذلك الاقليم (الصناعي ,الزراعي وغيرها).

5. الاقاليم الميترو وليتا (Metropolitan Region)[4]:

وهي من التقسيمات الحديثة التي ظهرت في السنوات الاخيرة في تصنيف الاقاليم وتحديد ا عادها وخصائصها , وعادة ما يرتبط المد الكبيرة مثال على ذلك (اقليم نيويورك ,اقليم القاهرة ,اقليم غداد)

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مصدر سا ق ,ص67.

[2] محمد جاسم محمد العاني ، مصدر سا ق,ص34.

[3] صبري فارس الهيتي : التخطيط الحضري,ط1, دار اليازوردي للطباعة والتوزيع, الارد ,2009,ص22.

[4] محمد خميس خلف الزوكة , مصدر سا ق,ص27.

6. اقليم المشكلة (Problem Region) :

هو الاقليم الذي يضم مشكلة او مجموعة مشكلات محددة يشعر بها سكانه , وتلقى اهتماما من قبل الحكومة المحلية او المركزية والرأي العام , ومن الامثلة على هذه المشاكل (انخفاض مستوى المعيشة , سوء توزيع الدخل والثروة ,تزايد معدلات الفقر والبطالة في اقليم دون اخر ,او بسبب السياسات الحكومية الاقتصادية التي تميز بين الاقاليم وهناك ثلاث صفات عامة اكثر شيوعاً واستخداماً لوصف اقليم المشكلة هي[1]:

- الإقليم الأقل نمواً ,الفقير سكانياً (Under developed/ sparsely populated) تتصف عادة هذه الاقاليم بأنها ذات نشاط اقتصادي منخفض متمثل في انخفاض الانتاجية ,موارد الاقليم اما محدودة او غير مستغلة , اعتماد الانشطة الاقتصادية على مستوى متدن من التكنولوجيا , ويغلب عليها الفقر والبطالة وانخفاض مستوى الدخل ومعدلات النمو .
- الاقليم الكاسد, او الاقاليم الصناعية المتدهورة (Depressed Region/Depressed Industrial Regions) هو الاقليم الذي وصل الى مستوى عال من التنمية الاقتصادية وحقق معدلات عالية للنمو الاقتصادي ,إلا ان أداءه تدهور بسبب التغيرات الهيكلية التي طرأت على طلب السلع والخدمات , ونتيجة الدورة الاقتصادية .
- الاقليم المزدحم او اقاليم الضغط السكاني(Congested Region/Pressured Regions) هو الاقليم الذي زاد عن حجمه الامثل من حيث عدد السكان ووصل لمرحلة تناقص الغلة المرتبطة بالحجم (diseconomy of Scale) من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية .بعد التطور الكبير الذي حصل على مفهوم التنمية الاقتصادية من الخمسينات الى الان حيث شملت جميع الابعاد الاقتصادية والاجتماعية وتعددت انواعها .

ونتيجة لذلك كان مفهوم التنمية الإقليمية انعكاسا مباشرا لمشاكل التنمية والتفاوت بين الاقاليم للبلد الواحد ,ان مشكلة التباين المكاني في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعد ظاهرة سائدة في الانظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ويعزى السبب في ذلك تركز اغلب الانشطة في مناطق معينة دون اخرى مما ادى الى بروز مناطق متطورة واخرى اقل تطوراً ,ضمن البلد الواحد , ولان ما تصبوا اليه التنمية الإقليمية من خلال الياتها وبرامجها في تحليل البعد المكاني للاقليم وموازنته في ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك من جراء تغيرات تظهر اثارها واضحة على الاقليم[2].

تعد التنمية الإقليمية احدى الابعاد المهمة للتنمية القومية ودعامة اساسية لتحقيق تنمية متوازنة لمختلف مناطق القطر ومعالجة المشاكل الناجمة عن التحضر المفرط, ويؤدي الاخذ بها الى تحفيز النمو الاقتصادي في جميع مناطق القطر واغفالها يؤدي الى عدم التوازن المكاني وقد

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة ، مصدر سابق ص70

[2] هادي جاسم مرعب:تقييم اثر التنمية الإقليمية في تطور مدينة المجر الكبير,رسالة ماجستير مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في التخطيط الحضري والاقليمي،2005،ص.

ادركت الدول وعلى وجه الخصوص الدول النامية اهمية التنمية الإقليمية للتخلص من ظاهرة التباين المكاني للتنمية التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها والتي تميزت خصائص التركز المكاني لقوى الاستقطاب (السكا والانشطة) في المراكز الحضرية الكبيرة وادت دورها الى عدم التوازن الاقليمي . ومن هنا يمكننا اعطاء عدة تعاريف للتنمية الإقليمية منها:

((انها الحجة للتوفيق ين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي والعمراني في جميع المستويات لسد الفجوة الموجودة(Existing Gap) ين تشكيل اهداف تخطيط التنمية وتنفيذها في المستوى الاقليمي والمحلي)) [1] .
ويرى (Karl) أن هنالك نماذج للتنمية الإقليمية وهي[2]:

- النموذج السياسي :الذي يتضمن اللامركزية في القوى السياسية في الاقليم.
- النماذج الجغرافية: التي تستند على التركيبة الجغرافية الاقتصادية والطبيعية للاقليم.
- النماذج الفعلية: تستند على العلاقة ين الناس والمنظمات في الاقليم .

النسبة للنموذج الاول ,فقد حدثت عملية اضفاء الطا ع اللامركزي على النظم الحكومية عن طريق ثلاثة جوانب هي (اضفاء الطا ع اللامركزي على الحكومة المركزية, وعلى الحكومة المحلية ,واللامركزية المكانية مما شجع على التنمية الاقتصادية خارج المراكز الحضرية الرئيسة , كما شجع نظام اللامركزية عموما على اتباع اسلوب التخطيط الاقليمي المتكامل ويضم هذا عادة المتغيرات الريفية والمتغيرات الحضرية , وهنا ايضا لا مركزية مالية وهي تجعل الادارة اكثر قر ا من الناس وتخول الحكومات المحلية بعض السلطات الضريبية والمسؤولية على الانفاق مما يسمح لها اتخاذ القرارات المتعلقة مستوى وشكل الانفاق والميزانية[3] .

اما النموذج الجغرافي الطبيعي والاقتصادي عادة ما يستند على مظهر قا ل للقياس مثل (مساحة الارض ,تخصيص الموارد ,التدفق الاقتصادي وغيرها) ويمكن ا يضاف في مستويات تطبيقية وميدانية وتعكس عملية التبني لتغير الظروف المحلية والقومية ,ولكن تكاثر هذه النماذج صورة مثيرة للجدل عكس محدودية منفعتها المؤقتة .

اما النسبة للنماذج الفعلية المستندة على العلاقة ين الناس والمنظمات ,فقد قت سويا من خلال شبكة عالمية تفاعلية وهي مرنة ومكيفة جدا لتغير الظروف[4] .

---

[1] حسين احمد سعد الشديدي :سياسات التنمية الإقليمية لمواجهة مشاكل التحضر في اطار اللامركزية(دراسة تحليلية للبنية المكانية في العراق وتوجهاتها المستقبلية)اطروحة دكتوراه في التخطيط الحضري والاقليمي، معهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة غداد,2008,ص39.

[2] Karl, grecl: Sustainable Regional Development and Innovation ,submitted for the degree of Doctor of philosophy ,March,2007 ,p.p 30.

[3] كامل كاظم شير الكناني: الاساس الصناعي للتنمية العر ية ودوره في التنمية المستخدمة في اطار سياسات التنمية الحضرية، يت الحكمة, مجلة الدراسات الاجتماعية ,(العدد16, السنة الرا عة, 2002 ,ص15).

[4] Karl ,Grezl: op cit, p.p36.

لذا يمكن تعريف التنمية الإقليمية بانها السياسة التخطيطية التي بإمكانها تحديد الاتجاهات الرئيسة لكيفية تخصيص الموارد (المالية والبشرية) بين المد والاقاليم المختلفة داخل حدود البلد الواحد بما يضمن دمج اهداف التنمية على المستوى المحلي مع أهداف التنمية على المستوى القومي وهذا يتطلب تحديد اللجا والهيئات التخطيطية المركزية والإقليمية والمحلية ووظائفها ومهامها وعلاقاتها بعضها البعض الاخر ,وما يجعل قرارات التنمية افضل ما يمكن من ناحية حجم الاستثمار وطبيعته وموقعه واثاره الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية[1] .

ثانيا: اهداف ومبررات التنمية الإقليمية :

تختلف اهداف التنمية الإقليمية باختلاف الدول وحسب اختلاف اهداف وطبيعة انظمتها وتباين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها ,لذلك فأ التنمية الإقليمية تعتبر استجا ة مباشرة لبعض المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي منها التحضر السريع وازدياد التفاوت في التنمية بين مناطق القطر الواحد بالإضافة الى زيادة الحاجة الى الاستخدام العقلاني للموارد المتاحة لتحقيق تنمية مكانية متوازنة و ويمكن تلخيص اهداف التنمية الإقليمية بما يأتي :

تحقيق الموازنة بين أهداف التنمية القومية والإقليمية [2]

1. :

هنالك علاقة وثيقة بين اهداف التنمية الإقليمية واهداف التنمية القومية ,ويتضح ذلك في الاهداف الرئيسة التي تسعى الى تحقيقها التنمية القومية والتي تتمركز بالنمو الاقتصادي ,الاستخدام الكامل للعمالة وتحقيق العدالة الاجتماعية ,اذ ا تحقيق النمو الاقتصادي على المستوى الاقليمي سيؤدي الى النمو الاقتصادي على المستوى القومي ,من خلال دعم التنمية الإقليمية حيث يمكنها في المدى البعيد من دعم النمو الاقتصادي للبلد شكل عام ,وذلك بتحديد دور كل اقليم في تنفيذ اهداف التنمية القومية وحل مشاكل توزيع الاستثمارات الإقليمية , والعامل الحاسم هنا هو الافق الزمني ,ففي المدى القصير يمكن بلوغ الاهداف القومية للنمو عن طريق توجيه الاستثمارات الى الأقاليم المتطورة ,اما في المدى القصير فيمكن بلوغ الاهداف القومية في الاقاليم المتخلفة (الضعيفة) إذا ة المعوقات الرئيسة للنمو.

فالتخطيط للتنمية الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات يجب ا تتم موجب مختلف الحاجات والامكانات المتاحة لمختلف الاقاليم وليس موجب الحاجة لرفع النمو الكلي للاقتصاد القومي مع مراعاة التوزيع الجغرافي للسكا والقوى العاملة ,فالتنمية الاقتصادية المتوازنة هي التي تأخذ نظر الاعتبار امكانات الاقليم وحاجاته و الشكل الذي يحقق التنمية للبلد شكل عام.

2. السيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسية وتخفيف الضغط السكاني :

[1] حسين احمد سعد الشديدي ، مصدر سا ق ,ص39.
[2] سهى مصطفى حامد الدليمي، تحديد الاقاليم التخطيطية في العراق لأغراض التنمية المكانية ,اطروحة دكتوراه في التخطيط الحضري والاقليمي,جامعة غداد ,2001,ص49.

ا التوزيع الاقليمي غير السليم للاستثمارات يؤدي الى التفاوت في مستويات الدخل وظهور مشاكل الاسكا والاكتظاظ السكاني والضغط على البنى الارتكازية في المد والمراكز الصناعية سبب نموها شكل غير مخطط على حساب مناطق اخرى ,وبالتالي فأ زيادة الهجرة من المناطق الاخرى الى هذه المد ومن ثم زيادة الضغط على الخدمات الاساسية ستؤدي الى زيادة المشاكل الاجتماعية مثل (ازدياد معدلات البطالة ,تدهور الاحوال الثقافية والصحية) لذا نجد ا التنمية الإقليمية تعمل على حل تلك المشاكل من خلال تحقيق تنمية متوازنة ين السكا والنشاط الاقتصادي والبيئة على مستوى مناطق الاقليم[1] .

3. استحداث التكتلات الصناعية :

إذ يكو ميل التكتلات الصناعية الى التركيز اكثر من الانتشار والتشتت ,لا ذلك يجعل من تكاليف الانتاج اقل ما يمكن قياسا المواقع المعزولة من خلال ما تحصل عليها من وفورات اقتصادية من المنشآت الصناعية الموجودة في تلك الاقاليم فعل الرو ط الامامية والخلفية فيما ينهما ,ومن ا رز الجوانب التي تدعم التكتل الصناعي هو نمو الحجم وايجا يات التكتل[2] .

4. الحفاظ على الوحدة الوطنية للدولة:

ا مسألة التفاوت في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما ين اقاليم ومناطق البلد الواحد تؤدي الى اهتزاز الشعور الانتماء الوطني والشعور الظلم والاقتصاد ايضا, والى تهديد وحدته الوطنية والسياسية كما هو الحال في العديد من دول العالم .ا وجود اقاليم ومناطق متطورة تتوافر فيها وسائل الحياة المدنية الى جوانب اخرى مختلفة تدفع سكانها الى الضغط و مختلف الاساليب و ما تصل الى العصيا المدني على الحكومة المركزية وقد تصل الى عض الاحيا الى طلب الانفصال عن الدولة للحصول على المطالب المشروعة تلبية احتياجاتها . ومن هنا يتضح الدور الاساسي للتنمية الإقليمية في الحفاظ على الحدة الوطنية والسياسية للدولة عن طريق احداث الموازنة في مستويات التنمية و كافة وجوهها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية[3] .

5. تفعيل اليات التنمية المستدامة :احداث تغيرات يئية من خلال مبدأ التنمية المكانية المستدامة ,إذ ا تركز الاستثمارات والسكا في الاقطاب التنموية التقليدية سيولد اثارا وعواقب يئية ضخمة اذ تتركز النفايات والمواد الملوثة فيرتفع مستوى التلوث النسبة للهواء والماء والتر ة وكذلك التلوث الاشعاعي والضجيج وما ينجم عنه من تدمير النظم البيئية المختلفة ,فضلا عن خطورتها على السكا[4] .

---

[1] محمد جواد شبع :مشكلة التباين المكاني تحلها التنمية الإقليمية www.4geographic.com

[2] محمود علي الحديثي: المواقع الصناعي,التنمية الإقليمية المتوازنة, مجلة المخطط والتنمية, عدد 14 ،1995 ، ص96.

[3] حسين احمد الشديدي ، مصدر سا ق ، ص43.

[4] الامم المتحدة: رنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ,الدورة التاسعة عشر, نيرو ي, البند 4, 5/ايار 2003, ص4.

ثالثا : نظريات التنمية الإقليمية: The Theories of Regional Development

سبب اتساع حقل الدراسات حول موضوع التنمية الاقتصادية فقد تم اختيار النظريات التي ترتبط البناء الفكري للتنمية الإقليمية والتي انبثقت منها السياسات والاستراتيجيات اللازمة لتنمية الاقاليم ومن اهم تلك النظريات :

1. نظرية النمو المتوازن: (Balanced Growth Theory)

الصيغة الاولية لهذه النظرية من لد الاقتصادي الامريكي روزنتشتاين رود (RocensteinRodan) من خلال نظرية الدفعة القوية* ,الا ا الصياغة المتكاملة لها قدمت من قبل الاقتصادي راجنرنيركسه (R. Nurkse) الذي حاول ا يجعلها اقرب الى الكمال في تحديد اهداف التنمية الاقتصادية ,واخذت تعرف النمو المتواز .

ينطلق نيركسة في تحليل صياغته من خلال عرض القيود التي تعرقل مسيرة التنمية في البلد النامية مؤكدا ا القيد الاساسي لعملية التنمية في هذه البلد هو ضيق حجم السوق الذي سيؤدي الى اضعاف الحافز على الاستثمار ,ومن ثم ظهور الحلقة المفرغة للفقر ,اذ ا ضيق السوق يضع العراقيل امام القدرة على تحفيز الاستثمار الصناعي ,مما يستوجب سياسة أتجاه توجيه الاستثمارات الى جبهة واسعة من المشروعات و الشكل الذي يمكنها من التغلب على عقبة ضيق السوق ,مما سيؤدي النتيجة الى توليد وفورات خارجية للمشروعات او الصناعات الاخرى عن طريق خلق الطلب على ناتج المشروعات الاخرى[1],اما فيما يخص مصادر تمويل هذه الاستثمارات فيرى نيركسه ا الطريق الامثل يكو من خلال استقطاب الموارد غير المستغلة ,مثل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي ,اي استقطاب فائض العمل الزراعي , او لجوء الدولة الى تعبئة المدخرات النقدية , من خلال فرض الضرائب ,وفي حالة عجز مصادر التمويل المحلية على تغطية متطلبات التمويل ,فأنه يمكن الاستعانة رأس المال الاجنبي حتى لو كا على هيئة (قروض او مساعدات)للتغلب على عقبة التمويل هذه على الرغم من تأكيده على الاعتماد شكل عام على رأس المال الاجنبي الا اذا اقتضت الحاجة[2].

وقد ركز نيركسه على قضيتين أساسيتين هما:

الاولى/ تتعلق العلاقة ين راس المال الاجتماعي (الطرق والمواصلات والكهرباء والصحة والتعليم)ورأس المال المادي (القطاعات الانتاجية) ,اذ يؤكد اهمية تحقيق التواز في نمطية هذه

---

[1] RagnerNurkse :problem of capital formation in under developed countries ,Oxford University Press,p.5.

انظر في: - خميس خلف الفهدواي ,ماز الشيخ راضي : التنمية الاقتصادية ,دار الوثائق ,غداد ,2000,ص2.

-صلاح الدين نامق :نظريات النمو الاقتصادي ,ط1,دار المعارف ,مصر, ص14 .

[2] Ranger Nurkse :op,cit, p142.

*تقوم نظرية الدفعة القوية على فرضية اساسية الى التصنيع هو السبيل الوحيد للبلد النامية لتحقيق تنمية اقتصادية ,حيث اشار روزنشتاين أ البلد النامية حاجة الى دفعة قوية من الاستثمار الصناعي لكي تنطلق اقتصاداتها في مسار النمو الذاتي ,ويعتقد رود ضرورة خلق الطلب الاضافي الكافي ازاء الاضافة للطاقة الانتاجية حيث يخلق تعدد الصناعات في ا واحد اسواقاً من قبل كل صناعي للصناعات الاخرى .

العلاقة ,ولكن اذا اقتضت الضرورة وساد اختلال التوازن فيجب ان يكون لصالح راس المال الاجتماعي ,لقدرته على توفير وفورات خارجية للمشروعات الاخرى.

ثانيا/تتعلق الاطار العام للتنمية ,أ تحدث عملية التنمية فعل تلقائية السوق ام فعل التخطيط ,مؤكدا ان موضوعة الاختيار بين التلقائية والتخطيط قد لا تعد مسألة اساسية لتحقيق النمو المتوازن قدر ما يرتبط هذا الموضوع الاطار الإداري لعملية التنمية ,فايهما يعد الطريق الاداري للتنمية ,فأنه لا يؤثر النتيجة في جوهر النمو المتوازن ومضمونه.

وقد انتقدت نظرية النمو المتوازن في عدة جوانب منها :

أ. تفترض هذه النظرية مرونة كبيرة لعرض عنصر العمل الذي يتم توفيره من خلال القطاع الزراعي ,صورة طالة مقنعة ,غير ان هذه الظاهرة غير موجودة هذه الصورة في القطاع الزراعي لان البطالة في القطاع الزراعي طالة موسمية .
ب. انها تعمل على احياء ظاهرة الثنائية الاقتصادية لانها تنتهي الى فرض اقتصاد صناعي متكامل حيث على قمة اقتصاد تقليدي راكد لا يرتبط احدهما الاخر.
ت. انها ستؤدي الى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي نتيجة تركيزها على التنمية من اجل السوق المحلي وليس التوجه للخارج وايضا انها لا تعمل على توزيع الاستثمارات ما بين الصناعات الانتاجية والاستهلاكية , وامنا اقتصرت على تركيز الاستثمارات في توسيع اطر الصناعات الاستهلاكية اساسا[1].

2. نظرية النمو غير المتوازن (Un Balanced Growth theory)

يعد فرانسوا بيرو صاحب السبق الزمني في طرح الشكل الاولي لهذه النظرية حيث يرى ان الاستثمارات يجب ان تتوزع صورة غير متساوية على القطاعات الاقتصادية المختلفة لكن معظم الاقتصاديون يعتمدون على انموذج الاقتصادي الامريكي ألبرت هيرشمان (Albert Hirschman) عند تناولهم هذه النظريةلأنه البعد الحقيقي لهذه النظرية , ومضمون النظرية ,ينطلق من كون القيد الاساس لعملية التنمية في البلدان النامية يتمثل في القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة الاستثمار ,ومن ثم فأن نظرية النمو غير المتوازن التي جاء بها الاقتصادي هيرشمان ترى ضرورة تبني سياسة قائمة على تركيز الاستثمارات في عدد محدود من القطاعات في الاقتصاد او في قطاع واحد او صناعة واحدة او فرع واحد , ولان هذا القطاع الرائد او القائد كما اسماه (هيرشمان) له القدرة على جذب قية القطاعات وتطويرها فعل الروابط الأمامية والخلفية التي تربط بينه وبين هذه القطاعات ,ولان آلية هذا التحليل تنطلق من فكرة ان تبني قطاع واحد وتركز الاستثمارات فيه من شانه ان يخلق سلسلة من الاختناقات قادرة على توليد حالة عدم التوازن ولان الأخيرة ستدفع اتجاه قرار الاستثمار الرامي الى معالجة هذا الاختلال ,وهنا تبدأ فاعلية وتأثيرات الروابط الأمامية والخلفية تظهر كونها تتمتع قوة دافعة وخاصية تسمى خاصية الانتشار[2] .

[1] محمد عبد العزيز عجمية واخرون :التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ,ط2,الدار الجامعية, الاسكندرية و2008,ص189-191.

[2] Junathan Temple : Balanced Growth ,university of Bristol ,32,june ,2005, p4.

وقد أيد هيرشما ضرورة الاستثمار وفي مشروعات رأس المال الاجتماعي ,لأنها سوف تشجع وتحفز الاستثمارات على زيادة الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر ,نظرا للكثير من الوفورات الخارجية التي تتيحها ,يحث ا ها النوع من المشروعات يقدم إعانة مالية غير مباشرة للقطاعات الأخرى نتيجة لتخفيض تكاليف الإنتاج ها.

ولكن تتمثل المشكلة الرئيسة في تنفيذ البرنامج الاستثماري في اطار النمو غير المتوازن في تحديد اولوية الاستثمار في الأنشطة والقطاعات الرائدة من صناعات او مشروعات و يوضح هيرشما أ معالجة هذه المشكلة تتم على مستويين :

المستوى الأول :يتم في المفاضلة ما ين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي المباشر, أما المستوى الثاني : يتم في المفاضلة ين أولوية الاستثمار في صناعات او مشروعات قطاع الإنتاج المباشر .

النسبة للمستوى الأول ،فيمكن توضيح ذلك من خلال منحنيات الناتج المتساوي ,وهو ا كل منحني يوضح مستوى معين من الناتج القومي في المجتمع وكل منحنى اعلى يوضح مستوى اكبر من الناتج القومي ,والعكس صحيح ,في الشكل رقم(1) ,حيث يتم رصد الاستثمار في النشاط الإنتاجي المباشر على المحور الأفقي والاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي على المحور الرأسي .

شكل(1)

المفاضلة ين أولوية الاستثمار ين رأس المال الانتاجي المباشر والاجتماعي

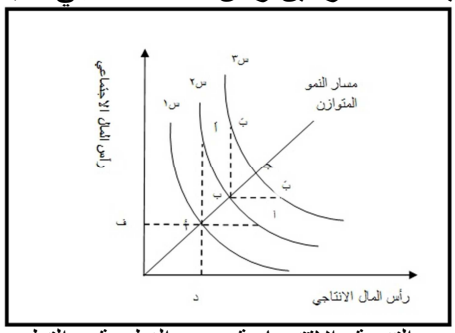

المصدر:محمد عبد العزيز عجمية : التنمية الاقتصادية ين النظرية والتطبيق ،ط2، الدار الجامعية ، الاسكندرية،2008 ,ص199.

يتضح من هذا الشكل ا النقاط (ا,ب,جـ) تمثل النقاط المثلى للتوفيق ين الاستثمار في النشاط الانتاجي المباشر والاستثمارات في مشروعات رأس المال الاجتماعي ,والتالي فأ الخط الواصل ين هذه النقاط يمثل افضل طريقة للنمو المتوازن ين استثمارات النشاط الانتاجي المباشر والاستثمار في مشروعات راس المال الاجتماعي , فعند النقطة(ا) نجد ا (ود) من الاستثمارات في رأس المال الانتاجي مع (وف) من الاستثمارات في رأس المال الاجتماعي يحقق مستوى الاستخدام الأمثل للموارد وعنده يكو مستوى الناتج القومي ممثل مستوى الناتج على المنحنى (س1) ونفس الامر عند النقاط (ب,جـ) غير انه نظرا لظروف الندرة الشديدة في

الموارد فلا يستطيع المجتمع أن يسلك ها الطرق في تحقيقه للنمو ويعتقد هيرشمان أن المفاضلة بين طريقين لخلق اختلال في التوازن مطلوبة لتحقيق النمو الاقتصادي وهما :

1. تكوين فائض في استثمارات راس المال الاجتماعي.
2. تكوين فائض في استثمارات النشاط الانتاجي .

بالنسبة للنقطة الاولى يتم التحرك من النقطة(ا) الى النقطة (أ) وهذا يحقق عديدا من الوفورات الخارجية لتحفز بالتالي الاستثمارات في النشاط الانتاجي وتزداد ,حتى يتحقق التوازن عند النقطة (ب) وهذا يكون مستوى الناتج قد ارتفع من المستوى(س1) الى المستوى(س2) ويترتب على ذلك زيادة مقدرة المجتمع على الاستثمار ومن ثم يستطيع تنفيذ مشروعات جديدة في رأس المال الاجتماعي وبالتالي التحرك من النقطة(ب) الى النقطة(بَ) ويخلق هذا دوره اختلالا في التوازن ,مما يحفز الاستثمار في النشاط الانتاجي مرة اخرى ويتم التحرك من النقطة (بَ) الى النقطة (جـ) وبالتالي يتحقق التوازن عند مستوى اعلى من الناتج القومي .

اما بالنسبة للنقطة الثانية ,فأنه من خلال زيادة الاستثمارات في النشاط الانتاجي لذا يتم التحرك من النقطة(ا) الى النقطة(أ) وهذا يؤدي الى وجود عجز في رأس المال الاجتماعي ,مما يشجع الحكومة على زيادة رأس المال الاجتماعي الى أن يتحقق التوازن عند النقطة (ب) وهذا يكون مستوى الناتج القومي قدر ارتفع من المستوى(س1) الى المستوى(س2) وتكرر هذا الامر بصورة مستمرة ,وينتقل المجتمع الى مستوى اعلى من الناتج وهكذا .

اما بالنسبة الى المستوى الثاني , وهو المفاضلة بين الاولوية في قطاع النشاط الانتاجي المباشر يرى هيرشمان :انه يجب أن يتم تركيز الاستثمارات في المشروعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابطات بينها وبين المشروعات الاخرى ,سواء كان هذا الترابط للامام او للخلف ,تلك التي يمكن اكتشافها من خلال جداول المستخدم المنتج وخاصة الصناعات التي تقف في منتصف العملية الانتاجية[1].

اما بالنسبة الى الانتقادات لنظرية النمو غير المتوازن :

يعتبر البعض أن هذه النظرية واقعية وتأخذ كل اوجه عملية التخطيط التنموي في الاعتبارمع ذلك وجهت لها العديد من الانتقادات هي[2]:

1. انتقدت النظرية من خلال افتراضها ،بأنها تجري بصفة اساسية من خلال المبادلة الفردية والتي تتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو ,ومعنى هذا أن التنمية لا تتم في ظل التخطيط الشامل ,والذي يعتبره البعض مهما في ضوء محدودية الموارد .
2. انها تهمل المقاومات التي تنشأ في الاقتصاد من جراء عدم التوازن ,وتركز فقط على المحفزات للتوسع والتنمية .

[1] محمد عبد العزيز عجمية ، مصدر سابق ،ص198-200.
[2] مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية (نظريات ،سياسات ,موضوعات)ط1,دار وائل للنشر والتوزيع,الاردن،2007,ص99.

3. انها لا تعطي اهتماما كافيا لتركيب واتجاه وتوقيت النمو غير المتوازن ,حيث تكمن المشكلة في تحديد اولوية الاستثمار في النشاطات الرائدة.
4. ان خلق عدم التوازنات في الاقتصاد , من خلال الاستثمار في قطاعات استراتيجية وفي ضوء الشح في الموارد قد يعود الى الضغوط التضخمية ومشكلات ميزان المدفوعات في الدول النامية .
5. تفترض النظرية وجود مرونة عالية في عرض الموارد وهذا غير واقعي .
6. تكمن المشكلة عادة ليس في ايجاد الاختلال ,وانما في الحجم الامثل للاختلال في التوازن وما هو مقداره .

3.نظرية اقطاب(مراكز) النمو (The Growth Poles Theory):

كان الفرنسي فرانسوا بيرو (F. Perrox) هو السباق في شرح افكار ما سمي بنظرية اقطاب النمو ,وعند تحليل هذه النظرية لابد ان ننطلق من المنطلقات الاساسية والعملية لنظرية النمو غير المتوازن ,وبخصوص مراكز النمو فيوضح بيرو أن مراكز النمو تنشأ بشكل عام حول صناعة رئيسية محفزة و تتمتع بأسواق تصريف مهمة ينتج عنها توزيع دخول مرتفعة يكون لها نتائج واثار ايجابية ،كما ان مراكز النمو هذه لا تتحدد فقط بالصناعة المحفزة بل يجب ان تلعب دور المسيطر على المجال المحيط بها ,غالبا ما يكون هذا لمركز عبارة عن مدينة ومجهز بالوسائل والخدمات ومراكز تجارية او ادارية ,ومن الجدير بالذكر ان احتيار النشاط المحفز يتأثر بعوامل عديدة اهمها الثروات الطبيعية ,الايدي العاملة ,حجم الوحدات المنتجة احداثها وحجم الطلب الداخلي والخارجي[1].

ويمكن تعريف اقطاب النمو على انها مواقع تنبثق منها قوى الطرد المركزية وتندفع اليها قوى الجذب المركزية فيصبح كل موقع مركز طرد وجذب بنفس الوقت ولكن بدرجات مختلفة ويستمر ذلك فتبقى عملية النمو غير متوازنة في مسارها العام.

وتشكلت فكرة اقطاب النمو عندما اقترح بيرو ما يعرف بالحيز الاقتصادي والذي قسمه الى ثلاثة اشكال هي[2] :

*الحيز الاقتصادي الذي تتجسده مجموعة من العلاقات بين الممولين والمشترين

*حيز مجال قوى المشروع ويقصد به مجال تأثير المشروع من ناحية قوى الجذب التي تجذب المواد والعوامل الانتاجية للمشروع وكذلك قوى الطرد التي تطرد الانشطة للمناطق المجاورة او التي تمنع من تطور المشروع.

* الحيز المتجانس ,ويعني علاقة التكاليف والمسافة او النقل للمشروع مع مشاريع اخرى منافسة له من حيث الاسعار (فإذا تساوت كلفة الانتاج والنقل للأسواق بين مشروعين فهذا يعني انهما يقعا ضمن حيز اقتصادي متجانس) .

---

[1] هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري, ط1 ,دار صفاء للنشر والتوزيع, عمان,2006,ص85.
[2] محمد جاسم محمد شعبان العاني: التخطيط الاقليمي(مبادئ, واسس ,نظريات واساليب)،ط1،دار ضفاء للنشر والتوزيع ، الاردن، 2008 ،ص322.

ومن هنا قام بيرو بتطوير حيز مجال القوى عندما لاحظ ان النمو لا يظهر بمكان واحد ولا وقت واحد فقط بل يظهر من نقاط او اقطاب بكثافات مختلفة تعمل على نشر وتسريب التنمية فيما بينهما ,الا انه اعتبر القطب هو مشروعا اقتصاديا و بالتحديد صناعيا وذلك دون النظر الى عامل المكان الجغرافي ,وذلك نتيجة اعتماد بيرو بتطويره لفكرة قطب التنمية على المفاهيم الاقتصادية لشومبيتر الذي يرى أن زيادة حجم المشروع الاقتصادي يؤدي الى زيادة مدخلاته مما يولد طلبا على مخرجات مشاريع اقتصادية متعددة و بالتالي دفع القوى الانتاجية لتلك المشاريع الى زيادة وتجديد انتاجها للمشاريع الاخرى على خلق حركة واسعة من التبادل والتكامل بينهما .

وقد وصف بيرو مثل تلك المشاريع على انها صناعية تبعث على تطوير الاقاليم وتطوير صناعة وسائل ومواد الاستهلاك ,ويلاحظ ان بيرو قد ركز في نظريته هذه على علاقة قطب تنموي مع الاقطاب الاخرى واغفل عامل الحيز الجغرافي للقطب من اجل ذلك تطورت نظرية اقطاب النمو عن طريق ميردال وهيرشمان وغيرهم, ممن ركزوا على الجانب الجغرافي للتنمية حتى صار للنظرية توجهات مكانية تعكس امكانية تطبيقها على صعيد التخطيط الاقليمي[1].

محاولة ميردال (Myrdel) عام (1957) انطلق ميردال من نقطة الحيز الجغرافي التي اغفلها بيرو مما نتج عنه اهمال الاثار المتبادلة بين القطب التنموي وعناصر الحيز الجغرافي ,فأكد ميردال على ان التنمية لا يمكن ان تظهر في كل مكان بل من مناطق او مراكز محددة وهي المدن التي حتما سيحصل فيها تركز تنموي يؤدي الى ما اسماه بالتراكم النسبي الذي يصوره بالشكل الاتي:

شكل (2)

تحليل ميردال للتراكم النسبي

[1] محمد جاسم محمد شعبان العاني: التخطيط الاقليمي(مبادئ, واسس ,نظريات واساليب)،مصدر سابق ،ص322.

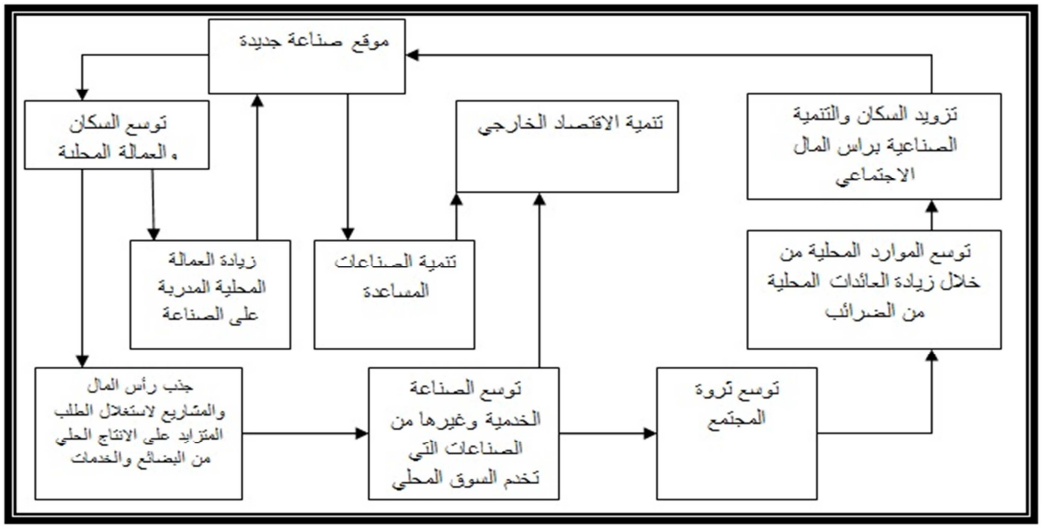

المصدر: محمد جاسم محمد شعبان العاني: التخطيط الاقليمي(مبادئ, واسس ,نظريات واساليب)،ط1،دار ضفاء للنشر والتوزيع ، الاردن، 2008 ،ص322.

الاستثمارات فيها ويحصل هذا الامر عادة في المناطق التي توجد حول المراكز الرئيسة في التسلسل الهرمي للمراكز الحضرية[1].

المحاولة الثانية :لهيرشمان عام (1958) على الرغم من تأكيده ضرورة ضخ الاستثمارات في قطاع محدد وهو القطاع الصناعي من خلال نظريته (النمو غير المتوازن) الا انه تعدى الى المستوى المكاني ,فهو يعتقد ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمتاز بكونها غير متوازنة جغرافيا ,لذا فأن تحقيق المستوى الاقتصادي الرفيع لأيمكن يتطلب تحريك عناصر ذلك المكان ومكوناته بالاتجاه المرغوب فيه على وفق امكاناته من جهة وكشف العناصر التي تحقق مراكز التنمية بواسطة قدرتها الاقتصادية من جهة اخرى ,من خلال توليد نقاط للنمو او اقطاب للنمو تتركز فيها الاستثمارات مكانيا , وان استمرت التنمية في هذه المراكز او الاقطاب سيحفز النمو في مناطق اخرى بسبب قوة التأثير المتبادل ما بين الاقاليم المتطورة والمتخلفة[2].

المحاول الثالثة: لفريدمان عام (1966) سعى فيها الى تطوير مفهوم اقطاب النمو ,فقد اكد اهمية اقطاب النمو في توليد ظاهرة الانتشار ومن ثم تحقيق التنمية للمناطق المحيطة بفعل تأثيرين هما[3]:

أ. التأثير السلبي :واطلق عليه التأثير التخلفي (Back Wach Effect) فالإقليم الذي يشكل قطب النمو سيأخذ من المناطق المحيطة به معظم فعالياتها التنموية ,ومن ثم فأنه سيتركها تعاني تأثيرات سلبية في اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وتحديدا المعيشية.

[1] نفس المصدر, ص323.

[2] Jonathan Temple: op, cit, p,6. .

[3] غازي عبد الرزاق :اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية ,مكتبة وائل للطباعة والنشر ،1996,ص152.

ب. التأثير الايجابي: واطلق عليه تأثير الانتشار (Spread Effect) ويحدث هذا التأثير عندما يتشبع القطب التنموي ,ويصل مرحلة الزخم التنموي , وهنا ستظهر اشعاعات التنمية ,وهذه الاشعاعات ستصل الى المناطق المجاورة للقطب , وبذلك يستنتج بأن اقطاب النمو تقوم على جذب فعاليات التنمية من المناطق المجاورة لها الى درجة تفرغها كليا من مواردها الذاتية وفعالياتها الاقتصادية في المراحل الاولى ,الا بعد هذا القطب فترة من الزمن سيصل مرحلة الزخم التنموي على وفق تصور فريدمان اقصى درجات التنمية والتطور الى المناطق المحيطية به في المراحل اللاحقة , ووفق ذلك فأن هناك ثلاث مراحل لتنمية قطب النمو هي.

المرحلة الاولى: تكون فيها المراكز المحلية مستقلة وليس هناك تركز في التفوق والسيطرة او تركز أداري, اي ان الاقتصاد يشتمل على مراكز اقليمية تتميز بالضعف في الترابط والاعتماد المتبادل .

المرحلة الثانية :تتميز ببدايات التصنيع وتنامي تركز الاستثمارات في مركز او اثنين من المراكز (القطب الرئيس)فتبدأ عملية الاستقطاب باستمرار تدفق الموارد في المناطق المجاورة الى المراكز الاكثر انتاجية ,استجابة لطلب المراكز على الايدي العاملة والمواد الاولية ,وهذا من شأنه ان يشكل مركزا ذا تطور كثيف وسريع وكذلك مناطق محيطة بالمراكز ولكن بشكل غير متكامل .

المرحلة الثالثة تتميز بازدياد النضوج الصناعي وازدياد الوعي والاحساس السياسي بالمناطق المحيطة نتيجة عملية الاستقطاب ,وبعد وصول مرحلة النضوج اعلى مستوياتها ,تبدا عملية الانتشار للتأثيرات على المناطق المجاورة ,مكونة ما يسمى بالمراكز الثانوية للتنمية التي تخفف الضغط الحاصل على قطب التنمية الرئيس ,وبذلك يبرز للوجود اقتصاد مكاني متكامل بعوامل الكفاءة في الموقع وضروري لتقليل التفاوت بين الاقاليم وما فيها من سوء توازن واختلالات في النمو .

شكل (3)

مراحل اقطاب النمو

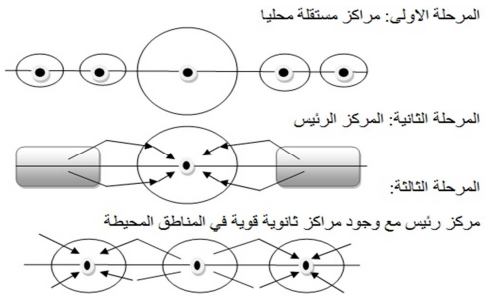

المصدر:غازي عبد الرزاق النقاش :اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية ,مكتبة وائل للطباعة والنشر, 1996 ص152.

[1]Jean Paul Rodriqe :Dept. of Global Studies and Geography ,hostaf university ,2003 ,p2.

أ. الصناعات القائدة والمنشآت الدافعة .
ب. الاستقطاب وتكتل الوفورات الخارجية.
ت. تأثيرات الانتشار.

بالنسبة للنقطة الاولى ,عادة ما يرتبط النمو بصورة قوية بالصناعات الكبيرة ذات المعدلات العالية للنمو والتي اطلق عليها الصناعات الرائدة او القائدة ,ومها كان القطب قويا فأنه يؤثر على الاقتصاد الوطني ككل ويكون مركزا للتراكمات والموارد البشرية والمادية ويعطي اشعاعا لبقية المراكز , وعندما يتصل اثنان من هذه الاقطاب ,فأن تغيرات واسعة تظهر في الافق الاقتصادي وعلى مستويات المنتجين والمستهلكين ويولد هذه القطب نوعين من التأثيرات مع المحيط الاقليمي :

أ. تأثيرات التكتل (Agglomeration Effects) تحدث هذه التأثيرات عن تجمع عدة نشاطات متكاملة في العلاقات او في الوحدة المكانية من اجل تحقيق اهدافها وتكاليف قليلة في اطار ذلك المكان .
ب. تأثيرات ترابطية(Junction Effects) وتحدث هذه الاثار عندما تتحسن وتتطور وسائل النقل والمواصلات والخدمات الاجتماعية بين الوحدات المكانية المترابطة. وعادة ما تتميز هذه الصناعات بأن لها علاقة تشابكية واسعة(Linkage) مع عدد كبير من الصناعات والنشاطات الاقتصادية الاخرى , وهذه العلاقات اما ان تكون امامية في امتلاك المشروع الصناعي الى نسبة عالية من منتجاته كسلع نصف مصنعة او روابط خلفية في استخدام سلع نصف مصنعة في مدخلات عملياته الانتاجية ,كما تتسم الصناعات القائدة بالسيطرة (Dominance) على الحيز الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه الصناعة ,والسيادة هنا هي السيطرة التكنولوجية لصناعة ما على الصناعات المترابطة بها في الحيز الاقتصادي[1].

اما تأثيرات الاستقطاب (Polarization Effects) استخدم بيرو هذا المفهوم لوصف انجذاب عوامل الانتاج والتجارة الى منطقة معينة ,ان النمو السريع للصناعات القائدة يشجع على تمركز الوحدات الاقتصادية الاخرى في قطب النمو كمجموعة واحدة فهي عملية تمحور للنشاطات الاقتصادية بفعل الوفورات الاقتصادية الداخلية والخارجية لهذه الصناعة وهذا الاستقطاب الاقتصادي سيؤدي الى استقطاب مكاني بسبب تدفق وتكرز النشاط الاقتصادي في عدد محدد من المراكز داخل الاقليم ,وهنالك ثلاثة انواع من الاستقطاب[2]:

أ. المستوى القطري. طبقا لحركة البضائع على صعيد القطر.
ب. المستوى الاقليمي .عندما تكون البضائع موزعة على شبكة محدودة بحدود ذلك الاقليم.
ت. المستوى المحلي. عندما تكون البضائع ضمن السوق المحلي الذي تقع فيه الصناعة.

[1] كامل بشير الكناني، مصدر سابق ,ص44.
[2] كامل بشير الكناني ، مصدر سابق,ص 50.

بالنسبة الى الركيزة الاخيرة اثار الانتشار(Spread Effects)فهي تمثل الجانب الاصعب في النظرية وتبدأ بالوضوح عندما يبلغ قطب النمو حدا معينا, وهي عبارة عن القوة او الزخم المتولد من مراكز النمو الى الاقاليم الاخرى , ومن ثم الاقاليم والمراكز الاخرى البعيدة جدا ,اي ان كل تطور يحدث في مركز النمو ستنتشر اثاره الى المناطق المجاورة ,ومن هنا فان تأثيرات الاستقطاب وتأثيرات الانتشار تؤكد الى حد بعيد اهمية حجم قطب النمو او مركز النمو , وكذلك المسافة بين المراكز الاخرى فضلا عن بيئتها الاقتصادية والاجتماعية ,ومن ثم والسياسة العامة للاستثمارات الحكومية او السياسة الإقليمية ,كما تلعب الخواص الديناميكية لقطب النمو فاعلية كبيرة في نشره نموه الى المحيط[1] .

تعرضت نظرية اقطاب النمو الى بعض الانتقادات زادت من فعالية النظرية وخاصة بعد محاولات ميردال وهيرشمان وغيرهما في القضاء على هذه الانتقادات التي منها نذكر[2]

1. لم تقدم اجابات مقنعة على بعض الاسئلة مثل(كيف تنشأ الاقطاب ,وكيف تنتشر الاندفاعات التنموية ضمن الاقطاب بالإضافة الى اهمال معايير التوطن والاستقطاب)
2. عدم تمييز النظرية بين مراكز الانماط المختلفة والتي تنجز وظائف مختلفة في عملية التنمية ,هذا فضلا عن توافق متطلبات الاستقطاب مع المجتمع الرأسمالي وهيكله الاقتصادي.
3. تفوق خصائص التمركز على خصائص الانتشار يجعل الاستقطاب اكثر واقعية من انتشار التنمية وهذا يظهر ما يعرف بمعضلة توسع المدن والاختلال الاقتصادي الاقليمي.

وخلاصة القول فان التنمية الإقليمية مفهوم شامل لكافة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية لانها منعكسة من خلال مشاكل التنمية والتفاوت بين الاقاليم ،لذا يأتي دور التنمية الإقليمية في معالجة مشكلة التفاوت المكاني من خلال الياتها المتعددة ،حيث شملت عدة نماذج سياسية وجغرافية و وظيفية اضافة الى كونها الاداة التي من خلالها يتم تخصيص الموارد المادية والطبيعية والبشرية على مستوى الاقليم لذلك فانها تجعل قرارات التنمية اكثر فعالية اذا ما اتخذت على مستوى اقليم ما ، فتباينت وتعددت اهدافها تبعا لذلك لتشمل في القضاء ثنائية التنمية المكانية بين الاقاليم والسيطرة على المجمعات الحضرية الرئيسة وتخفيف الضغط السكاني داخل الاقليم والعمل على تحقيق النمو الاقليمي من خلال استحداث تكتلات صناعية جديدة وفعل النمو المستدام ، ونظرا لكون التنمية الإقليمية شاملة لكافة الابعاد المتعلقة بالاقليم فقد اهتم الباحثون بهذا الموضوع من خلال النظريات التي طرحت في مجال التنمية الاقتصادية وذات العلاقة بالبنية الإقليمية منها نظرية النمو المتوازن ونظرية النمو غير المتوازن اضافة الى نظرية اقطاب ومراكز النمو ، ويمكن من خلال دراسة تلك النظريات الوقوف على اهم الاهداف التي يسعى المخطط الى تحقيقها وبالرغم من الانتقادات الموجهة الى بعض منها الا انها ادولات تحليلية تستخدم كافة

[1] Jean Paul Rodriqe: op,cit,p3.

[2] هوشيار معروف, مصدر سابق ,ص98.

الوسائل الممكنة للوصول الى الهدف العام وتتناول كافة الأبعاد ، خاصة بعد المحاولات اللاحقة لتطوير تلك النظريات للقضاء على مكامن الضعف في النظرية .

رابعاً: النماذج الرياضية المستخدمة في بيان البعد الاقليمي

1 :نموذج تحليل (التحول-الحصة) .Shift and Share Analysis Method

يهدف هذا التحليل إلى تشخيص واقع التنمية لاقتصاد منطقة جغرافية او اقليم ما مع تجريد الدور الحقيقي (او الصافي) للاقتصاد المعني في هذا الواقع ولقد ادخل هذا التحليل لاول مرة في عام 1943 من قبل D.BCREAMER ومن ثم استخدم ونشر من قبل الاقتصاديين الإقليميين ابتداءا من عام 1960

وهكذا ازداد الاهتمام بتحليل (التحول الحصة) واتسع نطاق تطبيقاته[1] ،يقوم هذا الأسلوب على تحليل مدى مشاركة صناعة معينة في النمو الاقتصادي للاقليم الذي تتوطن فيه ،وفي هذا الاسلوب يتم تحديد الصناعات القائمة في اقليم معين وتحليل كل صناعة وحدها ،لذلك يمكن اعتبار هذا الاسلوب احد اساليب تحليل المكونات وغالبا ما يستخدم في تخطيط التنمية الاقتصادية الاقليمية[2].

يستند هذا التحليل على عدد من الفرضيات البسيطة والأساسية وهي كالأتي[3]:

1. ان اي منطقة من مناطق البلد ما تنمو بمعدل اكبر (او أعلى) من معدل نمو الصناعة على المستوى القطري ،اذا كان النمو في المنطقة المعنية اعلى(او أدنى)من النمو القطري.
2. ان الحصة الإقليمية الأكبر من أي إقليم ما يمكن تعميمها على كل البلد.
3. كلما اتجهنا بالتحليل من اقتصاد حضري إلى اقتصاد اقليمي اوسع ومن ثم إلى إلى اقتصاد البلد فان التنبؤات تتسم بدقة تفصيلية أكثر فأكثر .
4. كلما ازداد انفتاح اقليم ما على بقية الاقاليم اشتد تأثير عوامل الاقتصاد القطري على نمو اقتصاد هذا الاقليم.

ولاجل اختبار الفرضيات أعلاه اعتمد التحليل على اسلوب الستاتيك المقارن Comparative Static وما يسهم في توكيد مبدأ المطابقة الذي يجمع في نموذج واحد البعدين الستاتيكي والديناميكي ،فمن ناحية يتم التعامل مع الحقائق الإحصائية الخاصة بالصناعات والإقليم والبلد المعنيين بشكل متزامن حيث لا يوجد اي دور فاعل للزمن كمتغير مستقل ومن ناحية اخرى يتطلب الستاتيك المقارن تتميز البداية قبل التغيير والنهاية بعد التغيير وما يؤثر في تخصيص التغيير في التشغيل ضمن التاثيرات الثلاثة التي يتناولها التحليل .

[1] هوشيار معروف، مصدر سابق، ص178.
[2] عثمان محمد غنيم ، مصدر سابق،ص208.
[3] هوشيار معروف ،مصدر سابق، ص178.

ومثل باقي أدوات التحليل الاقتصادية الاخرى ،اسلوب (التحول -الحصة) هي فقط أداة وصفية اي يجب أن تستخدم مزجها مع التحليلات الأخرى لتزويدنا ملخص عن مفتاح العمالة الإقليمية

مكونات أسلوب (Shift and Share)[1]

هنالك انواع متعددة لتحليل التناسب والتحول ولكن ثمة طريقة واحدة لتطبيق هذا النموذج وهي استخدام صيغة معينة متكونة من:

- National share (NS) الحصة القومية
- Industry mix (IM) الصناعات المترابطة
- Regional shift (RS) التحول الإقليمي.

1. مكونات (NS) هي عبارة عن حصة نمو العمالة الإقليمية المساهمة في نمو الاقتصاد الوطني ،اذا نمت الصناعة المحلية نفس معدل نمو الصناعة الوطنية ، ستكون النتيجة حسب الصيغة الآتية

$$NS_{ir}^{t} = E_{ir}^{t-1} \times \left(\frac{E_{I}^{t}}{E_{I}^{t-1}} - 1 \right)$$

حيث t: هي الفترة الزمنية الحالية t-1 الفترة الزمنية السابقة

i صناعة معينة r اقليم معين E العمالة

2. مكونات (IM) مزيج الصناعات : يبن ما مقدار النمو الذي ممكن أن ينسب إلى مزيج الصناعات الاقليمية .ايضا يقدر عدد الوظائف المتحققة / وغير المتحققة في كل صناعة بسبب اختلافات الصناعة ونسب النمو الكلية الوطنية .وفق الصيغة التالية :

$$IM_{ir}^{t} = E_{ir}^{t-1} \times \left[\left(\frac{E_{iI}^{t}}{E_{iI}^{t-1}} \right) - \left(\frac{E_{I}^{t}}{E_{I}^{t-1}} \right) \right]$$

3. مكونات (RS) : عدد الوظائف التي خلقت /وغير المخلوقة كنتيجة للمنافسة الإقليمية ،وقد يكون المكون الأساسي،في تميزه لصناعات الاقليم القيادية والمتخلفة .وصيغته كالأتي:

$$RS_{ir}^{t} = E_{ir}^{t-1} \times \left[\left(\frac{E_{ir}^{t}}{E_{ir}^{t-1}} \right) - \left(\frac{E_{iI}^{t}}{E_{iI}^{t-1}} \right) \right]$$

[1] COASTAL BENDSHIFT: SHARE ANALYSIS NARRATIVE, Socrates ,ed 22 ,2002,p3.

والصيغة النهائية للنموذج هي كألاتي[1]:

$$\triangle E_{ir} = IM^{t}_{ir} + NS^{t}_{ir} + RS^{t}_{ir}$$

وهنالك تساؤلات عديدة عجز تحليل (Shift and Share) عن الاجا ة عليها وخاصة عند الحديث عن كيفية التوافق ين الاقتصادين :الجزئي والكلي والذي يكشف عن عدم وضوح هذا التحليل ،وذلك من خلال تعثر عض الجوانب التطبيقية عندما يلاحظ ا النتائج المستحصلة حساسة جدا مع درجة التجزئة الصناعية[2] .

حاول كل من Rigby &Anderson عام 1993تخطي مشكلة عدم امكانية فصل المتغيرات الداخلة في النموذج وذلك من خلال توسيع التحليل طريقة (Shift and Share) التقليدية توسيع النموذج الرياضي فصل اثار تغيرات الانتاج ، عن اثار انتاجية العمالة كمتغيرين مستقلين مع ثبات مساهمة العوامل الاخرى غير العمل (راس المال ،البنية التحتية) على الإنتاجية، وذلك فصل العمالة والعوامل الاخرى وستأخذ طريقة (Shift-Share) المعادلة التالية[3]:

$$TS_l \equiv NS_l + IM_l + RS_l$$

$$NS_l \equiv NS(a_l) + NS(b_l) = \sum E_{ir}(a_{nl} + b_{nl})$$

$$IM_l \equiv IM(a_l) + IM(b_l) = \sum E_{ir}[(a_{inl} - a_{nl}) + (b_{inl} - b_{nl})]$$

$$RS_l \equiv RS(a_l) + RS(b_l) = \sum E_{ir}[(a_{irl} - a_{inl}) + (b_{irl} - b_{inl})]$$

حيث a= تغيرات العمالة الناتجة من تغيير الانتاج عبر الزمن مع ثبات الإنتاجية

b= تغيرات العمالة الناتجة من تغير الإنتاجية عبر الزمن مع ثبات الإنتاج

في هذه الدراسة مساهمة راس المال غير مقدرة صورة مباشرة , دلا من ذلك استخرجوا هذا الاختلاف ين تغير العمالة الفعلية وتغير العمالة الناتجة من تغيرات الانتاج والإنتاجية ، اي معنى المتبقي من ذلك يمثل مساهمة راس المال كالاتي:

$$\Delta EP = \Delta E - \Delta EL$$

[1] Houston, David B. (April 1967). "The shift and share analysis of regional growth: a critique." Southern Economic Journal. 33(4) ,p5.

[2] هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد الاقليمي والحضري،مصدر سا ق،ص179.

[3] Mustafa Dinc, Kingsley E. Haynes, Murat Tarimcilar: Integrating models for regional development decisions: a policy perspective, The Annuals of Regional Science, Washington dc, USA, spring 2003, p.p34.

حيث ΔE تغير العمالة الفعلي عبر الزمن في اقليم معين , ΔEL تغير العمالة في الاقليم او الدولة الناتج من تغير انتاجية العامل او الانتاج ، ΔEP تغير العمالة الناتج من مساهمة العوامل الاخرى (غير العمل) إلى انتاجية العوامل الكلية .

2: نموذج الرتبة- الحجم Rank-Size model[1]

□دا اهتمام الدراسات الحضرية والاقليمية□توزيع المد□ حسب احجام سكانها منذ□داية القر□ العشرين وقد اعتبر F.Auerbach اول من تناول التوزيع المعني في عام 1913 ومن ثم تطورت الاساليب التحليلية والتطبيقات الموقعية والاقليمية لهذا الموضوع ، وفي عام 1939 اسهم M.Jefferson في تمييز اوضح لدور المد□ الكبرى (او الرئيسية Primate city) ضمن التدرج الهرمي للمناطق الحضرية عندما استنتج في دراسته □ المدينة الرئيسية تمثل على الاقل ضعف هذا الحجم من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لقد استتبعت الجهود السا□قة□ناء صيغة تطبيقية تم تفسيرها احصائيا□الاعتماد على عمليات تصادفية في اطار نظرية الاحتمالات , وهي تعتمد الى حد كبير على نموذج□اريتو في توزيع الدخل وذلك لترتيب احجام المد□ حسب تدرج هرمي منتظم ، وهذا ما تحقق في الأ□عينات من قبل G.K.Zipf حيث قام□إجراء اختبارات احصائية ناجحة شملت مناطق حضرية لبلدانهم متعددة ،فتوصل الى قاعدة مرتبة الحجم في العام 1949 والتي من خلالها تمكن من اشتقاق استباطي لقوى التمركز والانتشار في العلاقة□ين المراكز الحضرية المختلفة ضمن اقليم ما .

1. الدالة اللوغارتمية الاعتيادية :

$$N = LogP$$

N= النسبة التراكمية المئوية للمد□

P= حجم المدينة

2. توزيع□اريتو V. Pareto

$$N(\bar{P})AP^{-a}$$

N= النسبة التراكمية المئوية

$\bar{P}$ =حجم المدينة التي يجرى الاستهلال□ها

A وb ثا□تا□

3. قاعدة مرتبة –حجم

$$R\,P^{q} = P1 \qquad P^{-q} = \frac{P1}{R}$$

R=مرتبة المدينة

$P1$= حجم المدينة الاكبر

A و a ثا□تا□

يمكن التعبير لوغارتميا : $Log\,R = -\,qLog\,p + LogP1$

في الصيغة الاخيرة تم تعويض (N)-□(R)

[1] هوشيار معروف ،مصدر سا□ق،ص189-191.

فأ $RP=P1=A$

او لوغارتميا $logR=logP+C$

افتراض أ $q=1$ لذلك فأ حاصل ضرب الحجم والمرتبة ثابت ويساوي حجم المدينة الاكبر .

وعليه حسب القاعدة يكون حجم المدينة المرتبة الاولى (الاكبر في البلد) ضعف حجم المدينة الكبيرة الثانية وثلاث مرات حجم المدينة الكبيرة الثالثة ... وهكذا اذا كان عدد سكان المدينة الاكبر (x) مليون نسمة يقدر سكان المدينة الثانية نصف مليون نسمة او $(\frac{x}{2})$ وعدد سكان المدينة الرابعة ربع مليون نسمة او $(\frac{x}{4})$.

وتقوم القاعدة المعنية على فكرة اساسية والتي هي أن المدينة الحديثة سبب تفوق اقتصادياتها السوقية تصبح معدلات متزايدة مراكز لنشاطات عديدة تضمنها مناطق مبيعات رئيسة ،فيظهر ارتباط ايجابي واضح ما بين احجام هذه المدن والنشاطات التي تسودها .

ومما يغذي عامل المضاعف الذي يبرزها المناطق الحضرية المعينة وذلك مستويات مختلفة من نطاق التاثير لكل منها ، فتنعكس على أحجام هذه المناطق ، والمنطقة الاخيرة تتحدد تدفقات السلع والخدمات والسكان التي تبرز كحصيلة لقوى الطرد والجذب المركزتين (الموضحة في الفصل الاول لنظرية الاماكن المركزية) في العلاقات السائدة ما بين المراكز الحضرية المختلفة ، فيلاحظ أن التدفقات الداخلة الصافية النسبة للمدن الكبرى ذات المناطق السوقية الاوسع تكون أحجام اكبر وتستمر لفترات اطول وعليه فإن اتساع نطاق التسويق لبعض النشاطات ليشمل اسواق كافة اقاليم البلد سيرط مراكز التجهيز للنشاطات المعنية موقع واحد فتكون المدينة التي تضم هذا الموقع وتصل سيطرتها لاكبر عدد من النشاطات التسويقية الوطنية (والتي تتداخل من نشاطات اخرى اصغر من حيث المجال الجغرافي) هي الاكبر من حيث الحجم ،والمقابل فإن تقلص مجال لوغ السلع والخدمات والسكان من المستوى الوطني الى المستوى الاقليمي ومن ثم الى المستوى المحلي تتحول المدن من المرتبة الأولى الى المرتبة الثانية وهكذا الى (n) من المراتب.

وقد تعرض النموذج الى عدد من الانتقادات وهي[1]:

1. أن تبسيط النموذج ادى الى سوء فهم وحدوث اخطاء في التفسير وخاصة النسبة لعدد سكان المركز الحضري الاكبر وكيفية تحديد احجام التجمعات السكانية الاخرى .
2. يصعب تطبيق النموذج على كافة الحالات الدارسية وبالتالي يخضع تعميمه لقيود واستثناءات عديدة ، خاصة أن تدرج المراكز الحضرية في العديد من البلدان لا يتوافق مع التدرج الذي اعتمده *Zipf* في بناء قاعدة، وهنالك عوامل عديدة قد ادت ولا زالت تؤدي الى توسيع الفجوة في البلدان النامية وخاصة (تخلف العلاقات الهيكلية ، ضعف التشابكات الانتاجية القطاعية الاقليمية ، المعدل السريع لنمو السكان ودور العوامل التأريخية للاستثمارات الاجنبية والتي تمركزت نشاطاتها في مراكز حضرية محددة

[1] المصدر السابق ،ص199.

والتي قيت مواقع جذب للموارد والسلع والخدمات للمشروعات الوطنية (العامة والخاصة) سبب ارتفاع الر حية الاقتصادية فيها فسادت ظاهرة التحول نحو الرأس.

3. اعتبر كل من *Szymanski & Agnew* الصيغة المقدمة عبارة عن وصف لظاهرة ما وليست تفسيرا علميا لعلاقة احصائية .
4. الافتراض القائل أن $q=1$ قد اخضع النموذج لشكوك عديدة وهو ما اثبته كل من *Rosen & Resnick* في العام 1980 عند دراستهما ل(50) منطقة حضرية كبيرة في (44) لدا ، وكا متوسط التقدير لـ(q) (1.14) .
5. يعتمد النموذج على اسلوب الاتجاه النسبي الواحد او المنفرد والافضل هو اعتماد اسلوب هجيني يجمع النظريات التصادفية النظريات النظامية والنماذج الاحصائية النماذج الاقتصادية والتدرج الهرمي التدرج الغير هرمي ، وهو ما قد يبعد القاعدة المذكورة عن تعميم عض الافكار حيث وجدت منشات صناعية كبيرة في مد صغيرة و التالي انقلبت فرضية(توافق سعة الصناعة مع جم المدينة ومرتبته)

وكذلك ا الدراسات الخاصة تحديد الارتباط ما ين المراتب المقدرة حسب النموذج المعني ومراتب احجام السكا الفعلي لم تؤكد امكانية تعميم العلاقة المتداخلة ين هاتين المجموعتين من المراتب ، ولهذا يمكن ا نعتمد على معامل ارتباط الرتب حسب الصيغة التقليدية الاتية:

$$r=1-\frac{6\sum D^2}{N(N^2-1)}$$

حيث ا :

r= معامل ارتباط الرتب لسبيرما

D= الفروقات ين الرتب المتناظرة

N= عدد المشاهدات

3 :نموذج تطويق البيانات ***(DEA)Data Envelopment model*** [1]

عمليات التقدير القياسية لا تتلائم مع قضية الكفاءة التفصيل ،خاصة اذا كانت الوحدات الانتاجية تستعمل عدد من المدخلات لا نتاج عدد معين من المخرجات ،نموذج تطويق البيانات هي تقنية رمجية رياضية تزودنا طريقة غير احداثية(متجهة) لقياس الكفاءات النسبية لهذه المخرجات والمدخلات المتعددة والمتوفرة ،وكذلك تقيس كفاءة وحدات اتخاذ القرار النسبة لعمليات اتخاذ قرارات مشا هة.

[1] Mustafa Dinc, Kingsley E. Haynes, Murat Tarimcilar: Integrating models for regional development decisions ,op cit,p,p 36.

Chanes في عام 1978 طور النموذج الاول لدالة التعظيم , من خلال دالة كفاءة المستخدم المنتج الفردية، لتقيس حالة المستخدم – المنتج المتعدد , وذلك من خلال ناء مخرجات وهمية فردية لمستخدمات وهمية فردية النسبة الى عمليات الكفاءة .

ومن خلال ملاحظة عملية اتخاذ القرارات الفردية (*DEA*) تحتسب كفاءة كل عملية اتخاذ قرار النسبة لكافة القرارات او على مجموعة من القرارات المتشابهة، واسطة استخدام القيم المشاهدة للمدخلات والمخرجات ، ام النسبة للقرارات المتشابهة غير الكفوءة فا نموذج تطويق البيانات يميز مصادر ومستويات عدم الكفاءة لكل المدخلات والمخرجات المقارنة مع عملية اتخاذ قرارات معينة او الاعتماد على تركيبة معقدة لعمليات اتخاذ قرارات مشابهة ،التي تقع على حدود الكفاءة، وعملية اتخاذ القرارات المشابهة تستعمل نفس المستوى من المدخلات وتنتج مستويات مشابهة من المخرجات.

ولا يعد ضروري في تطبيق (*DEA*) نبني افتراضات على النموذج الدالي لهذه التقنية ، ولقد اضيفت هذه التقنية في تحليل الاداء الاقليمي ، في البداية نصوغ نموذج البرمجة ،لنفترض ا هناك n من عمليات اتخاذ القرارات المشابهة للتقييم . الكل يستهلك مقدار مختلف من المدخلات وينتج مخرجات مختلفة ، عمليات اتخاذ القرارات للاقليم(DMU_j)تستهلك m من المدخلات Xj وتنتج متجه s من المخرجات Yj . انتاجية عملية اتخاذ القرارات (*DMU*) هي كالاتي :

$$h_{j=}\frac{\sum_{r=1}^{s} UrYrj}{\sum_{i=1}^{m} ViXij}$$

كفاءة(*DMU*) تقول ا (DMU_k) تقاس اختيار وز معين من المتجه U و V لكي:

$$Minimize\ h_k = \frac{\sum_{r=1}^{s} UrYrk}{\sum_{i=1}^{m} ViXik}$$

$$Subject\ to \frac{\sum_{r=1}^{s} UrYrj}{\sum_{i=1}^{m} ViXij} \leq 1 for\ j=1,..,n$$

$$Vi \geq 0 for\ i=1,..,m \quad and\ u_r \geq 0 for\ r=1,\ldots,s$$

حيث ا

Yrj هي مقدار انتاج الـ(r) المنتجة واسطة الوحدة j

U_r وز معطى من انتاج الـ(r)

Xij مقدار مدخلات الـ(i) المستهلكة من قبل الوحدة j

Vi وز معطى لمدخلات الـ(i)

لذلك نرى أن *DEA* هي مقادير لتوسيع تحليل المدخلات/المخرجات البسيطة (*y/x*) لمدخلات ومخرجات متعددة من دون أن تتطلب من الباحث تحديد الاسبقية لكل مدخل و مخرج .لذلك يمكن القول أن التحليل مبني على الاساس التجريبي ،وعلى العكس من الطرق القياسية الاخرى ، لانها تقيس الكفاءة.

صعوبة استخدام هذه المنهجية تاتي من خلال تحديد وتعيين الاوزان اللازمة لكل مستخدم ومنتج ,تقنية (*DEA*) توظف البرمجة الرياضية لتعين الوزن الامثل بالنسبة الى المقيدات التالية :

- وزن كل (*DMU*) معينة بالنسبة الى دالة مقيدة والتي تنص على أن (*DMU*) لديها مقياس كفاءة اكبر من الواحد اذا استعملت نفس الوزن
  وهي تضيف أن (*DMU*) المشابهة الكفؤة لديها نسبة مساوية للواحد
- استخدام الاوزان المستخرجة *ur* و *vi* ليست سالبة المقدار

ومن خلال حل مجموعة من معادلات البرمجة الخطية واحدة لكل (*DMU*) , (*DEA*) نستطيع أن نبين تلك (*DMU*) المشابهة الكفوءة و (*DMU*) المشابهة الغير كفوءة المتبقية من نقاط متعددة.

4: نموذج المدخلات – المخرجات الإقليمي: Regional Input-Output Model

تعتبر جداول المدخلات /المخرجات من الطرق المهمة التي يمكن استخدامها وتطبيقها في مجال التنبؤ على المدى البعيد وهذه الجداول هي طريقة يتم من خلالها تحديد نوع ومقدار التبادلات التي تحدث بين وخلال النشاطات والقطاعات الاقتصادية المختلفة ،واختصار تلخص جداول المدخلات والمخرجات كل الحركات الداخلة والخارجة لكل صناعة وبين هذه الصناعة والصناعات الاخرى ، والواقع أن جدول المدخلات والمخرجات إلى جانب انها وسيلة ناجحة للتنبؤ الا أن اهميتها لا تقتصر على هذه الناحية بل تتعداها إلى نواحي اقتصادية اخرى عديدة لا مجال هنا لذكرها ، ويعود اساس جدول المدخلات والمخرجات لعمل ليونتيف والذي حاول من تطبيق هذه الطريقة أن يجيب على السؤال التالي (ما هو مستوى المخرجات الذي يجب أن تنتجه كل واحدة من الصناعات التي عددها (n) في هيكل الاقتصاد لاجل أن تكون كافية تماما لتلبية الطلب الكلي لهذه الصناعة او تلك)[1].

أن استخدام جداول المدخلات المخرجات على المستوى الإقليمي يساعد في دراسة طبيعة الأهداف المرسومة والمنجزة إقليميا ،إضافة لدورها في توضيح التغيرات القطاعية المتعلقة بالإنتاج والتحري عن مؤثرات النمو على المستوى القطاعي من خلال تشخيص سمات ذلك النمو لأجل إعداد الأساليب الكفيلة بمعالجته ،بالإضافة إلى ذلك يمكن لنماذج المدخلات/المخرجات أن يتكيف إلى حد بعيد من خلال إعدادها لإقليم واحد او على مستوى اقاليم متعددة ،وذلك من خلال

[1] عثمان محمد غنيم: تخطيط استخدام الارض الريفي والحضري ،مصدر سابق،ص210.

توسيع مبدأ التداخل بين الأقاليم لكي تفسح المجال اما المحلل لاستقصاء طبيعة العلاقات الإقليمية المختلفة[1] .

السمات العامة لصيغة المدخلات /المخرجات الاقليمية تختلف في بعض الجوانب ، ونقطة الاختلاف هنا تقع في جداول المدخلات/المخرجات لاقليم معين تتضمن صفوفا وأعمدة إضافية لاجل يا الاستيرادات والصادرات التي لم تبوب اقليميا ولمعالجة ذلك يتم تخصيص عمود إضافي في جانب الطلب النهائي للصادرات الى مناطق اخرى ، وعمود اخر للاستيرادات التنافسية من اقاليم اخرى ، لذلك يصبح تقدير مضاعفات النواتج الإقليمية والدخل والاستخدام والتنبؤ الناتج الإجمالي على مستوى الاقاليم ممكنا استنادا الى مقدار الطلب النهائي الإقليمي وفيما يلي التحليل الرياضي للتدفقات بين الأقاليم (اقليمين) تدفق المنتجات بين القطاعات المقاسة والمشار اليها الصفقات بين القطاعات المختلفة (a_{ij} ,s) لذلك يمكن صياغة العلاقات القطاعية كالاتي :

$$xi = xi1 + xi2 + xi3 + \cdots + xin + fi \qquad i = 1, \dots, n \qquad (1)$$

حيث xi= الانتاج الكلي من الصناعة i

Xij=الانتاج المباع من الصناعة i للصناعة الاقليمية j

fi= الانتاج المباع من الصناعة i للطلب الكلي

العلاقة بين القطاعات يمكن الوصول اليها واسطة نمط الانفاق كنسبة من الانفاق الكلي المكو من قطاع معين لمختلف المدخلات , وهذه العلاقة يمكن وصفها كالاتي :

$$r_{ij}=x_{ij}/x_j \qquad (2)$$

مؤشر المدخلات الاقليمية المباشرة r_{ij} تحسب من المعادلة اعلاه من خلال تعويض المعادلة (2) في (1) نحصل على :

$$X_i=r_{ij}x_1+r_{i2}x_2 + r_{i3}x_3+\dots.+r_{in}x_n+F_i \qquad (3)$$

او في المصفوفة

$$X= (I - R)^{-1} f \qquad (4)$$

[1] محسن عبد الله حسن الراجحي: استخدام الاساليب الرياضية في التخطيط الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة غداد ، كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،1989,ص167.

لغرض توضيح التدفقات السلعية بين اقليمين وثلاث صناعات مفترضين انه لا توجد تجارة خارجية خارج نطاق العلاقات الاقتصادية بين هذين الاقليمين ، لذلك فأن صادرات الاقليم الاول تنعكس تلقائيا كأستيرادات للاقليم الثاني والعكس صحيح

والشكل العام لجدول المستخدم المنتج الاقليمي هو كالاتي[1] :

شكل(4)

جدول المستخدم المنتج الاقليمي

Sector		Buyer								Final	Total
Seller		Region 1				Region 2			n	Cons.	Output
		1	2	.. ..	n	1	2	.. ..			
R	1	x^{11}_1	x^{11}_1		x^{11}_1	x^{12}_1	x^{12}_1		x^{--}_1	f^1_1	X^-_1
E	2	x^{11}_2								f^1_2	X^1_2
G	....										
1	....										
	n	x^{11}_n			x^{11}_n	x^{12}_n			x^{12}_n	f^1_n	X^1_n
R	1	x^{21}_1				x^{22}_1				f^2_1	X^2_1
E	2	x^{21}_2									
G	....										
2	....										
	n	x^{21}_n			x^{21}_n	x^{22}_n			x^{22}_n	f^2_n	X^2_n
Added Value		v^1_1			v^1_n	v^2_1			v^2_n		
Import		m^1_1			m^1_n	m^2_1			m^2_n		
Total Input		X^1_1	X^1_2		X^1_n	X^2_1			m^2_n		

المصدر: Budy .P .Resosudarmo and Ditya A. Nurdianto : FUNDANENTAL OF INPUT-OUTPUT ANALYSIS WITH AN APPLICATION TO THE 2005 INDONESIAN INTER-REGIONAL INPUT-OUTPUT TABLE ,CSIRO,SUSTAINABALE ECOSYSTEMS,2007. p5.

اذا $a_{ij}^{11}; A21$ و $a_{ij}^{11} \in A11; a_{ij}^{11} \in A22 \in A12$ لذا مصفوفة تدفقات الصناعة الداخلية يمكن توضح في مصفوفة متجمعة كالاتي:

$$A = \begin{bmatrix} A11 & A12 \\ A21 & A22 \end{bmatrix}$$

[1] Budy .P .Resosudarmo and Ditya A. Nurdianto : FUNDANENTAL OF INPUT-OUTPUT ANALYSIS WITH AN APPLICATION TO THE 2005 INDONESIAN INTER-REGIONAL INPUT-OUTPUT TABLE ,CSIRO,SUSTAINABALE ECOSYSTEMS,2007,P.6.

حيث أن *A11* و *A22* تدفقات الصناعات الداخلية في الاقليم ،بينما *A21 A12* هي تدفقات الصناعة الداخلية بين الاقليم الاول والثاني .

اذا الاستهلاك النهائي والانتاج الكلي هو ايضا مفصلة اقليميا كتدفقات صناعية داخلية اذ المعادلة رقم (4) يمكن اعادة كتابتها كالاتي :

$$\begin{bmatrix} A11 & A12 \\ A21 & A22 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} x1 \\ x2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} f1 \\ f2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X1 \\ X2 \end{bmatrix} \qquad (5)$$

وعلاقة المستخدم المنتج الاساسية يمكن صياغتها كالاتي :

$$\begin{bmatrix} B11 & B12 \\ B21 & B22 \end{bmatrix}\begin{bmatrix} f1 \\ f2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X1 \\ X2 \end{bmatrix} \qquad (6)$$

في هذه الحالة العنصر $B_{ij} \in (I - A)^{-1}$ وهو اثر المضاعف لذا

$$B11=[1-A11-A12(1-A22)^{-1}\ A21]^{-1} \qquad (7)$$

$$(1-A)^{-1}\,F=X$$

وهكذا يمكن الحصول على مستويات الطلب النهائي في كل اقليم ولـ مستويات توازن الناتج في كل اقليم يمكن حسابها من خلال معكوس المصفوفة $(I-B)^{-1}$ مقابل اي حجم معطى من الطلب النهائي .

5: نموذج الاساس الاقتصادي (Economic Base Model)[1]

تستند تقنية نموذج الاساس الاقتصادي الى افتراض أن الاقتصاد المحلي يمكن أن يقسم الى قطاعين مهمين، الاول (الأساسي) هو قطاع متكون من الشركات المحلية التي تعتمد اعتمادا كليا على العوامل الخارجية لذلك فان آلية عملهم تعتمد إلى حد كبير على تصدير ضائعهم، القطاع الثاني (غير الاساسي) عكس القطاع الأساسي ،يتضمن تلك الشركات التي تعتمد على العوامل المحلية الإنتاج و إن منتجات هذا القطاع تستهلك محليا .

وتستند هذه التقنية على أن كل الاعمال المحلية يمكن أن تصنف الى قطاعات اساسية وغير أساسية ،وتأتي اهمية هذه التقنية هو لتوضيح القطاع الأساسي وتطويره ليصبح المحرك للنمو الاقتصادي للاقتصاد المحلي والإقليمي . لذا أسلوب القاعدة الاقتصادية يعتمد على نموذج السببية البسيطة التي تفترض أن القطاع الأساسي هو السبب الرئيسي للنمو الاقتصادي المحلي ، وأنه هو القاعدة الاقتصادية للاقتصاد المحلي.

[1] Klosterman.P .Planning Methods, Department of Urban and Regional Planning ,Floride State University,p.p113 http://mailer.fsu.edu/~tchapin/garnet-tchapin/urp5261/topic/econbase/lq.htm .

ويتم .المضاعف قاعدة نستخدم المحلي على الاقتصاد الأساسي القطاع تأثير ولتقدير القاعدة التالية: عبر مضاعف احتساب

مضاعف الاساس= العمالة الكلية في السنة i
العمالة الاساسية في السنة i

يمكن لقاعدة المضاعف تقديم فكرة عن كيفية خلق الكثير من الوظائف غير الأساسية من وظيفة اساسية واحدة .

وهنالك عدد من الطرق التي يستخدمها هذا التحليل لأجل □يا□ نقاط القوة والضعف والتخصيصات كالاتي :

1. تقنية الافتراض:(*Assumption technique*)

تقنية الافتراض هي الى حد□عيد من أسهل الأدوات الاقتصادية المتاحة للمخططين . حيث تقدرعمالة القطاع الاساسي المحلية□أستخدام مجموعة من المبادئ الاساسية ،وذلك لعمل افترض صحيح حول الاقتصاد المحلي.

2. تقنية متطلبات الحد الادنى (*Minimum Requirement Technique)*

تقنية متطلبات الحد الادنى هي من أصعب الادوات التحليلية للقطاعات الاساسية ، لانها تقار□ الاقتصاد المحلي مع عينة من الاقتصاديات المش□هة لنفس حجم الإقليم المحلي.

3. تقنية معامل التوطن *Location Quotient Technique*

تقنية معامل التوطن مبنية على عكس افتراض الاساس الاقتصادي لانها تفترض □ العمالة في كل صناعة هي أساسية او غير اساسية ولكنها تحسب كل الصناعات وتحدد ما اذا كا□ الاقتصاد المحلي لديه حصة كبيرة لكل صناعة اكبر من المتوقع وذلك عند مقارنتها مع اقتصاد ما ، فا□ تلك تعتبر اضافة لعمالة الصناعة المفترض □ تكو□ اساسية لا□ هذه الوظائف هي فوق ما يحتاجه الاقتصاد المحلي .

لحساب معامل التوطن يتم الصيغة التالية ، وهي معدة للمقارنة□ين الاقتصاد الاقليمي والاقتصاد القومي وهي كالاتي :

معامل التوطن **LQ=**	العمالة الاقليمية في الصناعة I في السنة T	/	العمالة القومية في الصناعة I السنة T
	العمالة الاقليمية في السنة T		العمالة القومية الاجمالية لسنة T

ومخرجات هذه المعادلة هي كالاتي:

LQ > 1.0	LQ = 1.0	LQ < 1.0

LQ < 1.0 معناه □ كل العمالة هي غير اساسية .

LQ = 1.0 معناه □ كل العمالة هي غير اساسية ومعناه □ العمالة المحلية كافية ولكن ليس هنالك تصدير الى الخارج .

LQ > 1.0 معناه □□عض من هذه العمالة هي اساسية

اي يمكن تصدير سلع وخدمات تلك العمالة الى الخارج مما يجعلها قطاع اساسي .

وعندما يكو□ **LQ > 1.0** يجب استخدام صيغة ثانية لتحديد عدد وظائف القطاعات الاساسية وهي كالاتي :

جدول(1)

حساب العمالة في القطاع الاساسي

العمالة القومية في الصناعة I	X	العمالة الاقليمية / العمالة القومية	-	العمالة الاقليمية في الصناعة i / العمالة القومية في الصناعة i	=	عمالة القطاع الاساسي

المبحث الثاني

التخطيط الاقليمي Regional Planning

اولاً: تعريف التخطيط الاقليمي :

يمكن القول بأن التخطيط الاقليمي هو اهم صيغ العمل التخطيطي المرتبطة بالمكان ولا يوجد تعريف واضح ومحدد له, لأنه مبني على اساس كلمتي التخطيط Planning والاقليم Region وعليه فقد اختلف مفهوم التخطيط الاقليمي باختلاف أشكاله وأنواعه من جهة وباختلاف المدارس الاقتصادية والجغرافية التي ينتمي اليها واضعي هذه التعريفات من جهة اخرى ومن هذه المفاهيم[1] .

(هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة ام غير المستغلة في رقعة محددة من الأرض(اقليم) لمعرفة امكانيات هذا الاقليم وموارده المتاحة , واستغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق اهداف معينة تهدف اساساً الى النهوض بالإقليم وانعاشه[2])

فالتعريف الانف الذكر اختص بدراسة الموارد داخل الاقليم ورسم خطة لإنعاشه في ضوء استغلال تلك الموارد .

وهنالك تعريف أخر ينص على ان (التخطيط الإقليمي هو ذلك الأسلوب التخطيطي الذي يهتم بمعالجة مشاكل التنمية المكانية من خلال تشخيص الإمكانات والمحددات التنموية لمختلف مناطق البلد الواحد والاستغلال العقلاني لهذه الإمكانات وبما يؤدي إلى توزيع متوازن لنتائج التنمية على كافة مناطق البلد ويؤدي إلى تقليص التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين هذه المناطق من جهة وبين المناطق الحضرية والريفية من جهة أخرى)[3].

او هو نوع من انواع التخطيط الذي يحمل السمات الرئيسة للتخطيط الشامل التي تتمثل بكونها اعمالا متتابعة مصممة لحل مشاكل المستقبل الاقتصادية ,الاجتماعية , العمرانية عبر فترات مختلفة تبعاً لنوع ومستوى التخطيط نفسه , وان هذه الاعمال يمكن تأطيرها بعدد من المراحل تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع وتقويم طرق العمل المختلفة التي تحتوي بصيغتها الشاملة الاعلان عن السياسات والاستراتيجيات المتبعة في ذلك التخطيط[4] .

وبما ان الخطة القومية ترسم لأجل حل مشكلة ما تعاني منها الاقاليم ,لذلك تختلف التعاريف والمفاهيم الخاصة بالتخطيط الاقليمي مع اختلاف الاقاليم المدروسة , وان جوهر عملية التخطيط الاقليمي تتناول برمجة وتنظيم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الاقليم,

---

[1] ثائر مطلق محمد عياصرة، مصدر سابق ،ص101

[2] محمد خميس الزوكة ، مصدر سابق,ص28.

[3] وزارة التخطيط العراقية ،الاقتصاد والتخطيط ،دورة التدريب، الجزء الثاني , ضمن دورات الكوادر القيادية العليا ,1994,ص79.

[4] محمد جاسم محمد علي، مصدر سابق ,ص41 .

لضمان الاشتغال الكفء للموارد الاقتصادية فيه لرفع وتيرة التنمية وضمن اطار الموازنة المكانية بين الاقاليم المختلفة[1] .

وفي ضوء ذلك يعتبر التخطيط الاقليمي محاول مدروسة للتوصل الى الاستغلال الاكمل للموارد الطبيعية عن طريق التخصيص الانتاجي الاقليمي , بحسب المزايا الطبيعية لكل اقليم من اقاليم الدولة ,ففي بداية مراحل التخطيط الاقليمي كان تتم على المستوى المحلي لاقاليم معينة , منها الريفية , وغالبا ما تتمتع بموارد طبيعية غنية غير مستغلة ، وادى ذلك الى تنشيط هذه الاقاليم وتنميتها ,بل انها اصبحت مراكز اضعاف لاقاليم اخرى اقل غنى , مما دعى الى النظر في ضرورة عمل تخطيط للاقاليم المجاورة[2] .

وخلاصة القول يمكن ان نعرف التخطيط الاقليمي بصورة شاملة في انه (احد اساليب التخطيط التنموي التي تركز على اقليم معين , بهدف دراسة الموارد والامكانات في ذلك الاقليم ,واستغلالها خلال فترة زمنية معينة بأعلى معدل واقل تكلفة ممكنة وفي اقصر وقت ممكن مع تعبئة وتنظيم جهود المواطنين في البيئات المحلية وتوجيهها للعمل المشترك بأشراف السلطات المحلية في الاقليم وضمن الاستراتيجية العامة للدولة لغاية النهوض بالإقليموازدهاره بحيث يتحقق على ذلك معدل نمو قومي تذوب فيه الفوارق بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية, وتعمل على حل المشاكل العمرانية[3] .

ثانيا:نشأة التخطيط الاقليمي :

تعود البدايات الفعلية لاتباع اسلوب التخطيط الاقليمي الى ما بعد الحرب العالمية الثانية عام 1950 خاصة في الدول الاوربية التي عانت الكثير في ظروف الحرب من دمار وخراب وخسائر جراء الانفاق العسكري الذي اوقف الكثير من المشاريع الصناعية والخطط الاستثمارية ,هذا الى جانب حالة التفاوت المكاني التي خلفتها الثورة الصناعية التي جعلت المدن ذات الصناعات الاساسية العملاقة في غاية الازدهار في الوقت الذي تركت المدن ذات الصناعات البسيطة والتقليدية في وضع اعتيادي ان لم يكن كتدهور كما في باقي المدن ذات التركزات السكانية والقاعدة الاقتصادية الفقيرة لذلك لهذه الاسباب وغيرها التي زادت تدهور بعض المدن وطورت الاخرى كان لابد من اتباع اسلوب علمي يضمن تقليص الفجوة بين حالات التفاوت التي صارت تعاني منها اصقاع كثيرة في اوربا والعالم ,فكانت ولادة التخطيط الاقليمي كأسلوب لمعالجة مثل تلك المشاكل المكانية , ففي فرنسا مثلا ,بدأ التخطيط الاقليمي لمعالجة مشكلة اساسية صارت تعاني منها العاصمة باريس وهي مشكلة الازدحام السكاني الشديد بعد ان توقفت الحرب ولجأ اليها السكان كونها العاصمة التي تتركز فيها معظم عناصر البناء الاقتصادي , وفي بولندا جاء التخطيط الاقليمي كمدخل للدولة في تطبيق سياسة توزيع القوى العاملة والسكان بصورة

[1] كامل كاظم بشير الكناني: الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ,ط1,دار صفاء للنشر والتوزيع, الاردن,2008,ص100.
[2] خير صفوح : التنمية والتخطيط الاقليمي، منشورات وزارة الثقافة،دمشق،2000,ص25.
[3] احمد خالد غلام ، سمير سعد علي، مصطفى حمد الديناري : التخطيط الاقليمي ,ط1, كمبلو كرافيك ارت سنتر للطباعة، القاهرة ,1995,ص56.

خاصة ولتحسين النظام الاجتماعي بشكل عام بعد التدهور الاجتماعي والاقتصادي الذي افرزته ظروف الحرب , اما في بريطانيا كانت الفكرة الاساسية لتبني اسلوب التخطيط الاقليمي هو الرغبة في تطوير القطاع الصحي من خلال تقسيم المملكة الى اقاليم صحية (وليس على اساس مدن) تعمل كل منها حسب توجيه صحي معين نحو نظام صحي اشمل . اما في امريكا المنتصرة في الحرب من بعيد فكانت (تجربة مشروع وادي التنسي)الزراعية البادرة الحقيقية للعمل التخطيط التي تطورت من عملية اصلاح زراعي للمناطق الصحراوية الى تطوير شامل لكافة ارجاء المنطقة فصارت تلك المنطقة تعج بالمدن والمشاريع الصناعية لخدمة هذا الاقليم الزراعي الصناعي.

وهكذا جرى تطبيق مثل هذه التجارب في مناطق اخرى في العالم بعد نجاحها , فكانت التجربة الهندية والمصرية والعراقية كنماذج لتجارب العالم النامي والمختلط وقبلها في العالم الاشتراكي والرأسمالي[1] .

ثالثاً : ابعاد التخطيط الاقليمي :

لأجل حصر ابعاد التخطيط الاقليمي نورد الشكل الاتي:

شكل(5)

ابعاد التخطيط الاقليمي

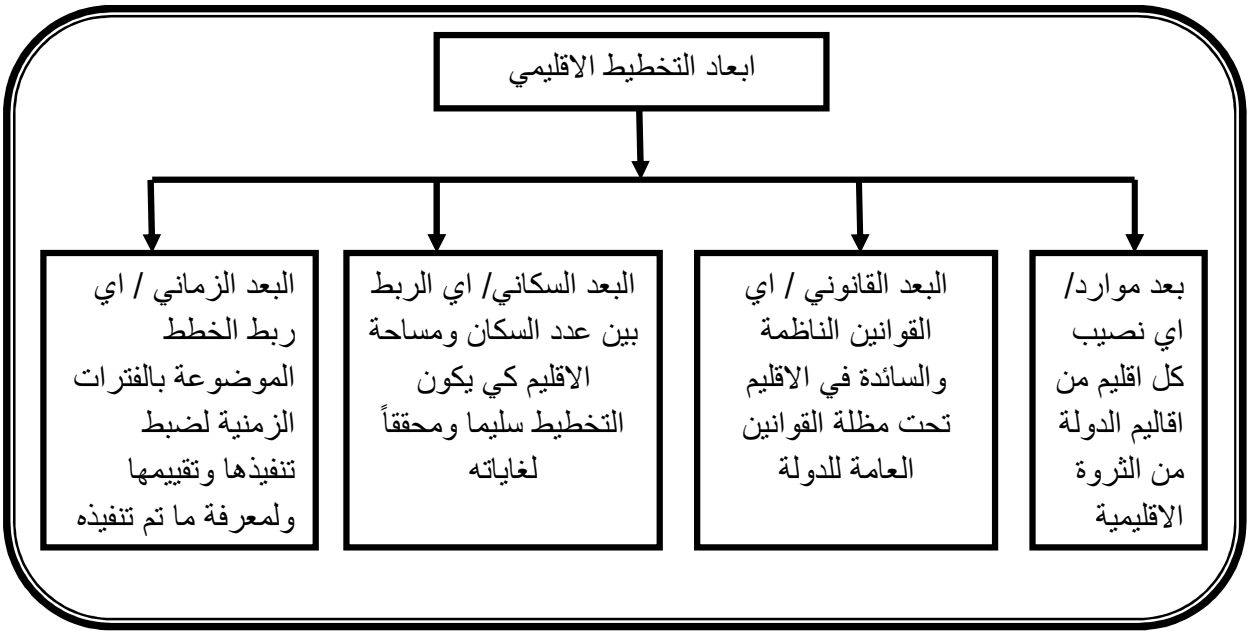

المصدر/مطانيوس مخول, عدنان غانم /ماهية التخطيط الاقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة,مجلة الجندول،ع46,السنة الثامنة,2010,ص4.

[1] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني : التخطيط الاقليمي ,المبادئ والأسس نظريات واساليب، مصدر سابق، ص42.

يبين الشكل السابق ابعاد التخطيط الاقليمي , فالبعد الاول (الموارد) يشكل اهمية خاصة لحجم ونصيب كل اقليم من اقاليم الدولة من الثروة الاقليمية والذي على اساسه تعد الخطط الاقليمية .

اما البعد الثاني (القانوني) ينص على القوانين الناظمة والسائدة بالإقليم وعادة ما يتصل البعد القانوني بدرجة اللامركزية في اعداد وتنفيذ الخطط الاقليمية وبما لا يتعارض مع الخطة القومية.

اما بالنسبة للبعد الثالث(السكاني) فيتصل مع مساحة الاقليم وعدد السكان , وذلك لمعرفة التخصيصات اللازمة لذلك من خلال ربطها بمشاريع الخطة الاقليمي .

والبعد الرابع والاخير (الزماني) وهو ما يتصل بالفترة اللازمة لإعداد الخطة وترتبط الفترة بحجم الاقليم والمبالغ المخصصة لتلك الفترة وعادة ما تقسم الى ثلاث انواع ، القصيرة (سنة او ثلاث سنوات) والمتوسطة(خمس او سبع سنوات) والطويلة(عشرة سنوات فما فوق).

رابعاً:اهداف التخطيط الاقليمي :

من خلال الكشف عن الواقع الاقليمي يتم تحديد اهداف العمل التخطيطي التي يمكن اجمالها فيما يأتي:[1]

1. تقليل التباعد الاقليمي من خلال موائمة التنمية الموازية وتجديد النشاط للمناطق غير المستغلة بهدف التوصل الى حالة التوازن على مستوى اقاليم البلد .
2. ربط سياسات تنمية قطاعات الحكومة ونشاطاتها على مستوى الإقليم بواسطة موائمة الاقاليم الداخلية والخارجية والدولية .
3. يعمل التخطيط الاقليمي على التمهيد لإنشاء نظام إدارة مركزي في الحكم المحلي بحيث يصبح للإقليم دورا رئيسا في توجيه وقيادة التنمية المحلية .
4. الحد من المشاكل التي تعاني منها المراكز الحضرية الكبيرة حاليا كمشكلات النقل والمواصلات وتلوث البيئة ,والسكن والضغط على المرافق العامة وارتفاع قيمة الاراضي الناتجة عن ازدياد الطلب عليها.
5. تحقيق افضل شبكة خدمات عامة للإقليم ترقى الى الكفاية التامة دون تبذير او استهلاك مفرط , واعتمادا على امكانيات الاقليم الذاتية ضمن خطته العامة التي تهدف الى تحقيق التعامل بين الانشطة الاستهلاكية والانتاجية والتي يجب ان تنعكس اثارها على جميع اجزاء الاقليم .
6. تخفيف الضغط على المدن الكبيرة والناتجة عن الهجرة السكانية وتخفيف الفوارق بين الريف والحضر كنتيجة لتنمية اقاليم الدولة , وتوزيع الاستثمارات والخدمات بشكل عادل .

---

[1] انظر:
- ثائر مطلق محمد عياصرة، مصدر سابق , ص103
- محمد جاسم محمد علي شعبان العاني ، مصدر سابق, ص26.
- AdrinLiviuScutrian : The Regional development and Sustainable tourism in Romania ,University of Suceqva ,Romania, 2006 ,p2.

7. يهدف التخطيط الاقليمي الى تنظيم حركة التبادل التجاري بين الاقاليم او بين اجزاء الاقليم الواحد سواء في المستخدمات او المنتجات اعتمادا على خططه في تحديد الطلب الكلي او النهائي لحاجة الاقليم في مجمل قطاعاته الاقتصادية والتي يمكن حسابها بأحد الاساليب العلمية المعروفة بـ(المستخدم المنتج Input-output Table).
8. يشجع التخطيط الاقليمي ويحفز على المشاركة الجماهيرية في عمليات اعداد وتنفيذ ومتابعة خطة التنمية الاقليمية ,حيث يعمل التخطيط الاقليمي على حصول المشاركة الشعبية خصوصا في الاقليم الواحد .
9. الاسهام في رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق ايجاد فرص عمل والحد من الهجرة من الارياف الى المدينة او بين اقليم واخر سعيا وراء فرص العمل .
10. رفع مستوى الدخل الاقليمي من خلال تحفيز الانشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية وكذلك الانشطة الاجتماعية (الخدمية , الثقافية ,التي تساعد في زيادة الدخل الاقليمي) .

ثالثا: مبررات التخطيط الاقليمي[1] :

منذ حوالي نصف قرن ادرك الساسة والمخططون بشكل جدي حقيقة وجود تباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية بين اقاليم او مناطق البلد الواحد , ويقصد بالتباين هنا وجود مناطق متخلفة عن المعدل القومي العام للدخل والاستخدام في خدمات البنى الارتكازية او خدمات راس المال الاجتماعي او درجة التصنيع والتحضر واستقرار السكان في مناطق اخرى.

وهذا التباين ما هو الا نتيجة لاستقطاب المناطق المتطورة للاستثمارات والمشاريع التنموية واستحواذها على الحصة الاكبر من هذه الاستثمارات والمشاريع وذلك للوفورات الاقتصادية والمزايا الفنية التي تتمتع بها هذه المناطق وللأرباح التي تجنيها المشاريع فيها مقارنة بالمناطق المتخلفة , وان ميل الاستثمارات في المناطق الاكثر تطورا وذلك كنتيجة:

أ. اهتمام المخطط القطاعي بالكفاءة الاقتصادية للمشاريع ,اي تعظيم دالة المنفعة الاقتصادية وتحقيق اعلى عائد ممكن للاقتصاد القومي .
ب. اهتمام المستثمر الخاص بالمواقع التي تحقق اعلى الارباح للاستثمار , ومن استمرار استقطاب المناطق المتطورة للمشاريع والاستثمارات سوف تعمق من مشكلة التباين المكاني للتنمية وتؤدي الى ازدواجية في التنمية المكانية وما يترتب على ذلك من مساوئ اقتصادية واجتماعية واستراتيجية .

لذلك اما تترك منطق التنمية ومنطق العوائد والارباح الذي يحدد التوزيع المكاني للاستثمارات والدخول والسكان ويحدد نمط ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في كل منطقة وقبول النتائج الخطيرة لذلك , وهو التفاوت الاقليمي , واما ان نتدخل في ميكانيكية ومنطق لتغير ما هو ممكن مرحليا في اتجاهات مكانية للتنمية وتوزيع الاستثمارات وقبول ما قد يترتب على

[1] وزارة التخطيط العراقية ،الاقتصاد والتخطيط ،مصدر سابق , ص80 .

ذلك من نتائج متمثلة في انخفاض مستوى العوائد والارباح للمشاريع التنموية اي التضحية بمبدأ الكفاءة الاقتصادية من اجل مبدأ العدالة الاجتماعية .

هذه المبررات مهدت الطريق للتخطيط الاقليمي لان يصبح اداة تخطيطية فاعلة لمعالجة مشاكل المناطق المتخلفة والتوزيع المكاني الافضل للأنشطة الاقتصادية والسكان , وايجاد نوع من التوازن بين اقاليم البلد الواحد ,وذلك نتيجة للتطور الكبير الذي طرأ على مفهوم التخطيط الاقليمي وشموله على كافة المشاكل التي تعاني منها الاقاليم .

أ:نظريات التخطيط الاقليمي:

انبثقت نظريات التخطيط الاقليمي من الاسس الموضوعية لنظريات التنمية الاقتصادية والاقليمية من خلال شمولها على المشاكل كافة فانعكست في افكار الاقتصاديين والمخططين في محاولة لتطوير النماذج التقليدية والحديثة بصورة تطبيقية على بعض الدول ,لذا سنتناول بعض اهم تلك النظريات التي ساهمت بشكل كبير في تغير النظرة التخطيطية للإقليم مثل نظرية الاماكن المركزية ونظريات الموقع الصناعي وغيرها ,بالإضافة الى نظريات التنمية الاقليمية منها نظرية أقطاب مراكز النمو

(1)نظريات الموقع الصناعي(Industrial location Theory)

ظهرت العديد من النظريات التي تناولت الموقع الصناعي واسس اختياره ,وانحصرت تلك النظريات في ثلاثة محاور ، تناول المحور الاول الموقع واهميته من خلال تقليل تكاليف الانتاج , والمحور الثاني ركز على الموقع واهميته من خلال عوامل السوق وبالذات الطلب على المنتجات الصناعية, والمحور الثالث هو دمج بين النوعين أعلاه[1].

بالنسبة للمحور الاول تعتبر نظرية فيبر هي اصل جميع النظريات والدراسات الخاصة بالموقع الصناعي في المحور الثلاث حيث وضع(Alfred Weber) نظريته في النصف الاول من القرن العشرين وحاول من خلاله تحديد الموقع الامثل لإقامة صناعة معينة وبأقل تكلفة انتاجيو ممكنة اي تحقيق اقصى حد ممكن من الارباح ,بنى فيبر نظريته على فرضية ,ان المستثمرون يختارون مواقع لصناعاتهم في الاماكن التي تكون فيها تكاليف الانتاج في حدودها الدنيا, ومن اجل اثبات صحة فرضيته قام بوضع تصور لدولة ما بالمواصفات التالية:

دولة معزولة، يسود مناخ واحد في جميع اجزاء الدولة ,توفر الموارد الطبيعية في كل مكان وبشكل كبير وبنفس السعر مثل الماء والرمل , وان هنالك منافسة مباشرة بين جميع الشركات الصناعية وفي عدد غير محدود من الاسواق ,محدودية الايدي العاملة حيث يرتبط تواجدها بمناطق معينة ,بعض الموارد مثل مصادر الطاقة ,يرتبط وجودها بأماكن معينة .ومن خلال الافتراضات اعلاه اشتق فيبر ثلاث عوامل رئيسة تؤثر على الموقع الصناعي هي[2]:

[1] محمد ازهر سعيد السماك ،جغرافيا الصناعة (منظور معاصر),ط1 ,دار اليازوردي للنشر والتوزيع, عمان, 2011,ص137.
[2] نفس المصدر ,ص138.

- تكاليف النقل Cost Transport
- تكاليف الايدي العاملةlabor Cost
- التراكم والتركز Agglomeration

الية عمل نظرية ويبر (مثلث الموقع الصناعي)[1]

وقد استندت النظرية على الافكار الاساسية لمواطنه الاقتصادي الالماني ويلهام لونهارت والذي بحث فيها الموقع الصناعي من زاوية المنافسة بين السلع المختلفة التي وجدها تعتمد على المسافة بين مكان الانتاج وسوق الاستهلاك. اما السلع التي تنتج في مكان واحد تعتمد على مدى تحملها لتكاليف النقل , ولتوظيف كل دور للعوامل الثلاث(كلفة النقل, كلفة قوة العمل ,قوى السوق) وحسب الحالات كالاتي:

اولاً: دور تكاليف النقل :التي اوضح ان طرق احتسابها تختلف تبعا للحالات التالية[2] :

1. وجود سوق واحدة ومادة خام واحدة مستخدمة في الصناعة ,وفي هذه الحالة فان هناك ثلاث احتمالات لاختيار موقع المصنع وهي :

أ. اذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة ولكنها لا تفقد شيئا من وزنها عند التصنيع فعندئذ يقام المصنع عند موطن المادة الخام

ب. اذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في مناطق معينة ولكنها لا تفقد شيئا من وزنها عند التصنيع ,فانه يمكن اقامة المصنع اما عند السوق او في موطن المادة الخام.

ت. اذا كانت المادة الخام من النوع المتوفر في كل مكان ,فانه من الضروري اقامة المصنع عند السوق ,طالما ان تكلفة المواد الاولية او المنتجات الصناعية في ادنى مستوياتها.

2. عند وجود سوق واحدة ونوعين من المواد الخام الاولية ,فهناك عدة احتمالات لاماكن قيام المصنع وهي :

أ. المادة الخام الاولية من النوع المتوفر في كل مكان وبنفس السعر ,فالمصنع يقوم عند السوق ,مادامت تكلفة النقل ستكون متساوية في كلا الحالتين وفي ادنى مستوياتها .

ب. احدى المواد الخام من النوع المتوفر في كل مكان وبنفس السعر , والمادة الثانية من النوع المتوفر في جميع المناطق ولكن باستثناء منطقة السوق ,عندها ستتوطن الصناعة عند السوق بشرط ان تكون كلا المادتين لا يفقد وزنا عند التصنيع .

ت. اذا كلتا المادتين الخام من النوع المتوفر في مناطق محدودة ولا يفقدان اي شي من وزنهما ستتوطن الصناعة عند السوق , وحسب القاعدة الاقتصادية التي تقول بان كل صناعة تستخدم في عمليات انتاجها نوعين من المواد الخام الاولية ومن مصدرين مختلفين ,فان الصناعة تميل للتوطن عند السوق الا في الحالات الشاذة.

[1] محمد جاسم محمد العاني، مصدر سابقو ص259.
[2] محمد ازهر سعيد السماك، مصدر سابق ,ص137.

ث. المادة الخام الاولية المستخدمة في الانتاج متوفرة في مناطق معينة وتفقد نسبة كبيرة من وزنها عند التصنيع ,في هذه الحالة اقترح فيبر حلا في تطوير مثلث الموقع وبأفتراض وجود ثلاث مناطق هي: السوق ,موقع انتاج المادة الخام الاولى ويبعد 100 ميل عن السوق, وموقع انتاج المادة الخام الثانية ويبعد ايضا 100 ميل عن السوق ايضا[1].

لتوضيح ذلك وضح فيبر المثال التالي:

بافتراض ان المادتين يفقدان 5% من وزنها عند التصنيع ,فاذا كان المطلوب 2000 طن منكل مادة من هذه المواد الاولية لانتاج 2000 طن من المواد المصنعة فهناك ثلاث احتمالات يمكن وقوعها هي:

1. اذ اقيم المصنع عند السوق فان تكاليف النقل السنوية سيصل مجموعها الى 400000 طن/ميل وهي تكاليف نقل ما مجموعه 200000 طن/ميل من المادة الخام الاولى ولمسافة 100 ميل ونفس الكمية والمسافة للمادة الخام الثانية.
2. اذا اقيم المصنع عند مصدر احدى مواد الخام الاولى والثانية ,تكون تكاليف النقل السنوية في هذه الحالة 400000 طن/ميل مقسمة الى 200000 طن/ميل لنقل مادة خام الى منطقة اخرى و200000 طن/ميل لنقل المنتجات الصناعية الى السوق .
3. اذا اقيم المصنع في منطقة تتوسط المسافة بين منطقتي انتاج المواد الخام الاولية ,وفي هذه الحالة تكون تكاليف اقل من الحالتين السابقتين حيث تصل الى 374000 طن/ميل موزعة كالاتي :

- 100000 طن /ميل لنقل كمية 2000 طن من المادة الخام الاولى مسافة 50 ميل حيث الصناعة
- 100000 طن /ميل لنقل كمية 2000 طن من المادة الخام مسافة 50 ميل حيث الصناعة .
- 17400 طن/ميل لنقل 2000 طن من المواد المصنعة الجاهزة من المصنع ولمسافة 87 ميل حيث يوجد السوق.

شكل (6)

اختيار الموقع الصناعي

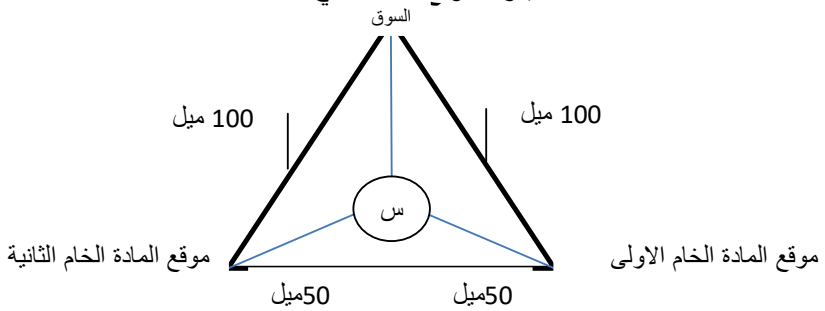

محمد ازهر سعيد السماك :جغرافيا الصناعة (منظور معاصر),ط1 ,دار اليازوردى للنشر والتوزيع, عمان.

[1] محمد ازهر سعيد السماك ، مصدر سابق ,ص141 .

4. تكاليف المادة الخام ,عند ادنى مستوى لها خصوصا اذا كان هناك اختلاف في نسب الفقد بين المادتين الاوليتين ,والكمية المطلوبة من المادتين الاوليتين مختلفة ولذلك ستتوطن الصناعة عند موقع تلك المادة .

وظهرت عدة محاولات لتطوير النظرية كما هو الحال عند اجست لوش(Augest Loesh) الذي حاول بالاعتماد على نظرية فيبر الذي اكد على دور السوق بدل الموقع في جذب وتوطن الصناعة , ولاحقا طور كل من ازارد وكرين هوت نموذج ثالث من نظريات الموقع الصناعي من خلال دمج النموذجين السابقين معا(لوش و فيبر)[1]

وقد تعرضت النظرية للكثير من الانتقادات على الرغم من أهميتها في فهم المواقع الصناعية ومن تلك الانتقادات هي:

1. افتراضها بوجود علاقة طردية بين ارتفاع تكاليف النقل والمسافة هو امر غير دقيق وهو ما اثبته الاقتصادي الامريكي اوجار هوفر (edgar hoover) وتوصل الى ان تكاليف النقل لا تتناسب طرديا مع المسافة والوزن وتختلف حسب المسافة واتجاه الشاحنة ومكونات البضائع المنقولة .
2. تختلف تكاليف نقل المادة الخام عن تكاليف نقل المادة المصنعة من خلال الاهمية النسبية لكلا المادتين بالاضافة الى طريقة النقل .
3. اهملت النظرية عامل الزمن المستقبلي لذلك تعتبر من النظريات الستاتيكية .
4. ركز فيبر على التكاليف المتغيرة التشغيلية واهمل تكاليف اقامة المشروع التي لها دور في تحديد مستوى التكاليف الاجمالية اللازمة لانشاء المشروع الصناعي وبالتالي تحديد فترة استرداد رأس المال

ولكن على الرغم من كل الانتقادات فقد كانت النظرية احدى اللبنات الاولى في عالم التخطيط الاقليمي من خلال افكارها الجديدة والتي كانت فيما بعد اساسا لظهور العديد من النظريات الموقعية والاقتصادية الاخرى[2]

(2)نظرية المكان المركزي (Central place theory)

وضع هذه النظرية الجغرافي الالماني فالتر كريستلر(Walther Christalllar) بعد ان قام بعدة دراسات تطبيقية على الجزء الجنوبي من المانيا ونشر هناك كتابه الشهير Die Zentralen Orte in Suddeustschland في عام 1933 الذي ترجمه الى الانكليزية باسكين 1966.

[1] محمد ازهر السماك ،مصدر سابق ,ص142.
[2] ثائر مطلق عياصرة ،مصدر سابق, ص172.

وقد حاول كريستلر في نظريته بجزئها الاول من المؤلف المشار اليه البحث عن قانون او اساس يتحكم في توزيع المحلات العمرانية على سطح الارض وتحديد العلاقة بين احجامها ومدى تباعدها[1].

وتعتبر تلك النظرية من اشهر النماذج للبنية المكانية والتي فسرت العلاقة بين المدينة واقليمها تفسيرا جزئيا ,لانها اعتمدت على القطاعات الخدمية فقط ,حيث يقوم المكان المركزي بتزويد السكان فيه وسكان اقليمه بالخدمات ,لذلك فأنها تفسر جزئيا البنية الاقتصادية الاقليمية. ويمكن تقسيم الهيكل المكاني للإقليم الى العناصر الرئيسة الاتية[2]:

1. المراكز البشرية ,بمختلف احجامها حيث ان كل مركز بشري هو بؤرة للنشاط الانتاجي والخدمي وتأخذ المراكز البشرية شكل النقاط (Point) .
2. طرق المواصلات المختلفة وهي مهمة جدا للتواصل والتفاعل بين كل مركز وظهيره المكاني (طبيعي ,اقتصادي , سكاني ,اداري ...الخ) وتأخذ شكل خطوط (Line).
3. الاقليم المتفاعل مع المركز البشري الرئيسي (عاصمة الاقليم) ويحدث هذا التفاعل عن طريق منظومة من المراكز البشرية وطرق المواصلات ويأخذ شكل مساحة(Polygon) .
4. التطور المستمر للبنية الاقتصادية-المكانية للإقليم عبر الزمن ويحدث هذا التطور نتيجة تطور التنظيم المكاني للعلاقات الاقتصادية ضمن الاقليم الواحد وبين الاقاليم بالإضافة الى تطور القوى المنتجة الاجتماعية وانشاء المشاريع الانتاجية الخدمية الجديدة في الاقليم.

وتتلخص النظرية في انه لا يمكن ان تشيد المدن في كل نقطة بالإقليم ,.فالمدينة عبارة عن تجمع نقطي تمثل مركز لنقطة انتاج ,في حين تمثل القرية جزءا هاما في منطقة الانتاج, والمدينة تقدم للريف العديد من الخدمات المركزية لذا لا يمكن قيامها بصورة مبعثرة في الريف ,وعلى ذلك فالمدينة بالأساس تستمد مبررات نشأتها في منطقة تابعة لها تعتمد عليها في توفير الخدمات المختلفة .

ويجب ان تتوزع مدن الخدمات على مسافات ملائمة يمكن قطعها بجهد معقول وفي وقت مناسب يتفق وامكانيات القائمين بالخدمات ,لذلك يجب ان يكون هنالك بعد انسب يحدد اقصى تباعد للمدن ذات الخدمات المركزية ويجب ان يتحدد هذا البعد الانسب بالنسبة الى ادنى حد من الخدمات يلزم لسكان اقاليم هذه المدن[3] .

وبالتالي فان نظرية الاماكن المركزية اخذت بالاعتبار الجوانب الاجتماعية من خلال النظر الى السكان على انهم الغاية والوسيلة في تحديد وتوقيع الانشطة الاقتصادية على اعتبارهم هم السوق الاقتصادية لتصريف السلع والخدمات وذلك انطلاقا من ان توزيع المستوطنات

[1] محمد خميس الزوكة،مصدر سابق، ص161.
[2] ثامر مطلق محمد عياصرة،مصدر سابق، ص178.
[3] محمد خميس الزوكة ،مصدر سابق ،ص162 .

البشرية وحجوم السكان فيها مرتبط بالوظائف التي تؤديها المواقع المركزية للاستيطان وتوزيعها وتباعدها وبالتالي علاقتها مع بعضها ,ومناطق تأثيرها على انها بمرتبة وظيفية ادنى او اعلى .

محددات نظرية الاماكن المركزية : هنالك محددين اساسين تعمل من خلالهما النظرية في تفسير العلاقة بين المناطق الحضرية كأماكن مركزية تقدم السلع والخدمات لسكان المدن نفسها من جهة وبين ظهيرها من جهة اخرى وهما[1] :

اولا: الحجم الحدي للسكان (Threshold Population) : يقصد به الحد الادنى من السكان الذي يقوم بطلب السلع والخدمات من الانشطة الاساسية ويشكل حجم هذا الطلب وسيلة لإنجاح تلك المشاريع وبالتالي اذا كان حجم السكان اقل من الحد الادنى يترتب عليه كساد البضائع وفشلها اقتصاديا و فمثلا يتم توزيع الخدمات الصحية وعناصرها بناءا على وجود حجم معين من السكان الذي يعتبر محددا هاما في وجود تلك الخدمات ,لذلك نجد ان الخدمات والمشاريع الصناعية تتنوع كثيرا في المدن الكبرى ذات الحجم الواسع من السكان بينما تكون محدودة التنوع في المستوطنات الصغيرة.

ثانيا: مدى السوق (The Market Range) : ان مدى انتشار اي نوع من الخدمات او السلع ينطلق من حاجة الانسان الى هذه الخدمة او السلعة المصنعة وبالتالي تحدد المسافة التي يمكن للمواطن قطعها لاشباع تلك الحاجة , وانه اذا ازدادت المسافة عن الحد المعقول انتفت تلك الحاجة, وعموما ترتبط تلك المسافة بعاملين هما الوقت والكلفة , بالنسبة للوقت فأن العلاقة بين المسافة والوقت طردية دائما ,بالتالي يتحدد استعداد المستهلك لقطع اي مسافة للوصول الى الخدمة او السلعة عن طريق مقارنته بين الوقت والجهد الذي يتكبده في سبيل ذلك ,ومدى حاجته لتلك الخدمة او السلعة و ومن هنا اصبح تحديد المواقع المكانية للأنشطة الاقتصادية والخدمية يشكل الوظيفة الاساسية لنظرية الاماكن المركزية التي تطورت الى دراسة محددات اختيار الموقع الافضل الذي يوفر سهولة الحصول على المنافع والخدمات بما يحقق الجدوى والنفع للمشاريع والانشطة الاقتصادية .اما العامل الثاني الكلفة ,والمقصود بها هنا كلفة الانتقال التي يدفعها او يتوقع دفعها من قبل المستهلك للوصول الى موقع الخدمة او السلعة المطلوبة, ولاشك في انه كلما كانت تلك الكلفة اقل كلما ازداد حجم الطلب على الخدمة او السلع والعكس صحيح الامر الذي يلعب دورا هاما في تحليل حركة الانتقال نحو المراكز التجارية والاسواق .

ولأجل معرفة المجال الاقليمي للاماكن المركزية فان هنالك تفاعل وتعايش بين المدن مختلفة الاحجام والوظائف ,كما ان هناك تنافسا وصراعا بين المدن التي بها نفس المستوى من الخدمات ونفس عدد السكان .

اما عن كيفية تحديد نوع ومدى التعايش بين المدن المتساوية في الحجم ومستوى الخدمات فيتم ذلك بالاتساع المكاني لمنطقة نفوذ كل من هذه المدن ,ويتم تحديد منطقة النفوذ (اقليم المدينة) بعملية مركبة تتفق وحاجة سكان الاقليم الى العديد من الخدمات والسلع , وقد تتباين مجالات نفوذ كل خدمة او سلعة مع الحدود للسلع الاخرى ومجموع يكون الاطار العام

[1] محمد جاسم محمد شعبان العاني ،مصدر سابق، ص304.

الذي يأخذ الشكل الدائري , وتمثل الدائرة الشكل الهندسي الذي تتوافر فيه عامل المسافات المتساوية في كل الجهات بحيث تصبح اطراف النطاق على بعد متساوي من مركزها حيث توجد المدينة ,التي ينكمش نفوذها وتقل سيطرتها تدريجيا كلما اتجهنا نحو ثل نطاقات الصراع بين المدن المتجاورة.

شكل(7)

سداسية الاماكن المركزية

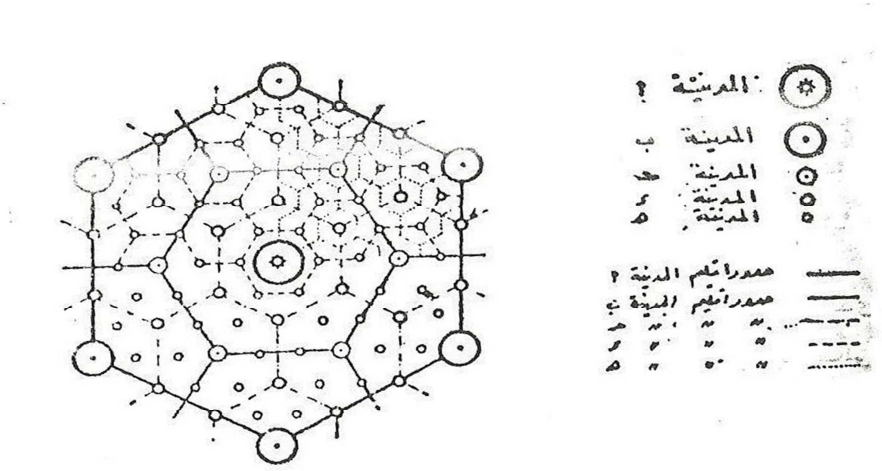

المصدر :محمد خميس الزوكة : التخطيط الاقليمي وابعاده الجغرافية ،دار المعرفة الجامعية للنشر، الاسكندرية، 1996,ص163.

وما ان تتماس منطقتا (دائرتا) نفوذ المدينتين المتجاورتين حتى ينشأ بينهما نطاق حدي تتنازعه المدينتان المتجاورتان ,مع ذلك يلاحظ ان قوة جذب المدينتين واحدة لانهما متساويتان في الحجم والوظيفة والاهمية ,لذا ينقسم النطاق الحدي بين نفوذ المدينتين الى نصفين يتبع كل منهما احدى المدينتين وعلى ذلك تحل مشكلة الفراغ الوظيفي بالتماس اقطار الدائرتين وعلى ذلك تتحول الاشكال الدائرية ,التي تحدد اقاليم المدن المجاورة الى احد الاشكال المضلعة(المثلث, المربع ,المسدس) والشكل الهندسي يعد الشكل المثالي لإقليم المدينة لأنه يمثل اقرب تقريب للدائرة ,كما يحقق معظم شروطها , وهكذا توصل كريستلر الى ان الشكل السداسي هو انسب شكل اقليمي للخدمات المركزية التي تؤديها مدينة ما لان مزايا هذا الشكل (أ) لا يترك فجوات بغير خدمات (ب) يجعل عدد مراكز الخدمات ملائما تماما لمساحة الاقليم .

وقد شبه كريستلر المدن الكبيرة والتي تعتبر مركز الخدمات ,بانهما كالشمس تتوسط توابعها وانه تبعا للشكل السداسي فان مدن الخدمات الكبيرة يحيط بها على اطراف مناطق نفوذها ست مدن صغيرة تابعة تمتد على ابعاد متساوية ,ولا يعتمد كريستلر على عدد السكان كمعيار

لقياس المركزية حيث انه في رايه اساس غير كاف لا يعبر عن مستوى الخدمات الاقليمية ومداها ,لذا اتخذ عامل عدد التليفونات كأساس لقياس درجة المركزية[1] .

شكلت نظرية الاماكن المركزية نقطة انطلاق الى العديد من الدراسات والنظريات الجديدة من خلال افكارها في التنظيم المكاني ولكنها تعرضت للعديد من الانتقادات من اهمها[2]:

1. اهتمت نظرية في تحديد التسلسل الهرمي للمدن على الخدمات فقط ,لكن المدن قد تتطور بسبب عوامل اقتصادية اخرى مثل الصناعة والسياحة, الخ .
2. ان افتراض تجانس العوامل الطبيعية والمناخية والديموغرافية هو غير صحيح نتيجة تباين ظروف الطبيعة من جهة وتباين مستوى التطور الحضاري للسكان من جهة اخرى.
3. افتراضها لعقلانية المستهلك من خلال تسوقه من المراكز الاقرب ويؤدي رفع المناطق السداسية الشاملة على نحو مشترك ,لكن هناك عوامل اخرى تؤدي الى تداخل مناطق الاسواق وتضعف هذا الافتراض منها تأثير الرحلات المتعددة الاغراض بمركز ما .
4. النظرية بنيت على التحليل الاستاتيكي وخاصة في العلاقة بين المراكز والمناطق الظهيرة ,وفشلت في ان تأخذ بعين الاعتبار المرحلة التطويرية للهيكل المكاني (تحليل ديناميكي .
5. اعتمد كريستلر على معيار بسيط لقياس المركزية وهو نسبة نصيب السكان من عدد الهواتف الى نصيب سكان الاقليم منها ,بسبب نقص احصاءات التجارة والخدمات الاخرى .

خلاصة القول ،فأن الوسيلة التي من خلالها تحقق التنمية الاقليمية فهي التخطيط المسبق لهذه المشكلة لذا يبعتبر التخطيط الاقليمي من اهم صيغ تحقيق التنمية المرتبطة بالمكان المحدد بهدف دراسة امكانات ذلك المكان واستغلالها استغلال امثل خلال فترة تنفيذ الخطة ، وذلك من خلال تعبئة الجهود المحلية وتحقيق نمو قومي تتوازن فيه الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،فالتخطيط الاقليمي يشمل عدة ابعاد مرتبطة بالمكان (بعد موارد ، بعد سكاني، بعد زماني ،بعد قانوني)ومن خلال تداخل تلك الابعاد يظهر الهدف الاسمى للتخطيط الاقليمي من خلال اعداده بصورة متوسطة او طويلة الاجل ،حيث تعددت اهداف التخطيط الاقليمي تبعا لطبيعة المشكلة المدروسة والمنصبة بصورة على الاقليم ، وان المبرر الاساسي للاخذ بهذا الاسلوب هو لضمان تحقيق الهدف والقضاء على كافة المشاكل من خلال تنمية المناطق غير المتطورة وتحجيم المناطق ذات التطور الكبير من خلال توجيه المشروعات للمناطق غير المتطورة .

ويمكن الاستفادة من نظريات التخطيط الاقليمي وخاصة النظريات التي تستخدم تحليل المكان وطريقة استخدامه لتضمن الحد الاعلى من الكفاءة في التخصيص ، كـ(نظرية المكان المركزي ،الموقع الصناعي) خاصة اذا كانت هنالك مناطق متطورة واخرى متخلفة داخل الاقليم نفسه .

[1] محمد خميس الزوكة ،مصدر سابق ,ص163.
[2] ثائر مطلق محمد عياصرة ،مصدر سابق ,ص199.

اما بالنسبة الى تجارب التخطيط الاقليمي التي حققت الاهداف على مستوى الدول المتقدمة والنامية والتي انبثقت منها اهداف اخرى لم تكن مرسومة ضمن الخطة المعدة كتجربة وادي التنيسي في الولات المتحدة وتجربة بريطانيا والمانيا ، ويمكن الاستفادة من تلك التجارب بشكل يسمح ضمان تحقيق الاهداف المرسومة للخطة من خلال التطبيق الصحيح لفقراتها ومتابعته خلال فترة التنفيذ .

المبحث الثالث

الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقليمية

اولا:مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر(FDI(Foreign Direct Investment

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة حديثة بمصطلحاتها قديمة بمفهومها كونها تعود الى منتصف القرن التاسع عشر حيث تناولها معظم الاقتصاديين الأوائل باسم حركة رأس المال ومما يؤكد ذلك هو ما قامت به الشركات الأمريكية من استثمارات في المملكة المتحدة فقد كانت البداية الفعلية لتدفق تلك الاستثمارات نحو بريطانيا سنة 1852 من قبل شركة (Colt) وتبعتها في سنة 1867 شركة (Singer)[1].

(يعد الاستثمار بشكل عام جزءاً رئيساً من تيار الدخل، وذلك لأن التغيرات في الاستثمار هي التي تسبب الرواج والكساد، و لذلك فإن الاستثمار هو العامل الرئيس في تحديد المركز الاقتصادي للدولة في المدى القصير، والسبب الرئيس للنمو الاقتصادي في المدى الطويل)[2]

(ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على انه الاستثمار المقام لتحقيق منفعة طويلة الأجل في المنشآت العاملة في خارج دولة المستثمر)[3]

وينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيفات لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة، وهذا الاستثمار يعكس علاقة طويلة الأجل لمنفعة مستثمر من دولة أخرى يكون له الحق في إدارة موجداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من الدولة المضيفة، سواء أكان هذا المستثمر شركة أم فرداً أم مؤسسة، ويشير ستارك Stark إلى الاستثمار الأجنبي على أنه تدفق موارد اقتصادية للغير بهدف استخدامها في دولة أخرى، منها المساعدات الدولية والقروض والمشاركة في رأس المال الوطني لتأسيس المشاريع المختلفة مع البلد المنفذ لتلك الاستثمارات، بينما عرفه برتان Birtan بأنه موارد مالية تملكها دولة من الدول يجري استخدامها في الخارج، وذلك يشمل ذلك كل الأموال المصدرة دون تحديد طبيعة استخدام تلك الأموال في الاقتصاديات المضيفة لتلك الأموال

و أوضحت منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يحصل عندما يقوم مستثمر مقيم في دولة ما بامتلاك أصل أو موجود في دولة أخرى، مع وجود النية لديه في إدارة ذلك الأصل، وهذا أهم ما يميز هذا الاستثمار عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر

إن الوقوف على تعريف دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر يخضع لعوامل ومقومات

---

[1] سرمد كوكب الجميل، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل/ 2002 ص269.

2 سامي خليل ، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت ،1980، ص410.

3 -UNCTAD (world Investment Report 1996 : Investment, Trade and International policy Arrangements) Geneva and New York , 1996 , p 219 .

عديدة، وذلك لأن الاستثمار الأجنبي اصطلاح مالي لا يشبه الإنفاق الرأسمالي على الموجودات الثابتة، وإن الاستثمار الأجنبي يعني جميع الأموال التي يقدمها المستثمر الأجنبي سواء كانت مباشرة أو من خلال شركات تابعة.

وقد حدد مؤتمر التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة UNCTAD حصة المستثمر الأجنبي من المشروع بما لا يقل عن (10%) من رأس المال المستثمر أو أكثر لكي يصنف المشروع على أنه استثمار أجنبي وليس هناك معايير محددة لتصنيف الشركات الأجنبية التي لها حصص في استثمارات أجنبية، إلا أنه يشترط مشاركتها بصورة واضحة لكي تحصل على مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

أن الاستثمار الأجنبي المباشر استثمار طويل الأجل ينطوي على قبول واستحسان الشركات المتعدية الجنسية (Transnational Corporations) حيث يوفر الحرية الكاملة للمستثمر الأجنبي في الادارة والاشراف والرقابة فضلاً عن الحق في أتخاذ القرارات الاستثمارية وتحديد الانشطة الانتاجية التي يرغب الدخول فيها وكذلك الارباح الضخمة التي يحصل عليها[2].

ولن ينتقل رأس المال من بلده الأصلي إلى البلد المضيف إلا إذا توفر له مناخ استثماري ملائم يحقق ما يهدف إليه رأس المال المنتقل من أرباح وزيادة ونماء، ويعرف المناخ الاستثماري وفقاً للأدبيات الاقتصادية على أنه مجمل الأوضاع والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية التي تؤثر في توجهات رأس المال.

إن الاختلاف الرئيس بين الاستثمارات الوطنية والأجنبية هو أن الشركة قد تستثمر في الدولة الأم، وهذا يخضع لعمليات دراسة وتقييم وفق تقنيات تحليل وتقييم القرار الاستثماري، أما الاستثمار الأجنبي فيتم عبر الحدود الوطنية، ولهذا فإن عملية تحليل وتقييم القرار الاستثماري تتم وفق الآليات والتقنيات الدولية، وكيفية اتخاذ القرار الاستثماري في الدولة المضيفة وقد تظهر بعض التعقيدات في إدارة الاقتصاد الكلي للتدفقات الرأسمالية بسبب نوع وحجم التدفقات التي تكون خارج سيطرة الحكومات الوطنية، وإن تدفقات رأس المال لها أثار كبيرة على الاستقرار المالي[3]

لابد من معرفة المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر (F.D.I) أي الأساس التمويلي له وهي :

[1] مهند منير بشير السلمان: اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة 2001- 2002 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعةالموصل , 2005,ص4.

[2] منير ابراهيم هنـدي. صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين ، منشأة المعارف، القاهرة 1994، ص43.

[3] مهند منير بشير السلمان، مصدر سابق ,ص5.

1. رأس المال المساهم به Equity Capital : وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء حصة من مشروع معين في بلد آخر (البلد المضيف) غير بلده الأصلي (البلد الأم) [1]. ويتضمن رأس المال المساهم به بناء أصول جديدة أو شراء أصول قائمة بالإضافة إلى الحيازة والاندماج .
2. الأرباح المعاد استثمارها Reinvested earnings: وتتمثل في حصة المستثمر الأجنبي غير الموزعة كأرباح الأسهم والأرباح غير المعادة إلى المستثمر الأجنبي ، فمثل هذه الأرباح المحتجزة من الشركات المساهمة يفترض أعادة استثمارها في اقتصاد البلد المضيف [2].
3. القروض داخل الشركةIntra-company Loans : تتمثل معاملات الدين داخل الشركة ، بالقروض بين الشركة الأصلية (الأُم) وفروعها ، وتشير إلى القروض الطويلة أو القصيرة الأجل من الدول والشركات في غير البلد المضيف ، إضافة إلى اقتراض رؤوس الأموال بين المستثمرين المباشرين [3]

اما الشكل القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر فيكون على النحو الآتي[4]:

ا. الاستثمارات ذات الملكية الفردية المملوكة بالكامل للأجنبي .

وهي الاستثمارات التي تعود ملكيتها لشخص أو جهة بشكل منفرد وتعود ملكيتها بالكامل للأجنبي ويعد هذا الشكل الأكثر تفضيلا من قبل الشركات العابرة القومية لما يمكن أن تتمتع به هذه الاستثمارات من حرية في الإدارة والإشراف .

ب . الاستثمار المشترك:

يتم هذا النوع من الاستثمار بين طرفين ، طرف محلي والآخر أجنبي ، يشتركان بينهما في مشروع معين حسب اتفاقهما بالنسبة لحصة كل منهما في الإدارة والأرباح ، وغيرها من الأمور المشتركة بينهما وينطوي هذا الشكل من الاستثمار على عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية ، ويكون أحد أطراف الاستثمار ، شركة دولية تمارس حقا كافيا في الإدارة و السيطرة ، ولكن من دون أن تتمتع بالسيطرة الكاملة على تلك العمليات ، وتعد المشاركة في إدارة المشروع ، من العناصر الحاسمة في التفرقة بين هذا الشكل من الاستثمار وعقود الإدارة أو اتفاقيات التصنيع أو مشروعات تسليم المفاتيح .

---

[1] - ESCWA (comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region) U N , New York, 2001 , P3

[2] −UNCTAD (world Investment Report 1996 : Investment, Trade and International policy Arrangements) Geneva and New York , 1996 , p 219-220 .

[2] - هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين أنموذجاً) بيت الحكمة بغداد 2002ص15.

[4] عادل عيسى كاظم الوزني: الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراقماجستير في الاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء،2005، ص16.

جـ عقود التجميع : وهي اتفاقات مبرمة بين مستثمر أجنبي وآخر محلي يقوم على أساسه المستثمر المحلي بتجميع مكونات منتج معين (سيارة ، تلفزيون) لتصبح منتجا نهائيا ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة ، منها كبر حجم السوق ، انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج , كالعمالة والمواد الخام ، إن مشروعات التجميع قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل للاستثمار الأجنبي ، وقد يكون هذا الشكل من الاستثمار غير المباشر إذا كان هناك اتفاق بين الطرفين لا يتضمن أي مشاركة للمستثمر الأجنبي بشكل أو بآخر ، إن هذا النوع من الاستثمار يساعد على تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض المالي للدول التي تعاني من عجز في هذه الموارد ، ومن المعروف أن معظم الدول النامية تعاني من العجز في هذه الموارد

ثانياً:محددات الأستثمار الأجنبي المباشر:

يرتبط تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل وثيق بمدى استعداد الدولة المضيفة لتقبل مثل هذا النوع من التدفقات المالية، ومن هنا يكون للمزايا التي تعمل الدولة المضيفة على تقديمها دوراً كبيرا في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يواجه الاستثمار محددات عديدة، وسيتم التركيز على أهم تلك المحددات المتمثلة في التالي:

1. المحددات الاقتصادية.
2. المحددات السياسية.
3. المحددات القانونية.

بالنسبة الى المحددات الاقتصادية فتشمل ما يلي :

أ . الأسواق:

يولي المستثمرون الأجانب أهمية كبيرة للأسواق ويلعب التوقع دورا مهما فيها. فإذا توقع المستثمرون إن تزدهر الأسواق في دولة ما فان ذلك يعد حافزا لتحرك الاستثمار الأجنبي إلى تلك الدولة، ويشكل السكان محدداً مهماً لإمكانية السوق إلا أن هذا المحدد لا يتم الاعتماد عليه بالشكل العام، فقد يكون تعداد السكان كبيراً في حين تكون القوة الشرائية أو مستوى الدخل متدنياً، أو أن تكون العادات والتقاليد مقيدة لاستهلاك الأفراد من السلع، لذا تتخذ معظم الدراسات مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي أو مستوى الدخل في تقييمهم لأسواق الدول المتقدمة وعلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل في تقييمهم لأسواق الـــدول النامية[1]

ب - الموارد الطبيعية.

[1] أحمد، أحمد عبد الرحمن، إدارة الإعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001،ص93.

يُعد توفر الموارد الطبيعية من العناصر المُحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتدفق هذا الاستثمار إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية وبكميات كبيرة، وفي المراحل الأولى لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر ففي القرن التاسع عشر كان معظم الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق باتجاه الدول الغنية بالموارد الطبيعية من أجل ضمان استمرارية الحصول على هذه الموارد وبأثمان معقولة، ولوحظ أن (60%) من الاستثمار الأجنبي المباشر كان يتجه إلى القطاع الأولي بسبب توافر الموارد الطبيعية حتى منتصف القرن العشرين[1].

جـ -البنية التحتية

وتعد البنى التحتية محدد تقليدي هام للاستثمار الأجنبي المباشر، إذ أنها تغطي العديد من الجوانب كالطرق والموانئ والسكك الحديد وأنظمة الاتصالات والمؤسسات المتطورة من خلال تحسين المعايير الحسابية والخدمات القانونية.

إن البنية التحتية الفقيرة تكون عقبة وفرصة في نفس الوقت من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ولأغلبية الدول منخفضة الدخل يشار اليه كقيد رئيس، والى إمكانية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ يتم السماح لحكومات الدول المضيفة بالاشتراك بالاستثمار الأجنبي بشكل اكبر في قطاع البنى التحتية[2].

د –التضخم

تعد معدلات التضخم المنخفضة واسعار الصرف المستقرة محددات رئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر، فيشير استقرار الاقتصاد الكلي الى قوة الاقتصاد وإمكانية السيطرة على المشاكل التي تطرأ عليه، كما انه يعطي درجة من الثقة والتأكد لمستقبل الاقتصاد والى قدرة الشركات على استعادة ارباحها وتحويلها الى الدولة الأم.ويستخدم كل من التضخم وسعر الصرف كمؤشرات لاستقرار الاقتصاد الكلي، لما للتضخم من تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الارباح وبالتالي حركة راس المال بالاضافة الى ان له تأثيراً كبيراً على تكاليف الانتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسية، وان لارتفاع معدلات التضخم أثارا كبيرة في الدول المضيفة على معدلات الارباح للاستثمارات القائمة)، فلهذا يبحث المستثمر الاجنبي عن البيئة التي يتوفر فيها الاستقرار السعري او المعدلات المنخفضة للتضخم لإقامة الاستثمارات ويبتعد عن المعدلات العالية للتضخم التي تتجاوز(40%)[3].

هـ- معدل النمو ومستوى التنمية الاقتصادية

تساهم معدلات النمو المرتفعة للبلد المضيف في استقطاب التدفقات الاستثمارية، حيث يعد معدل النمو مؤشراً مهماً يعتمد عليه المستثمر للقيام باستثماراته، وهذا ما حصل في الصين ودول جنوب شرق اسيا منذ الثمانينات.

---

[1] UNCTAD, (1997), World Investment Report,op ,cit ,p220.

[2] Baykal, Mehmet, Factors influencing the success of US ventures inTurkey,2003,p18.

[3] عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة، مصر،2001،ص53.

اذ ان ارتفاع معدلات النمو ساعد على جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي الى هذه المنطقة[1].

اما بالنسبة للمحددات السياسية فترتبط هذه المحددات بالاستقرار السياسي في الدول المضيفة للاستثمار الاجنبي المباشر، ورغم أن المحددات السياسية غير واضحة بدرجة ما، إلى انه يمكن تمثيلها بالحروب والازمات السياسية والإرهاب. فتتم المفاضلة بين الدول المضيفة من قبل المستثمر الاجنبي من خلال التعرف على الاستقرار السياسي في تلك الدول، فقد تمتلك الدول المضيفة مصادر طبيعية وفيرة كما في حالة نيجيريا وانغولا الا ان هذه الدول غير مستقرة سياسيا، ولهذا يجب ان تكون العوائد مرتفعة لتعويض عدم الاستقرار السياسي، والمستثمر الأجنبي يفرق بين النظم السياسية والديمقراطية والدكتاتورية والتقليدية في الدول النامية، فالمستثمرون يفضلون النظم الديمقراطية المستقرة اما النظم الاخرى فهي عرضة لعدم الاستقرار واثارة المشاكل داخل الدولة، ويضيف المستثمرون في الدولة النامية نوعين من النظم السياسية، الأول : يكون جاذبا للاستثمار الأجنبي، أما النوع الثاني فيكون طاردا للاستثمار الاجنبي والاخير كثيرا مايتدخل في الشؤون العامة للاقتصاد، ويفرض قيودا على الاستثمار مثل الرسوم والضرائب والقيود الادارية والفنية كما قد يلجأ هذا النظام الى تغيير سياساته باستمرار مثل تغيير الدعم وفرض القيود على تحويل رؤوس الاموال والارباح الى الخارج والتدخل لتحديد الأسعار[2]

اما بالنسبة للمحددات القانوينة

تشتمل على السياسات النقدية والمالية والتجارية وهي سياسات متعلقة بالاقتصاد الكلي وتعد هذه أيضا من المحددات المتحكمة بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتباين طبيعة هذه السياسات يعكس تباين الفلسفة الاقتصادية المتبناة من قبل هذه الدولة الحاضنة او تلك اذ أنّ هنالك دولاً تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبانفتاح تام بلا قيود او عراقيل ، وهناك دول اخرى تتبع سياسة القبول الجزئي عن طريق وضع بعض القيود على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إضافة الى وجود دول اخرى تتبع سياسة الرفض الجزئي عن طريق السماح للاستثمار الأجنبي المباشر بدخول قطاعات معينة من دون اخرى ، وهناك مجموعة دول اخرى تتبع سياسة الرفض الكلي ولجميع اشكال الاستثمار الأجنبي المباشر[3] ،ولكن يلاحظ أن القوانين والتشريعات ، مهما بلغت من التطور والشمولية في الضمانات التي تعطيها للشركات الأجنبية ، فإنها تكون غير كافية بذاتها لتشجيع المستثمرين الأجانب وجذبهم للاستثمار في البلد المضيف ، ذلك أن هذه القوانين هي بمثابة أعمال تقوم بها الدولة ممثلة في سلطتها التشريعية ، وتحكمها ظروف ومتغيرات داخلية مرتبطة بالبلد المضيف ، ومن ثم فإنها عرضة للتغير أو حتى الإلغاء من قبل الدولة وبإرادة منفردة ، مما يضع المستثمر الأجنبي في وضع حرج ويخضع استثماراته لمتغيرات داخل البلد المضيف ليس له سيطرة عليها ، لذا تسعى الشركات الأجنبية إلى الدخول في اتفاقيات دولية ثنائية لحماية وتشجيع الاستثمارات

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الاجنبي المباشر. ، طبعة منقحة 2005 واشنطن ،ص 5-7.
[2] مهند منير بشير السلمان، مصدر سابق ،ص32.
[3] مؤسسة التمويل الدولية ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العملية ، رقم(5) برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي ، برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي ، ط1 ، واشنطن ،ابريل ، 1998 ص ص 5-6 .

الأجنبية [1].

ثالثا: الاستثمار الاجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية الاقليمية:

إن عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ورغبة البلدان النامية باستقبال هذه الاستثمارات ، مسألة مرتبطة بكيفية الموازنة بين كلف ومنافع هذه الاستثمارات، أي الموائمة بين تحقيق الإرباح وتقليل المخاطر للطرفين وعادة ما يكون اثر ذلك واضحا في التنمية الاقتصادية والاقليمية لانه يصب في مصلحة البلد المضيف بسبب طبيعته الموقعية والباحثة عن البيئة الاستثمارية الجيدة ذات الموارد الاقتصادية والقوانين الداعمة والمضمونة الربح ،ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقليمية عن طريق الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية مثل مشروعات شق الطرق الرئيسية والفرعية، وبناء الموانئ والمطارات ومشروعات المياه والصرف الصحي، وتهيئة المخططات العمرانية، وتوليد الطاقة وكذلك مشروعات التنمية الاجتماعية في مجالات التعليم والصحة فضلاً عن المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة ، وان الآثار الناجمة عن ذلك قد تكون ايجابية أو سلبية على البلد المضيف لذلك هنالك عدة اثار يتركها الاستثمار الاجنبي المباشر وهي كما يأتي:

1. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي والاقليمي ومعدلات النمو الاقتصادي :

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية ، فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محلياً وزيادة الصادرات والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي [2] .

يرى أغلب الاقتصاديون ومن خلال التجارب التنموية التي تحققت في بعض الدول النامية ان الاستثمار الأجنبي يصلح ان يكون ممولاً وداعماً للتنمية الاقليمية وكذلك رأى بعضهم ان الاستثمار الأجنبي المباشر هو الافضل في لعب ذلك الدور حيث ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر لا يتلائم مع تدهور البيئة المالية وضعف الأسواق المالية وانخفاض عدد الشركات

[1] رشيد حمد العنزي (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24-25 نوفمبر ، 1997 ، ص252 .

[2] Mohamed EL – Erian & Mahmoud EL- Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic Right) Working paper 9718 , U . S . A , 1997 , p . 2-3 .

والمصانع الانتاجية في الدول النامية، فضلاً عما يرافق الاستثمار الأجنبي المباشر من نقل للتكنولوجيا والمعرفة والخبرة الادارية والتسويقية.

لذا تحتاج عملية التنمية الى نوع من المشروعات وهذه المشروعات تحتاج لرأس مال كثيف وانفاق كبير قد تعجز المدخرات المحلية عن القيام بعملية تمويلها، ومن هنا تظهر الحاجة الى تمويل خارجي من اجل الاسراع في عملية التنمية وقد تبين ان أنجح شكل من اشكال التمويل الخارجي هو الاستثمار الأجنبي المباشر والذي يمتاز بكبر حجم الأموال الأجنبية التي ترافقه فضلاً عما يرافقه من تكنولوجيا متطورة وخبرات ومهارات انتاجية وتسويقية وما تكسبه الدول المضيفة من خبرة ومعرفة مؤسسية وهذه المزايا التي وجدت في الاستثمار الأجنبي المباشر دون غيره من اشكال التمويل الخارجي لا غنى عنها في انجاح عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى اليها الدول النامية[1].

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر اضافة الى التراكم الرأسمالي داخل البلد المضيف من خلال زيادة عدد وقيمة المشاريع الانتاجية وكذلك التجهيزات الرأسمالية ويؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تكوين رأس المال الكلي للبلد المضيف بطرق مختلفة ابتداء يمكن أن يزيد من الموارد المالية الكلية المتاحة لغرض الاستثمار ومن خلال ذلك ينمي تكوين رأس المال في البلد المضيف، وفي الوقت نفسه يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر التأثير على الاستثمار المحلي على نحو حركي بالطرق الاتية[2]

أ- قد يشجع الاستثمار المحلي من خلال خلق فرص استثمارية جديدة للشركات المحلية في الصناعات القائدة وان يخفف الاختناقات التي تواجه النمو الاقتصادي مثل النقص في البنية الارتكازية الأساسية والعملات الأجنبية.

ب- يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز الاستثمار المحلي من خلال آثار الروابط الصناعية مع الشركات المحلية، أي شراء المدخلات المصنوعة محلياً من الشركات المحلية ويجهزها بالمدخلات الوسيطة.

ج – أن الاستثمار الأجنبي المباشر بأسلوب المشاركة ينقل الخبرات التكنولوجية والادارية والتسويقية للمستثمر المحلي مما يوسع من خبراته وعقليته الاستثمارية وزيادة قدرته على ايجاد فرص الاستثمار الجيدة.

د- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من صادرات البلد المضيف، وهذا له أثر أيجابي على المدخرات المحلية والاستثمار المحلي.

هـ- قد يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكلاً مادياً كمعدات وآلات وتجهيزات تكنولوجية، والتي لا يمكن صناعتها محلياً، وبالتالي فهي ضرورية لتكوين راس المال المحلي في البلد النامي المضيف.

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الاجنبي المباشر، مصدر سابق ص ص 38-39.
[2] هناء عبد الغفار السامرائي مصدر سابق، ص256.

2.أ.ر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف :

يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توفير فرص عمل للعمالة المحلية ، وبالتالي التقليل من مستويات البطالة المنتشرة في البلدان النامية ، عن طريق التوسع الأفقي في مشاريع الاستثمار الأجنبي ذات الأحجام الكبيرة التي تحتاج إلى أيدي عاملة ماهرة ، وغير ماهرة ، وبالتالي يشجع ذلك الشركات متعددة الجنسية على فتح برامج لتدريب وتطوير مهارات الأيدي العاملة في اقتصاديات البلدان المضيفة ، وذلك بتطور رأس المال البشري[1] .

إن اكتساب العمال المحليين للخبرات والمهارات الفنية والإدارية والعلمية يساعدهم على نقلها واستخدامها في الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها ، ومن ناحية أخرى يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر في إعادة توزيع الدخول في البلدان النامية عن طريق استخدامه لفنون الإنتاج المتقدمة كثيفة رأس المال وعماله ماهرة ، وهذه الإعادة في توزيع الدخل تكون لصالح الفئات المرتفعة الدخل من الموظفين والعمال المهرة المستخدمين وهم في الأغلب محدودي العدد ، ويبقى العمال غير المهرة يحصلون على دخول منخفضة ، وما يزيد الأمور سوءاً هو زيادة أعداد الشركات الأجنبية كثيفة رأس المال وحلولها محل الشركات الوطنية كثيفة العمل وهذا يعني تزايد معدلات البطالة وحرمان عدد كبير من المواطنين من الحصول على مستوى دخل مستقر[2]

3.أ.ر الاستثمار الاجنبي في نقل التكنولوجيا

يظهر هذا الأثر من خلال ما تقوم به الشركات متعددة الجنسية من جلب التقنيات التي تحتاجها الدول المضيفة لهذه الاستثمارات ، وعلى الرغم من وجود طرق أو قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للأقطار المضيفة جلب التقنيات الجديدة عن طريقها مثل العقود الإدارية والتراخيص والشراء المباشر، ألا أن الاستثمارات الأجنبية تمثل أكثر الطرق جدوى في جلب التكنولوجيا[3]

خلاصة القول : من خلال استعراض الفقرات الخاصة بالاستثمار الاجنبي المباشر نلاحظ شموله العديد من المعاني وهنالك علاقة وثيقة بين التنمية والاستثمار وهي محكومة بالتداخل بين المفهومين ودرجة اعتماد كل من الاستثمار على العوامل والمقومات التي ضمن جانب معين لا يمكن جذب المستثمر اذا لم يكن هنالك بيئة تحتضن استثماره خالية من التعقيدات ومحفزة وفي نفس الوقت تلك الجوانب التي يجب الاستثمار فيها تعتبر من ضمن البئية الاستثمارية (كالبنى التحتية مثلا)فأن عملية الاستثمار في تلك المشاريع تحسن البيئة الاستثمارية الحالية لضمان مستقبل استثماري في القطاعات الاخرى ، وان الاثار الايجابية في توزيع تلك الاستثمارات اقليميا يمكن ان تظهر بعدة اشكال حسب طبيعة الاستثمار ، لان المشاكل التي يعاني منها العراق ما هي الا مجموعة المشاكل على مستوى كل محافظة ، لذا فأن توزيع الاستثمارات اقليميا سوف يقضي على تلك المشاكل الاقتصادية (البطالة ، ضعف الانتاجية ، المنافسة، تردي الخدمات ،... الخ) لضمان تحقيق التنمية المتوازنة للمحافظات كافة.

---

[1] افريت هاجن (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب ، الأردن ، 1988 ، ص531 .

[2] هناء عبد الغفار السامرائي، مصدر سابق ، ص297 .

[3] ESCWA: The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries, UN, New York, USA, (2000),p7.

الفصل الثاني

واقع مدينة كربلاء (اقتصاديا ، اجتماعيا ، استثماريا)

المقدمة

تتمتع محافظة كربلاء المقدسة بالعديد من المقومات والموارد الطبيعية والبشرية اللازمة لنقلها من وضع الى اخر , فمن البديهي ان المحافظة تمتلك موقعا جعرافيا متميزا وسط العراق اضافة الى التنوع الكبير للموارد موزعة على قطاعات المدينة ومراكزها , فالقطاع الزراعي مثلا, لديه الكثير من المقومات الضرورية لنموه مثل الاراضي الصالحة للزراعة والمياه الوفيرة وتنوع المنتجات الزراعية والتنوع المناخي الذي يتلائم مع بيئة المدينة المقدسة ,اما القطاع الصناعي الذي يعتبر من القطاعات المهمة واللازم توفره في اي منطقة من مناطق العراق لانه يسهم وبشكل كبير في تغيير الواقع الاقتصادي وتطويره والذي لديه من المقومات الكفيلة لذلك من توفر المواد الخام الاولية (الانشائية، الغذائية الصناعية،وغيرها) اضافة الى الأنشطة الاستخراجية، وكذلك القطاع السياحي ذا الاهمية الكبيرة في مستقبل المدينة وحاضرها لان طابع المدينة سياحي ديني يستقطب السكان كعامل جذب موقعي مهم في نقل المدينة الى مستوى عالي من التحضر , اما بالنسبة الى القطاعات الحيوية وقطاعات البنى التحتية التي تعتبر العامل المساعد في تطوير القطاعات انفة الذكر والذي يرفع من مستوى الخدمة المقدمة للقطاع العام , فهو بحاجة الى الاهتمام به ببصورة اكبر لضمان مستقبل مزدهر اقتصاديا و اجتماعيا و استثماريا يسلط الفصل الثاني دراسة واقع مدينة كربلاء المقدسة من خلال دراسة قطاعات المدينة المهمة وتحليل واقعها لرسم صورة اكثر وضوحا تساعد في تبني سياسات وخطط مستقبلية اكثر دقة على ضوءه .

المبحث الاول

الواقع الجغرافي والاداري والاقتصادي

اولا : الواقع الجغرافي والاداري .

تقع محافظة كربلاء في وسط العراق على بعد 105كم إلى الجنوب الغربي من العاصمة بغداد على حافة الصحراء في غربي الفرات وعلى الجهة اليسرى لجدول الحسينية , وتقع على خط طول 44 درجة و40 دقيقة وعلى خط عرض 33 درجة و 31 دقيقة ويحدها من الشمال محافظة الأنبار ومن الجنوب محافظة النجف ومن الشرق محافظة بابل , ومناخ كربلاء رطب حار صيفا , معتدل في الخريف , وتتخلل فترة الانقلاب الربيعي والخريفي موجات من العواصف المترية الخفيفة والمتوسطة ,تسقي أراضيها الخصبة انهار الحسينية المتفرعة من شط الفرات ,تحيط مدينة كربلاء البساتين من جميع إرجائها ,وتعلو ارض كربلاء القديمة , ومن ضمنها الحائر المحيط بالروضتين المقدستين نحو 22-28 متر عن مستوى سطح البحر , في حين تعلو ضواحيها عن سطح البحر من 30-34 متر .

تبلغ المساحة الكلية لكربلاء نحو(52856)كم^2 وارضها رخوة نقية (منقاه من الحصى والدغل) تحيط بها البساتين الكثيفة ويسقيها ماء الفرات , وثمة طريقان يؤديان الى المدينة المقدسة , طريق يربطها بالعاصمة بغداد مرورا بمدينة المسيب وطوله 97كم وطريق اخر يربطها بالنجف الاشرف , اما بالنسبة لتوزيع المساحة بين التقسيمات الإدارية فيمكن بيانها حسب الجدول رقم(2).

شكل(8)

الوحدات الإدارية في محافظة كربلاء المقدسة

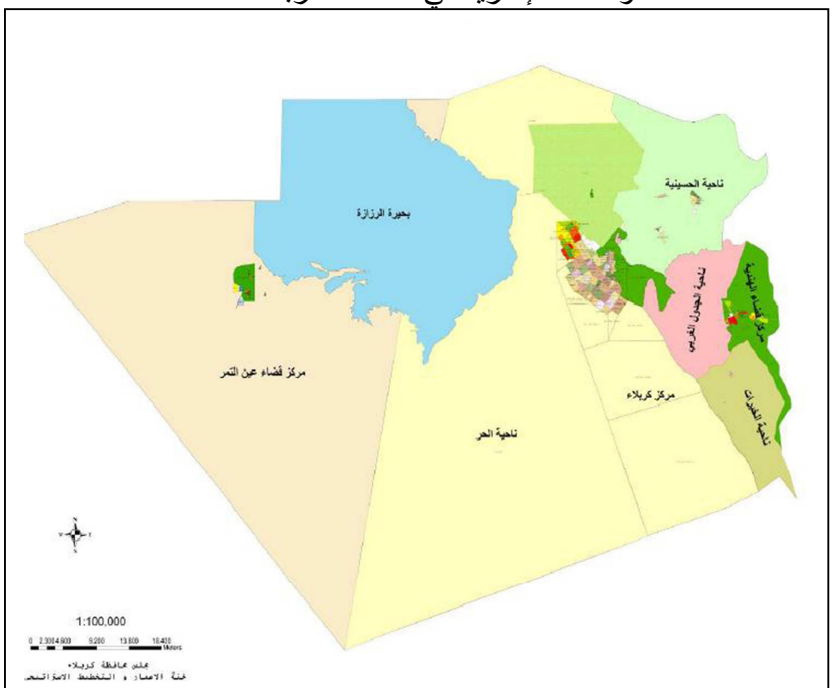

المصدر: محافظة كربلاء, الحكومة المحلية ،استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة 2010-2014 ،ص15.

جدول (2)

الوحدات الإدارية لمحافظة كربلاء ومساحتها لسنة 1997

المحافظة*	القضاء	الوحدة الادارية	المساحة(كم^2)
كربلاء	كربلاء	مركز قضاء كربلاء	2397
		ناحية الحسينية	334
		المجموع	2731
	عين التمر	مركز قضاء عين التمر	1956
		المجموع	1956
	الهندية	مركز قضاء الهندية	134
		ناحية الجدول الغربي	110
		ناحية الخيرات	103
		المجموع	347
	المجموع	مجموع مساحة المحافظة	5034

*المصدر :وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،المجموعة الإحصائية السنوية لمحافظة كربلاء 2005،ص10.

والشكل رقم (8) يبين توزيع الوحدات الإدارية جغرافيا[1], وتعتبر مدينة كربلاء إحدى اهم الحواضر الإسلامية وأشهرها في العراق والعالم الإسلامي , فقد ولدت المدينة الحالية مع استشهاد الإمام الحسين بن علي بن ابي طالب (ع) عام 61 هـ (680)م. وقد لعبت دوراً متميزاً في التاريخ الإسلامي, فكانت مركزا للتمدن والازدهار الثقافي والديني والعمراني ,وتتميز بموقع جغرافي وبيئي ممتاز اكسبها أهمية كبيرة منذ القدم[2]

ثانياً:الواقع الاقتصادي

لغرض الوقوف على الموارد الاقتصادية المتاحة في المحافظة وإمكاناتها سوف يتم اخذ كل قطاع على حدة نبدأها بالقطاع الزراعي.

أ- **القطاع الزراعي :-**

يحتل القطاع الزراعي مكانة بارزة في جميع اقتصاديات دول العالم لكونه القطاع الذي يسهم في توفير الغذاء للسكان والمواد الأولية للصناعة وتشغيل اعداد كبيرة من القوى العاملة وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .ان تطوير القطاع الزراعي لجعله يتلاءم ومتطلبات الحياة الاقتصادية للسكان يجب ان يأخذ الاهتمام الكافي من قبل المختصين وإعطاءه دورا اكبر في تكوين الناتج القومي من خلال رفع نسبة إسهامه فيه بدلا من تركيز الاهتمام على قطاع واحد هو قطاع النفط ,لذا لابد من استخدام سياسة زراعية كفؤة تلعب دوراً في تحقيق تنمية لهذا القطاع الحيوي ,خاصة وان العراق يعتبر من البلدان التي تمتاز بالوفرة النسبية للموارد الضرورية لتحقيق التنمية الزراعية الشاملة , الا ان هذا القطاع يعاني من انخفاض الكميات المنتجة من المحاصيل بنوعيها النباتية والحيوانية وبالتالي انخفاض إنتاجية القطاع الزراعي التي تنعكس

[1] محافظة كربلاء, الحكومة المحلية، استراتيجية تنمية محافظة كربلاء 2010-2014 ,مصدر سابق ,ص 17.
[2] رؤوف محمد علي الأنصاري :السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار ,ط1,مطبعة هادي,لبنان,2008,ص347.

سلبا على تحقيق الاكتفاء والأمن الغذائي للبلد[1] .وتعد كربلاء من المحافظات العراقية الزراعية لما تتمتع به من مقومات طبيعية فأغلب أراضيها رسوبية خصبة ومياهها وفيرة ومناخها ملائم لنمو أنواع كثيرة من المزروعات تأتي في مقدمتها أشجار الحمضيات والنخيل .

وتعتبر الزراعة في محافظة كربلاء النشاط الاقتصادي الرئيس لكونها تشتمل على مساحات زراعية واسعة تنتج مختلف المحاصيل يقع في مقدمتها التمر والفواكه بفضل كثرة وامتداد بساتينها الغنية على ضفاف الأنهار وتزرع في كربلاء الى جانب الحبوب والخضروات و التمر والحمضيات محاصيل أخرى كالتبغ (التنباك) والعلف الحيواني ،لابد من الاشارة الى توفر الظروف الملائمة لتنمية الثروة الحيوانية وذلك لوجود المراعي الجيدة فضلاً عن تربية الماعز والدواجن ,وتعتمد الأراضي الزراعية في سقيها على الري الاعتيادي , وتتوزع المســـاحات الزراعـــية ابتداءً من اراضي قضاء الهندية الذي تتنوع فيه المحاصيل كالحبوب والخضروات والتمور والعلف الحيواني إضافة الى محصول التنباك وفي اراضي الحسينية تنتج التمور والحمضيات والحبوب ومحاصيل اخرى ,وفي اراضي قضاء عين التمر ذات الواحة المشهورة الخضراء بإنتاج انواع التمور فضلاً عن الخضروات والرمان حيث تسقي بساتينها العامرة عيون تتدفق بالمياه العذبة ,وفي اراضي قضاء كربلاء المحيطة بمركز المدينة والتي تشتهر بأنتاج الفواكه والحمضيات والتمور إضافة الى انواع الخضروات والمحاصيل الخاصة بالعلف الحيواني, ومن الجدير بالذكر ان المساحة الإجمالية للمحافظة بالدونم هي (2013900) دونم منها(303397)دونما أراضي زراعية وهي تشكل نسبة 15% من المساحة الإجمالية ونسبة الاراضي الزراعية المروية الى المساحات الكلية 12% ,اما بالنسبة لمساحة الغابات , الحزام الاخضر 1080 دونم و وغابات الرزازة 174 دونم والجدول ادناه يوضح المساحات المزروعة بالدونم

جدول (3)

مؤشر المساحة المزروعة لعام 2009 بالدونم في محافظة كربلاء

المؤشر	المساحة□الدونم	النسبة الى المساحة الكلية%
مساحة الاراضي المزرعة□الحنطة	15046	5,94
مساحة الاراضي المزروعة□الشعير	403	0,159
مساحة الاراضي المزروعة□الفاكهة	81480	32,19
مساحة الاراضي المزروعة□الخضراوات	25800	10,192
مساحة الاراضي المزروعة□النخيل	130400	51,515
المجموع	253129	100

المصدر : محافظة كربلاء, الحكومة المحلية ،استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة 2010-2014 ،ص41.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه اظهرت النسب بان الاستحواذ الاكبر للمساحات المزروعة كان للنخيل باكثر من 51 % تليها الفاكهة والخضراوات علما ان المساحات اعلاه متداخلة من

[1] مهدي سهر غيلان واخرون : واقع وآفاق القطاع الزراعي في محافظة كربلاء ,بحث قدم في ندوة قسم الاقتصاد(الواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء وافاق تطوره),23/نيسان/2007.

حيث زراعة اكثر من نوع في نفس قطعة الارض مثلا (ما بين بساتين النخيل تكثر زراعة الخضراوت وهكذا)،اما عن الواقع الفعلي للزراعة فيمكن توضيح المساحات المزروعة وحجم الانتاج وغلة الدونم الواحد حسب المحاصيل الزراعية المختلفة في المحافظة خلال الجداول الاتية:

جدول (4)

المؤشرات الرئيسة لمحصولي الحنطة والشعير لمحافظة كربلاء من(2003-2008)*

	2003		2004		2005		2006		2007		2008	
المحاصيل المؤشرات	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير	الحنطة	الشعير
المساحة المزروعة دونم**	26736	8964	23663	8368	29485	9807	16099	10230	12644	13614	10956	8461
الانتاج طن	7522	1743	6136	2066	6832	2455	5063	2364	5812	3852	4601	2867
نسبة الزيادة والنقصان % للانتاج	-	-	18,4-	18,5	11,3	18,8	25,9-	3,7-	14,8	62,9	20,8-	25,5-
الغلة كغم/دونم	281	194	259,3	247	231,7	250,3	314,5	231,1	459,7	283	420	339

*الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على: - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،المجموعة الإحصائية السنوية، الاحصاء الزراعي،العراق ،للسنوات، 2004، 2005، 2006 ،2007 ،2008.

-مديرية زراعة كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء الزراعي ،2010

إن محصولي الحنطة والشعير من المحاصيل الغذائية المهمة ذات الاعتماد المباشر لاستهلاك المواطنين , ومن خلال الجدول(4) نلاحظ ان كمية انتاج الحنطة قد انخفضت بنسبة 18,42% خلال سنة 2004 عما كان عليه عام 2003 ثم ازداد بمقدار 11,34 % في عام 2005 , اما في عام 2006 فكانت نسبة الانخفاض 25,9 %، وبعدها في عام 2007 زادت بمقدار14,8% ومن ثم انخفضت بعد ذلك في عام 2008 بنسبة 20,83% اي هنالك تذبذب كبير في إنتاج الحنطة خلال السنوات الماضية .بالنسبة لمحصول الشعير , فنلاحظ انه في سنة 2003 كانت كمية الانتاج بالطن حوالي 1743 قد ازدادت هذه الكمية بمقدار 18,5% في سنة 2004 واستمرت هذه الزيادة خلال سنة 2005 بنسبة مقدارها 18,8% عن السنة السابقة , اما في سنة 2006 فقد انخفضت كمية الإنتاج بمقدار 3,7%، نقطة التحول كانت في عام 2007 حيث زادت بمقدار62,9% لكن هذه الزيادة لم تدم كثيرا لأنها انخفضت في سنة 2008 بمقدار 25,5% عن السنة السابقة.ان مقدار الزيادة والانخفاض في كمية إنتاج الحنطة والشعير يعود على الأغلب الى حجم المساحات المزروعة منها وتتناسب طردياً معها حيث كلما زادت مساحة الأراضي المزروعة زادت كمية الانتاج وهو واضح من الجدول (4) ولكن هنالك بعض الظروف التي تحول دون ذلك ,ففي عام 2006 ازدادت مساحة الارض المزروعة بنسبة 4,31% بالنسبة لمحصول الشعير , ولكن كمية الانتاج قد انخفضت بمقدار 3,7% عن سنة 2005 , وهنا يتضح ان هنالك أكثر من عامل يؤثر في المحاصيل الزراعية التي لا توفرها الزراعة التقليدية و الأدوات التقليدية وطريقة الري وغيرها من العوامل المهمة للزراعة كالقضاء على الآفات

الزراعية التي تصيب النباتات والأسمدة الجديدة التي تزيد من غلة الارض وتوفر الالات الحديثة التي تقلل من الهدر في المحصول الزراعي وغيرها من الاداوات .

وتتركز زراعة الحنطة والشعير في المناطق المحيطة بكربلاء والهندية والحسينية بالمرتبة الاولى تليها منطقة عين التمر والخيرات وذلك لتوفر العوامل الضرورية لنجاح زراعتها والتي يقع في نقدمتها توفر المياه بكميات غزيرة، و لقد قلت نسبتها في الفترة الاخيرة بسبب تحول اغلب المزراعين الى نشاطات اخرى وايضا بسبب المشاكل التي تعاني منها مدينة كربلاء من شحة المياه وعدم توفر المضخات الدافعة بالإضافة الي التصحر ورخاوة التربة التي تحتاج الى اسمدة كثيرة وعمليات استصلاح لاعادة نشاطها .

جدول (5)

إنتاج التمور في محافظة كربلاء (2004_2009)

السنة	مجموع اشجار النخيل الاناث 1000 نخلة	مجموع اشجار النخيل المثمرة 1000نخلة	متو□ط انتاج النخلة المثمرة الواحدة/كغم	مجموع الانتاج 10 طن
2004	1283	1011	59	5965
2005	1283	1073	51.6	5537
2007	1250	1005	50	5025
2009	1300	1060	52	5512

*المصدر: - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، المجموعة الاحصائية، مصدر سابق، ص154.

- مديرية زراعة كربلاء المقدسة، شعبة الاحصاء الزراعي ، 2010.

اما عن انتاج التمور فيبدو من الجدول رقم (5) ان عدد النخيل في محافظة كربلاء حسب نتائج التعداد الزراعي لعام 2001 هو (1342608)نخلة وان مجموع الذكور منها (59677) اما مجموع الاناث (1282931), وهذا العدد يشمل جميع انواع النخيل اي التي تعطي انتاجاً والتي لم تبلغ مرحلة الانتاج بعد والمغروسة حديثاً .

وعلى الرغم من ثبات اعداد النخيل فأن الاختلاف يكمن في انتاجية النخلة الواحدة والذي يتاثر بعوامل عديدة في مقدمتها الامراض التي تصيب النخيل والتي تقلل من انتاجها (كالعنكبوت والدوباس) وغيرها .

اما بالنسبة الى توزيع اشجار النخيل ومساحاتها على مراكز محافظة كربلاء واقضيتها فهي موزعة حسب الجدول الاتي:

جدول(6)

توزيع الفلاحين واجمالي مساحة الاراضي المزروعة بالنخيل في المراكز الادارية لمحافظة كربلاء عام 2009

□م الشعبة الزراعية	عدد المزارعين	نسبة المزاعين الى المجموع الكلي%	اجمالي المساحة □الدونم	نسبة المساحة الى مجموع المساحة%	المجموع الكلي للنخيل	نسب النخيل الى المجموع الكلي للنخيل%
المركز	1771	12.14	12207	9.37	297142	10.02257
الحسينية	5436	37.26	74011.8	56.75	1164225	39.26917
الهندية	1257	8.62	9684	7.43	286225	9.654336
الخيرات	2304	15.8	11426.5	8.76	310467	10.47202
الجدول الغربي	2658	18.22	17127.25	13.13	485066	16.36122
عين التمر	1163	7.96	5944	4.56	421607	14.22076
المجموع	14589	100	130400.55	100	2964730	100

المصدر: مديرة زراعة كربلاء , شعبة الاحصاء الزراعي , جرد بساتين النخيل , 2009.

يبين الجدول اعلاه توزيع النخيل على مراكز واقضية مدينة كربلاء المقدسة وقد استحوذت الحسينية على الجزء الاكبر من المساحات المزروعة بنسبة 56.75% تليها منطقة الجدول الغربي بنسبة 13.13% ثم المركز والخيرات بنسبة 10%، وهو نتيجة لتوزيع النخيل على مجاري الانهر الداخلة الى مدينة كربلاء المقدسة والخارجة منها

اما بالنسبة لعدد الحيازات الزراعية فأن نسبتها تعد قليلة قياساً الى مساحة المحافظة وذلك بسبب تعطيل وتجميد مشاريع استصلاح الاراضي ومشاريع الري ،اما فيما يتعلق بعدد اشجار الحمضيات فيعد قليلا قياساً الى مساحة المحافظة والى مساحات الاراضي الزراعية الكبيرة وذلك ناجم من حملات تجريف البساتين في زمن النظام السابق وانتشار الافات الزراعية وعدم مكافحتها والتقصير في الدعم والخدمات الضرورية للمزارعين واتباع الوسائل التقليدية في الري وغيرها . والجدول التي يوضح اعداد الحيازات الزراعية في الحضر والريف لسنة 2008 كالاتي:

جدول(7)

اجمالي مساحة وعدد الحيازات الزراعية في كربلاء المقدسة لعام 2008

الحيازات	المساحة بالدونم	الحضر			الريف		
		العدد	المساحة	النسبة	العدد	المساحة	النسبة
16647	135851	1645	18129	%9.9	15002	117722	%90.1

المصدر: مديرية زراعة كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء الزراعي , 2010.

الجدول اعلاه يرسم صورة واضحة الى انخفاض عدد الحيازات الزراعية والبالغ مساحتها (135851) بالمقارنة مع العدد الكلي للاراضي الصالحة الزراعية والبالغة(303397) اي بمعنى اكبر من نصف الاراضي الصالحة للزراعة غير مستغلة.

وبالنسبة نوع العمل الذي يمارسه الحائزين فقد بلغ(16715) حائزاً منهم (16269) حائزاً يعملون في الزراعة بنسبة(97,3%) , (446)حائزاً يعملون في مهن غير زراعية اخرى بنسبة(2,7%)[1].

اما بالنسبة للثروة الحيوانية التي تشكل نسبة كبيرة من ناتج القطاع الزراعي والتي تشمل(الاغنام والماعز والابقار والجاموس والابل).والجدول التالي يبين اعدادها فقد تم وضع الجدول التالي استنادا الى الجرد الذي قامت به مديرية زراعة كربلاء لعام 2009 .

جدول (8)

الثروة الحيوانية في محافظة كربلاء لعام 2009(بالرأس)

القضاء	الناحية	اغنام	ماعز	قار	جاموس	ل
الهندية	الخيرات	22618	1021	5228	572	
	الجدول الغربي	65063	1271	3428	833	
	م.الهندية	26832	1025	11446	8853	
المركز	الحسينية	6038	456	3587	70	
	الحر1	14499	679	2022	2290	
	الحر2	27637	1159	3239	275	513
المركز المجموع	الحر3	88670	2347	700		
عين التمر	عين التمر	66599	2013	1428		231
المجموع		317955	9971	31132	12893	744

*المصدر : مديرية زراعة كربلاء المقدسة، شعبة الاحصاء الزراعي ، 2010 .

من خلال الجدول نلاحظ إن الأعداد متفاوتة وتم الاعتماد على المراكز البيطرية الموجودة بالمحافظة في جمعها, العدد الأكبر كان للأغنام يليها الماعز والأبقار والجاموس والإبل .

وضمن المؤشرات الرئيسية للثروة الحيوانية فقد تم اعداد الجدول رقم (9) الذي يوضح اهم مؤشرات هذا القطاع من كمية اللحوم المنتجة سنويا بالاضافة الى اعداد المجازر ومزارع الاسماك ونسبة الوفيات والولادات للثروة الحيوانية وغيرها من المؤشرات الرئيسية والتي يجب الاهتمام بها بشكل اكبر في السنوات القادمة لتقليل الاعتماد على اللحوم المستوردة وتنمية الثروة الحيوانية المحلية من اجل تحقيق التكامل الزراعي للقطاع ورفع نسبة مساهمته في النمو المحلي كالاتي :

[1]مديرية زراعة كربلاء المقدسة: شعبة الاحصاء الزراعي ،2010

جدول(9)

مؤشرات الثروة الحيوانية في محافظة كربلاء لعام 2009

المؤشر	القيمة 2009
كمية الانتاج من لحم البقر/عدد	4093
كمية الانتاج من الدجاج/طن	403
عدد المزارع المخصصة تربية الدواجن/عدد	83
عدد مصانع علف الدواجن/معمل	30
عدد المجازر/مجزرة	2
عدد مزارع الاسماك /مزرعة	12
عدد حقول الدواجن /حقل	137
نسبة الوفيات من الدواجن	%15
نسبة الوفيات من الابقار	%2
نسبة الوفيات من الغنم والماعز	%5
نسبة الولادات من الابقار	%10
نسبة الولادات من الماعز	%90
كمية الانتاج من الحليب/ لتر	1500-1000
كمية الانتاج من لحم الغنم/ راس	8740
عدد العيادات البيطرية /عيادة	45
كمية الادوية للدواجن	160415
كمية الادوية للابقار	لا يوجد

المصدر:محافظة كربلاء ، الادارة المحلية، استراتيجية تنمية محافظة كربلاء 2010-2014 ، ص42.

الجدول اعلاه يرسم صورة واضحة عن واقع الثروة الحيوانية في محافظة كربلاء الذي يحتاج الى استثمار اكبر لتطويره وخاصة بعد هيمنة اللحوم الاجنبية على الاسواق لرخص اسعارها , وغلاء المنتج المحلي ومحدوديته , ويمكن تحسين الثروة الحيوانية من خلال بناء مزارع متخصصة لتربية جميع انواع الحيوانات وعمل ارتباطات خلفية بتلك المزارع من ناحية توفير مصانع العلف لها وتوفير المجازر ومصانع التعليب .

أما عن إنتاج محاصيل الخضر فقد انخفض بشكل كبير وهجر اغلب الفلاحين مزارعهم خاصة الصحراوية للأسباب التالية[1]:

1. ارتفاع تكاليف الانتاج خاصة الأسمدة بأنواعها والوقود .
2. انخفاض اسعار المنتجات بسبب المنافسة الشديدة للمستورد منها خاصة من سوريا وإيران .
3. عدم تدخل الدولة من ناحية الدعم او الحماية للمنتج المحلي.
4. عدم استخدام التقنية الحديثة في الزراعة.
5. الظروف الامنية .
6. عدم وجود المصارف الزراعية المتخصصة وقلة القروض الزراعية بضمانات الانتاج.

[1] - مهدي سهر غيلان .مصدر سابق,ص2.

- مديرية زراعية كربلاء المقدسة ، 2010.

وخلاصة القول توضح بيانات القطاع الزراعي لمحافظة كربلاء المقدسة التخلف الكبير لهذا القطاع والمرتبط بالمشاكل التي يعانيها من انخفاض الإنتاج وضعف المنافسة للمنتج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج بالاضافة الى ضعف الوعي الزراعي لدى المزارعين وتحولهم الى نشاطات اخرى تدر دخل اعلى ،حيث اصبحت مهنة الزراعة بالنسبة اليهم مجرد هواية بإمكانهم ممارستها بزرع حديقة المنزل اضافة الى المشاكل المادية الاخرى كقلة القروض الزراعية وتعقيداتها التي تثبط من همة صاحب المشروع الزراعي ، وشحة الموارد المائية ، وعدم اعتماد الطرق الحديثة في الزراعة والري ،وكثرة الامراض التي تصيب المحاصيل الزراعية والحيوانية والتي ترفع من نسب المخاطرة ، لكن من المفترض ان تكون محافظة كربلاء المقدسة لديها اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية وهو ما يوضحه النسبة الكبيرة للمساحات الصالحة للزراعة والتي يمكن الاستثمار فيها مستقبلا اذا ماتم القضاء على كافة المشاكل اعلاه ابتداءا من الاراضي واستصلاحها ،ثم اتباع احدث طرائق الزراعة والري وتوفير الآلات اللازمة لذلك, هذا وغيره من المعالجات التي يمكن لها ان ترفع نسبة إسهام هذا القطاع الى ما يفوق ال 40% من اجمالي القطاعات الاخرى .

ب: القطاع الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي موقعاً مهماً بين القطاعات المختلفة في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى وتشغيل الأيدي العاملة وبالتالي الاسهام في الناتج المحلي سواء على المستوى الإقليمي او المستوى الشامل .

والقطاع الصناعي محليا تتوفر فيه الموارد الاقتصادية الضرورية للإنتاج ضمن حدود بيئة الصناعة وذلك لتجنب تكاليف النقل خاصة المواد الأولية المكلفة ,أما عن محافظة كربلاء وبعد التمعن في بيئتها نرى ان هذه البيئة ملائمة للصناعات التالية :

(صناعة الاسمنت و الطابوق الجيري وصناعة الجص والصناعات المعتمدة على المنتجات الزراعية وخاصة التعليب)[1].ولأجل التعرف على حجم القطاع الصناعي وتطوره في المحافظة بالاعتماد على المؤشرات الرئيسة للصناعات التحويلية و الاستخراجية ماعدا النفط , المنشورة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

ان عدداً كبيراً من الصناعات قد توقفت عن العمل لاسباب عديدة خارجية وداخلية بالنسبة للخارجية المتمثلة بالسلع المستوردة من الخارج والتي تتسم بانخفاض اسعارها مقارنة بالمنتج المحلي بالاضافة الى ارتفاع درجة المخاطرة وغيرها من الاسباب التي سيتم التطرق اليها لاحقا ,فمن خلال البحث في السجلات الرسمية لدائرة الاحصاء الصناعي في كربلاء وجد الباحث ان هذه الصناعات اقتصرت فقط على نوعين من الصناعات هي ,الصناعات الإنشائية (الطابوق ,الكاشي, الرمل, الاسمنت ,بورك وغيرها) وبحدود 23 معمل وشركة فقط موزعة على المناطق (رزازة ,مركز, طوريج) هذا العدد قليل جدا مقارنة بحجم المحافظة وما تملكه من مواد اولية كافية لذلك ,والثانية هي الصناعات الغذائية فقد بلغ عددها 20 شركة , خمسة منها متوقفة عن

[1] محسن عبد الله الراجحي ,محمد حسين كاظم,ايمان عبد الكاظم:دراسة الواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء المقدسة وآفاقه المستقبلية,التخطيط الإقليمي لمحافظة كربلاء,المجلة العراقية للعلوم الإدارية,214,المجلد(5),2008,ص78.

العمل , واقتضت دائرة الاحصاء الصناعي عدم جمع البيانات الخاصة بتلك المشاريع لعدة اسباب منها[1] :

1. عادة ما يكون إنتاجها قليلاً جدا.
2. عدم استمرار تلك المشاريع بالإنتاج ويغلب عليها الطابع الموسمي, حيث تكون أقصى فترة لها لا تتجاوز السنة تقريباً.

ولبيان واقع الصناعات المتوسطة في محافظة كربلاء لسنة 2009 وعدد العاملين في تلك الصناعات الحكومية والاهلية والتعاونية والمختلطة والتي يبلغ عددها 40 مصنع نورد الجدول الاتي:

جدول (10)

عدد ونوع الصناعات المتوسطة في كربلاء وعدد الكوادر العاملة لسنة 2009

ت	نوع الصناعات	عدد المنشات	عدد العاملين	نسبة العاملين للمجموع الكلي	نوع المنشأ وحالة المصنع
1	الصناعات الانشائية (طابوق ,رمل, بلوك ,كاشي,اسمنت وغيرها	19	2446	%81,88	4 حكومية و15 اهلية
2	الصناعات الغذائية(البان ,تعليب,تمور,وغيرها)	16	521	%17,44	جميها اهلية وستة منها متوقفة عن العمل حاليا
3	صناعة المنسوجات والجمعيات التعاونية	5	لايوجد		اهلي وتعاوني وجميعها متوقفة عن العمل
	المجموع	40	2987	%100	

المصدر:محافظة كربلاء ،الادارة المحلية، استراتيجية التنمية المحلية2010-2014 ،ص47.

الجدول اعلاه يبين النسبة الكبيرة للصناعات الانشائية بكافة انواعها وهو ما يتوافق مع طبيعة البيئة الصناعية لمحافظة كربلاء المقدسة , وذو تغيير طفيف في الانتاج وعدد العاملين من سنة 2007 الى 2009 مما يدل على عدم تغير البيئة الصناعية في محافظة كربلاء وعدم وجود محاولات لزيادة عدد الوحدات المنتجة والانتاج التي تحتاج الى رؤوس اموال معينة لا يستطيع المستثمر ان يوفرها او لديه المبالغ اللازمة لتطوير صناعته ولكنه يضع عنصر المخاطرة اما عينيه لقلة منافسة سلعته داخل الاسواق المحلية والدولية, اما بالنسبة للصناعات الغذائية فأنها قليلة جدا نسبة الى واقع محافظة كربلاء ذات الطبيعة الزراعية والسبب في ذلك هو هناك مخاطرة كبيرة في الاستثمار الزراعي متوافقة مع تردي القطاع الزراعي ومتمثلة تلك الاسباب بالاتي[2]:

1. اعتماد الصناعات الغذائية على المواد المنتجات الزراعية الموسمية والتي تستدعي توقف العمل في تلك الصناعات لفترة اكثر من اربعة اشهر , وعدم وجود مخازن متخصصة ومكيفة لحفظ المنتج الزراعي الذي يتسم بالتلف السريع .

[1] مديرية زراعة كربلاء المقدسة ، قسم الاحصاء الزراعي ،2010.
2 مديرية زراعة كربلاء المقدسة، قسم الاحصاء الزراعي، 2010.

2. اقتصار المنشآت الزراعية على فرع انتاجي واحد ومادة اولية زراعية واحدة يؤدي الى محدودية تلك الصناعات وقلة مرونتها وبالتالي تحمل كافة المشاكل كما في النقطة الاولى .
3. هيمنة السلع الغذائية الاجنبية على الاسواق وارتفاع اسعار المنتوج الزراعي المحلي بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج.
4. تحول وترك اغلب المزارعين لنشاطاتهم في المزرعة وبيع الاراضي على شكل قطع اراضي بستنة ,مما حجم من الانتاج الزراعي .
5. قلة المنتوج الزراعي الخام نتيجة الامراض التي تعاني منها المحاصيل الزراعية والتي ازدادت في الفترة الاخيرة وبمختلف انواعها , وساعد في نشوء تلك الامراض الواقع البيئي الملوث ,وغيرها من الاسباب .

اما بالنسبة الى انتاجية مقالع الرمل لسنة 2009 فقد بلغت بالـ م^3 الاتي:

جدول(11)

كمية الانتاج المستخرجة من مقالع رمل كربلاء لعام 2009 م3

موقع الاخيضر		موقع الطار	
النوع	الكمية بالمتر المكعب	النوع	الكمية بالمتر المكعب
رمل مغسول	32332	رمل مغربل	8223
رمل خاط	224	رمل فلاتر قياس1-0.6	1698
حصى قياس 10.5 ملم	2429	حصى فلاتر قياس2.5-6.5	355
حصى قياس قياس19.5 ملم	746	حصى مرشى قياس9.5 -13	183
حصى مكسر	1399	حصى مرشى قياس 38-13	125
بيس	150		

المصدر:محافظة كربلاء ، الادارة المحلية ،استراتيجية التنمية المحلية 2010-2014 ،ص49.

اعلاه انتاجية مقالع الرمل المشتملة على (رمل، والحصى بعدة قياسات والسبيس) والتي تحتاجها محافظة كربلاء في تشييد المباني وتبليط الشوارع وغيرها , ويعتبر رمل كربلاء من افضل انواع الرمل في العراق ومطلوب من قبل كل المحافظات لما يتمتع به من مواصفات خاصة ناجحة مختبريا وعمليا , يمكن استغلال تلك الميزة في تطوير واقع حال المقالع اعلاه من خلال بناء مقالع اخرى في المنطقة المحيطة بالرزازة وتطوير خط النقل الخاص لمنتجات المقالع وربطه بالمحافظات كافة ,علما ان مقالع الرمل تتصف بثبات انتاجها فقد سجلت دائرة احصاء كربلاء خلال 2005 الكميات المنتجة من مقالع الرمل بالمتر المكعب وحسب الانواع المبينة بالجدول اعلاه وكانت الاحصائيات متساوية مع احصاءات عام2009 مما يدل على ثبات الطلب على انتاجية المقالع من الرمل والحصى والسبيس ,وهذه الميزة النسبية مهمة في زيادة النشاط الاستخراجي من تلك المقالع في المستقبل .

وخلاصة القول فان تردي القطاع الصناعي في كربلاء لا يختلف عليه اثنان وعلى الرغم من كافة الامكانات والمقومات المادية والبشرية التي تمتلكها محافظة كربلاء ، فان صناعاتها قليلة

جدا والسبب في ذلك هو منافسة السلع المستوردة المنخفضة الاسعار ، اضافة الى عزوف اغلب المستثمرين عن الاستثمار في الصناعات التي تتلائم مع بيئة المحافظة بسبب ارتفاع درجة المخاطرة وعدم استخدام التقانات الحديثة في الانتاج وضعف الارتباط بين القطاعات الرئيسية وخاصة الزراعية التجارية والسياحية وغريها من الاسباب التي حالت دون تطور يذكر لذلك القطاع سواء كانت مشاريع كبيرة او صغيرة والاخيرة مهمة جدا لاستقطاب القوى البشرية والتي لاتحتاج الى وقت كبير لانشاءها وعادة ما تتوافق مع مستويات الدخول المحلية .

جـ :القطاع السياحي:

تمتلك محافظة كربلاء العديد من المقومات السياحية ,التي من الممكن ان تجعل القطاع السياحي يحتل مركز الصدارة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوى المحافظة ,وتستند هذه المقومات على القدسية الدينية للمدينة لدى عموم المسلمين في العالم الاسلامي ,اضافة الى المواقع الأثرية وما وهبته الطبيعة خاصة شواطئ بحيرة الرزازة[1].

ويمكن ان نوضح الموارد السياحية الرئيسة على مستوى المحافظة على الشكل الاتي:

أولا: السياحة الدينية:

لقد اكتسبت محافظة كربلاء مكانة مميزة في مجال السياحة الدينية جراء واقعة الطف التي أدت الى استشهاد الامام الحسين (ع) وأخيه العباس (ع)ومن كان معهم من ال البيت وصحبهم الكرام اذ كانت هذه الواقعة اكبر فاجعة في تاريخ الاسلام مما انعكس اثرها على نفوس مسلمي العالم وجعلتهم يتوافدون لزيارة الامام الحسين والشهداء الابرار . ويمكن لنا سرد المراقد والمعالم الدينية على الوجه التالي :

1. مرقد الامام الحسين(ع)(الروضة الحسينية): يبلغ طول الصحن 95 م وعرضه 92 م وفي وسط الصحن ضريح الامام عليه السلام ,اضافة الى ضريح حبيب ابن مظاهر وابراهيم المجاب والصحابة الذين استشهدوا معهم عليهم السلام في واقعة الطف.
2. مرقد الامام العباس (ع)(الروضة العباسية):تبعد حوالي (350 م)عن الروضة الحسينية وهي لا تختلف عنها من حيث التخطيط والإبداع في العمارة والفن الاسلامي وطولها 86,5 م وعرضها 73 م وفي الوسط ضريح الامام العباس (ع) .وفي هاتين الروضتين أواوين مؤدية الى غرف لطلبة العلوم الدينية والمكاتب ,والمسافة بين الروضتين مفتوحة لتسهيل حركة الزوار بين الروضتين وقد تم زراعتها بالأشجار والازهار والنخيل .
3. المخيم: هو المكان الذي اقام فيه الحسين (ع) عند نزوله مدينة كربلاء سنة 61 هـ , شيد سنة 1270 م ويمكن ان يكون هذا المخيم مرفقا سياحيا دينيا اذا ما اتخذت الدوائر السياحية إجراءات تطوير هذا الموقع وتهيئة عوامل الجذب السياحي فيه كالخدمات مثلاً.
4. مرقد الحر بن يزيد الرياحي:يقع ضريح الحر على بعد 9 كم وهو واحد من المقاتلين الذين استشهدوا مع الامام الحسين(ع) في واقعة الطف والمرقد عبارة عن بناء ضخم

[1] نوفل عبد الرضا علوان:مدينة كربلاء وامكانية النهوض بمستوى السياحة الدينية فيها,مجلة الادارة والاقتصاد ,العدد66,الجامعة المستنصرية ,2007,ص175,

يتقدمه رواق عريض ويعلو الضريح قبة عالية كُسيت من الداخل والخارج بالبلاط المزجج (القاشاني) الملون. وقد هدم مؤخراً بصدد إعادة بنائه من جديد[1].

5. مرقد عون بن عبد الله : يقع الى الشمال الشرقي من مدينة كربلاء بنحو 12 كم على طريق بغداد-كربلاء الجديد .
6. مرقد احمد بن فهد الحلي:هو الشيخ العالم الفاضل جمال الدين ابو العباس احمد ابن شمس الدين بن فهد الحلي الاسدي .
7. مرقد احمد بن هاشم : يقع هذا المرقد في بادية كربلاء الى الشمال الغربي من مدينة عين التمر (شثاثا) بحوالي 25 كم وبالقرب من ناحية الرحالية ,والى الغرب من كربلاء.
8. مقام تل الزينبية : يقع في الجهة الغربية من الروضة الحسينية ,بالقرب من الزينبية على المرتفع المعروف (بتل الزينبية).
9. قطارة الامام علي (ع) : هي عبارة عن ينبوع الماء الذي يسمى بقطارة الامام علي (ع) يقع في وسط الصحراء على بعد 28 كم غرب المدينة بالقرب من بحيرة الرزازة وتقع القطارة في شق صخري عميق ينزل اليه بأكثر من سبعين درجة , ولا يزال الماء يتدفق داخل حوض القطارة ويشرب منه الزائرون ويتبرك به الناس[2].

ثانياً:المواقع السياحية الأثرية في المحافظة :

1. عيون المياه الطبيعية في عين التمر: يشتهر قضاء عين التمر ببساتينه الزاهية ومياهه المعدنية ويقع في وسط الصحراء بالقرب من هور ابي دبس ,وتنتشر فيه مجموعة من العيون الكبريتية التي تتدفق منها المياه طوال ايام السنة ,وهي العين الكبيرة وعين الحمرة وعين ميرزا وعين السيب وعين ام الكواني وعين الضباط ,وتبرز أهميتها كونها يقصدها الزوار لغرض الاستشفاء والعلاج والتمتع بموقعها الطبيعي[3].
2. قصر مقاتل : جاء في معجم البلدان لياقوت الحموي (ان قصر مقاتل من الاماكن الواقعة بالقرب من عين التمر ويعود نسبه الى امرؤ القيس ,وبعض المصادر التاريخية يذكر إن حصن الاخيضر أقيم على أنقاض قصر مقاتل الذي هدمه عيسى بي عبد الله في القرن الثاني للهجرة واقام حصن الاخيضر فوقه .
3. حصن الاخيضر : يعتبر الحصن من المباني الاسلامية التي أنشئت في الصدر الاول للإسلام وهو ضخم في مبناه وتفرده من حيث التصميم والبراعة , ويقع في الصحراء الغربية على بعد 50 كم الى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء و 17 كم من مدينة عين التمر .
4. خان العطيشي : يعتبر الخان احد اهم الخانات التي كانت تستخدم للقوافل في العراق ,ويقع في قرية العطيشي في ناحية الحسينية الى الشمال الشرقي من مدينة كربلاء.

[1] حاكم محسن محمد :دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء)مجلة اهل البيت,ع(4)، 2005،ص28.

[2] نوفل عبد الرضا علوان: مصدر سابق ,ص190 .
[3] روؤف محمد علي الانصاري :مصدر سابق ,ص262.

5. خان النخيلة :يعتبر هذا الخان من ابرز الخانات التي تقع على طريق كربلاء –النجف ويبعد عن مدينة كربلاء بحوالي 14 كم الى الجنوب الغربي منها .
6. خان العطشان : يقع في المنطقة الواقعة بين كربلاء والنجف على بعد 16 كم بأتجاه الغرب من خان النخيلة[1].
7. بحيرة الرزازة : تقع بحيرة الرزازة على بعد 15 كم غرب مدينة كربلاء وتزود البحيرة بالمياه من بحيرة الحبانية عن طريق جدول المجرة الذي يربط بحيرة الرزازة ببحيرة الحبانية ويبلغ طوله 8 كم وتظل مساحة البحيرة تبعاً لاختلاف مناسيب المياه بين (1500-1810)كم^2 , اما الجزء الواقع ضمن حدود محافظة كربلاء (844)كم^2 الا ان هذه المساحة كما اشير تزداد او تنقص بحسب مناسيب المياه وهي حالياً تراجعت بمقدار (400م) عن الجرف او الساحل وهذا يؤثر في انخفاض مساحة البحيرة وكانت تعرف بمنخفض هور ابي دبس وهو منخفض قديم التكوين وكانت منطقة سياحية يقصدها السياح لاغراض السياحة وصيد الاسماك ولكن في السنوات الاخيرة تعاني من النقص في المياه افقدها جاذبيتها الاولى[2].

كما وتمتلك المحافظة مجموعة من المرافق السياحية (الفنادق والخدمات السياحية) ذات الدرجات الثانية والثالثة والرابعة وخاصة بعد تحديث المعلومات وبشكل دوري ومن خلال فرض قوانين معينة تحتم على صاحب الفندق او العقار بأدلائه للمعلومات السياحية , فبعد التطور الذي حصل على قطاع السياحة خاصة في الفترة الاخيرة بعد عام 2006 من خلال زيادة الاستثمار و بناء الفنادق الجديدة واعادة بناء بعض الفنادق القديمة حيث وصل عدد الفنادق الى 300 فندق موزعة حسب الدرجات في الجدول الاتي:

جدول (12)

عدد الفنادق السياحية في محافظة كربلاء لسنة 2009*

الدرجات	العدد(فندق)
الثانية(اربع نجوم)	76
الثالثة(ثلاث نجوم)	82
الرابعة(نجمتان)	126
المجموع	300

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: دائرة سياحة كربلاء المقدسة، شعبة الاحصاء2010.

ان العدد الكلي للفنادق السياحية في محافظة كربلاء لسنة 2009 والقائمة والمسجلة في دائرة السياحة هو 300 فندق , وهي مقسمة حسب الدرجات في الجدول رقم (12) اعلاه ,حيث زادت بشكل كبير عن السنوات الماضية , اما بالنسبة لعدد الفنادق المتعاقدة مع الشركات السياحية الى العدد الكلي للفنادق البالغ(300) هو 34% اي (105)فندق ,ونسبة عدد الزوار الداخلين الى محافظة كربلاء من خلال الفنادق المتعاقدة مع الشركات السياحية الى العدد الكلي المتوقع

[1] رؤوف محمد علي الأنصاري:مصدر سابق ,ص190
[2] حاكم محسن محمد:مصدر سابق,ص280 .

للزائرين هو (66%) من اعداد الزوار ,فلو تم تعاقد اغلب الفنادق مع الشركات السياحية يزداد عدد الزوار الى 180% , وقد بلغ عدد الشركات المجازة 73 شركة سياحية اما بالنسبة الى المطاعم السياحية فهنالك 7 مطاعم سياحية في المحافظة .

وبخصوص عدد الزوار العرب والاجانب الداخلين الى محافظة كربلاء المقدسة فقد ازداد بشكل كبير خلال السنوات الاخيرة(2007-2009) نتيجة الاتفاقية المنعقدة بين دائرة السياحة والخارج ونسبة الزيادة كانت 107.23% وحسب الجدول الاتي:

جدول (13)

العدد الكلي للزوار العرب والاجانب الداخلين الى كربلاء للمدة(2007-2009)

السنة	العدد الكلي
2007	605012
2008	883765
2009	1253802
مجموع	2137567

المصدر:محافظة كربلاء المقدسة ،الادارة المحلية استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014),ص43.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد الزائرين الداخلين لكربلاء ومن خلاله يمكننا ان نتوقع اعداد الزائرين في السنوات القادمة اعتمادا على تلك النسبة والتي ترسم صورة واضحة عن واقع الطلب السياحي الذي يعتبر من المقومات الرئيسة لتطوير اي قطاع , اما بالنسبة الى عدد الزائرين الفعلي والذي يشمل كلا من(المحليين والعرب والاجانب) فقد قدر من قبل دائرة السياحة في كربلاء بـ(7,000,000) زائر خلال الزيارة الاخيرة للأربعينية في عام 2010 .

خلاصة القول ، القطاع السياحي في كربلاء المقدسة يمكنه ان يشارك بالنسبة الاكبر في عملية التنمية الاقليمية لما له من اهمية خاصة في استقطاب السائحين بصورة عامة والزائرين بصورة خاصة والمنبثق من طبيعة المحافظة الدينية حيث زاد في الفترة الاخيرة الطلب السياحي وهو ما نلحظه بزيادة عدد الوافدين لمحافظة كربلاء ،حيث يمكن استغلال هذه الميزة النسبية في تحفيز الاستثمار في القطاع المعني ليشمل كافة الخدمات السياحية (الدينية ، الترفيهية ، العلاجية وغيرها) وذلك من اجل تحقيق التكامل والتوازن السياحي على مستوى محافظة كربلاء.

د: قطاع التجارة الداخلية :

يعدّ قطاع التجارة الداخلية من القطاعات النشطة لانه يضم العديد من المهام و الأنشطة كالجمعيات التعاونية الاستهلاكية والخدمية والخدمات الفندقية التي تم تناولها في قطاع السياحة وخلال الفترة الاخيرة تراجع عمل الجمعيات الاستهلاكية بشكل كبير والسبب هو انفتاح الاسواق بشكل كبير .

ان عدد التجار المحليين والشركات الموجودة في المحافظة مسجلون لدى غرفة تجارة كربلاء بهوية تجارية بأسم اتحاد الغرف التجارية وهذه الهوية تجدد كل سنة وذلك لإغراض

معينة لكن هذا لا يعني ان جميع أصحاب المحال التجارية هم مسجلون ومنتسبون للغرفة لأنه لا يوجد هنالك محاسبة قانونية لغير المسجلين ,علماً ان كل تجديد للهوية يدفع مقابله مبلغ زهيد من المال كرسومات ويمثل الرسم المبلغ الوحيد لإدارة الدائرة لانها تعتمد على التمويل الذاتي وسوف يتم توضيح اعداد التجار واصنافهم وتمركزهم الجغرافي من خلال الجداول الاتية :

جدول (14)

اعداد التجار واصنافهم المجددين كل عام والجدد لسنتي 2007-2008

الصنف	2007			2008		
	المجددين	الجدد	المجموع	المجددين	الجدد	المجموع
الممتاز	38	3	41	56	4	60
الاول	172	31	203	275	42	317
الثاني	124	21	145	465	157	622
الثالث	1225	128	1353	719	189	908
الرابع	20	450	470	116	183	299
المجموع	1579	633	2212	1631	575	2206

*المصدر: غرفة تجارة كربلاء المقدسة ، كربلاء المقدسة،2010.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان اعداد الاصناف متفاوتة خلال السنوات(2007-2008)وذلك لعدم تجديد عضويتهم في الغرفة او انتقال صنف التاجر او تجديد عضوية تجار سابقين وغير ذلك من الاسباب ,ولغرض التعرف على اعداد التجار المسجلين في الغرفة وحسب الجنس (ذكر وانثى)نورد الجدول الاتي:

جدول (15)

تصنيف التجار حسب الجنس لعام 2007-2008

الصنف	2007				2008			
	ذكر	النسبة%	انثى	النسبة%	ذكر	النسبة%	انثى	النسبة%
ممتاز	72	0,47	1	0,04	104	0,64	1	0,04
اول	383	2,5	8	0,37	576	3,55	8	0,36
ثاني	1327	8,7	13	0,61	1895	11,69	39	1,79
ثالث	9864	64,99	1907	89,9	9799	60,46	1927	88,6
رابع	3289	21,6	170	8	3590	22,15	176	8,09
خامس	241	1,5	22	1,03	241	1,48	22	1,01
مجموع	15176	100	2121	100	16205	100	2173	100

المصدر: غرفة تجارة كربلاء المقدسة ، كربلاء المقدسة،2010..

من خلال الجدول نلاحظ الفرق الكبير بين اعداد الذكور والاناث وهذا شي طبيعي في مجتمع محافظ.

في اطار نشاط الشركات الموجودة بالمحافظة والتي لديها انتساب في الغرفة فأن اعدادها يمكن ان نراه من خلال الجدول الاتي :

جدول(16)

عدد الشركات المسجلة والمجددة في الغرفة لعام(2007-2008)

الصنف	2007		2008	
	العدد	المجددين	العدد	المجددين
الممتاز	28	15	59	42
الاول	28	20	47	25
الثاني	_	_	1	1
الثالث	_	_	1	_
المجموع	56	35	108	68

المصدر : غرفة تجارة كربلاء المقدسة ، كربلاء المقدسة،2010.

نلاحظ ان التزام الشركات التجارية اكبر من باقي التجار وبنسبة كبيرة جداً , وهذا شيء طبيعي لأن اغلب الشركات تندرج ضمن الصنف الممتاز والاول وتجديدها لانتسابها لكي لا يتعارض مع مصالحها وايضا زيادة الوعي التجاري لدى ذلك الصنف من التجار , كما نلاحظ ايضا من الجدول(16)ارتفاع عدد الشركات في سنة 2008 بشكل كبير مقارنة بسنة 2007 بنسبة مقدارها 92,8% وهذا شيء جيد يدل على تحسن القطاع الصناعي التجاري كمؤشر معين .علماً إن التخصص التجاري لهذه الشركات يتمثل بالتجارة العامة بالمرتبة الاولى تليها السفر والسياحة ثانياً, تليها التخصصات التجارية الاخرى بشكل تنازلي .

اما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لمنتسبي الغرفة بحسب المناطق الجغرافية فقد كانت النسبة الاكبر التي تفوق 100 منتسب، فتنسب لشارع العباس والحي الصناعي وشارع الامام علي (ع) وباب بغداد وشارع الجمهورية. وهناك مناطق افتقرت كلياً لاي منتسب ا وان عددهم ضئيل جداً كمنطقة (الجاير ,طريق الرزازة ,الهندية ,حي الانتصار, حي الرجيبة ,الدعوم ,محرم عيشة ,كراج البلدية ,الصوب الصغير, حي الاطباء ,الاسرة,والكثير من المناطق لكن هذا لايعني عدم وجود تجار داخل هذه المناطق ولكن يرجع السبب عدم انتسابهم او تجديد انتسابهم للغرفة لصغر حجم تجارتهم وعدم اهتمامهم بالتجارة بشكل اكبر.

خلاصة القول فان اي زيادة في النشاط التجاري انما يدل تحسن هذا القطاع من ناحية ارتفاع مستوى الوعي لدى التجار ومن ناحية اخرى ارتفاع مستوى الاستهلاك العام لدى السكان ويمكن تحفيز الطلب التجاري من خلال النشاطات التي تقوم بها غرف التجار وضمن القانون التجاري من خلال مذكرات التفاهم والاعلان الحديث عن نشاطات التجار وغيرها من المحفزات

المبحث الثاني

الواقع الاجتماعي والبنى التحتية لمحافظة كربلاء المقدسة

اولا: الواقع الاجتماعي:

سكان محافظة كربلاء المقدسة مقسمين الى ثلاث فئات (حضر , حضر اطراف , ريف) وموزعة على اقضية المدينة ولمعرفة التركيبة الاجتماعية لسكان حافظة كربلاء المقدسة ومؤشراتهم العامة حسب المراكز والاقضية نورد الجدول الاتي:

جدول(17)

المؤشرات العامة لسكان محافظة كربلاء 2008

المؤشر	المجموع الكلي	مركز المحافظة	الجدول الغربي	الحر	عين التمر	الهندية	الحسينية
عدد الافراد	930798	410261	99403	114933	19974	97519	102417
عدد المتزوجين	331559	166822	33994	40509	7753	34511	35498
الغزاب	650307	359291	62745	70233	13745	58757	62985
الارامل	31185	18795	2380	3070	611	2737	2654
الايتام	22339	18815	587	2100	61	490	119
معوقون	14626	7893	1160	1422	1821	739	973
اطفال	97695	73269	14243			10183	

المصدر:محافظة كربلاء المقدسة، الادارة المحلية، استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014) ،ص15.

يبين الجدول المؤشرات التي تتصل بالواقع الاجتماعي في محافظة كربلاء المقدسة ,هنالك العديد من المؤشرات التي من خلالها ان يقاس المستوى الاجتماعي منها مايتصل بالواقع التعلمي والتربوي وحجم الانفاق والفقر والحرمان وحجم القوى العاملة وغيرها من الموشرات وسوف يتم تسليط الضوء على الواقع التعليمي والتربوي اضافة الى المؤشرات الاخرى ذات الصلة بالواقع الاجتماعي

ثانيا :الاكان والسكان والقوى العاملة :

من المشاكل الرئيسة التي تعاني منها مدينة كربلاء المقدسة هي مشكلة السكن والتي تردت بعد عام 2003 نتيجة لنزوح وهجرة المواطنين الى المدينة وباعداد كبيرة جدا ,مما ادى الى زيادة عدد المتجاوزين على اراضي الدولة تبع ذلك تعرقل بعض المشاريع الخاصة ببناء الطرق المعبدة والمشاريع الاخرى الخاصة بزراعة المخضرات والحدائق العامة وغيرها من المشاكل التي ترافقت من زيادة عدد المهجرين ,والجدول الاتي يوضح عدد المتجاوزين على اراضي البلدية وحسب مراكز المحافظة كالاتي:

جدول (18)

عدد المتجاوزين ونسبتهم الى العدد الكلي للسكان وحسب مراكز محافظة كربلاء لعامي 2004،2008

	مركز المحافظة	الحسينية	الهندية	الحر	عين التمر	الجدول الغربي	المجموع الكلي
عدد التمجاوزين2004	35453	576	105	6753	670	1124	44681
عدد التمجاوزين2008	73234	1270	654	10481	1854	2373	97276

المصدر: محافظة كربلاء المقدسة، الادارة المحلية، استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014),ص35.

الجدول اعلاه يرسم صورة واضحة حول مشكلة السكن في محافظة كربلاء المقدسة والتي تفاقمت مع ازدياد عدد المهجرين الذين لم يعثروا على مكان ايواء ,وتبلغ نسبة العجز السكاني من الوحدات السكنية حوالي 26.4% اعتمادا على عدد الاسر البالغة 110202 اسرة و(81138) وحدة سكنية وعجز سكني مقداره(29064) وحدة سكنية[1] ,ويودي العجز في الوحدات السكنية الى مشاكل اخرى متصلة بالعقارات حيث وصلت اسعار الاراضي الى ارقام كبيرة جدا لا يمكن ان يتحملها المواطن العادي وعادة ما تكون السبب الرئيس في زيادة اعداد المتجاوزين على اراضي الدولة داخل محافظة كربلاء ويمكن القضاء على هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على بناء وحدات سكنية عمودية كبيرة كافية لايواء السكان الذين لايملكون اراضي, والحل الاخر في تفعيل وتسهيل القروض العقارية لمالكي قطع الاراضي الذين لا يمكنهم تحمل كلف البناء نتيجة لغلاء اسعار المواد الانشائية والايدي العاملة .

اما بالنسبة الى السكان والقوى العاملة:

فقد ازداد عدد سكان محافظة كربلاء بشكل كبير جدا خاصة في الآونة الأخيرة بازدياد أعداد الوافدين للمحافظة من كافة المناطق فقد قدرت الزيادة السكانية السنوية بمعدل 6,3% خلال فترة 2003-2008 والجدول الاتي يوضح الزيادة السكانية :

جدول (19)

تعداد سكان محافظة كربلاء للسنوات 2003-2009 ونسبة نموه

[1] جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, اللجنة الوطنية لاعداد الخطة الخمسية , مسودة قطاع التشيد والاسكان ,الاصدر الثاني ,تشرين الثاني ,2009,ص13.

السنة	العدد(نسمة)	نسبة النمو%
2003	755994	-
2004	787072	%4,11
2005	819376	%4,10
2006	852963	%4,1
2007	887859	%7,9
2008	1006205	%26,17

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات احصاءات السكان والقوى العاملة، للسنوات 2003، 2005 ، 2007 ،2008.

ولمعرفة توزيع السكان والعوائل على الاقضية والنواحي حسب التقدير الاخير لسنة 2010 بالاعتماد على بيانات البطاقة التموينية نورد الجدول الاتي:

جدول(20)

توزيع سكان وعوائل محافظة كربلاء حسب الاقضية والنواحي لسنة 2010

الموقع	عدد العوائل	عدد السكان	النسبة للمجموع الكلي
قضاء المركز	113687	561887	%55,325
قضاء الهندية	22818	112548	%11,08
ناحية الجدول الغربي والخيرات	19782	108313	%10,66
قضاء عين التمر	5153	25435	%2,5
قضاء الحسينية	21903	116573	%11,48
قضاء الحر	17070	90857	%8,94
محافظة كربلاء	200413	1015613	%100

المصدر:محافظة كربلاء، الادارة المحلية ، استراتيجية التنمية المحلية 2010-2014،ص17.

من خلال ملاحظة الجدول اعلاه نلاحظ النسبة الاكبر كانت لمركز محافظة كربلاء وهو ما يعكس الدور الذي يلعبه , من ناحية حجم التخصيصات المقررة لسد احتياجات المحافظة والتي سيتم توضيحها في الفصل الثالث .

ولاجل معرفة التوزيع النسبي للسكان بحسب البيئة والجنس لعام 2008 نورد الجدول التالي:

جدول(21)

التوزيع النسبي للسكان في كربلاء حسب البيئة والجنس لعام 2006- 2008

السنة	عدد السكان	حضر مركز		حضر اطراف		ريف		مجموع	
		ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى	ذكر	انثى*
2006	852963	%26.6	%25.9	%4	%3.9	%18,9	%18,72	%49,1	%48
2008	1140236	%26,72	%26,86	%4,04	%4	%19,29	18,98	%50,05	%49,84

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، احصاءات السكان والقوى العاملة ،2009.

جدول (22)

معدل النشاط الاقتصادي في كربلاء بحسب البيئة والجنس لعام 2006_ 2008

السنة	حضر مركز			حضر اطراف			ريف			المجموع		
	ذكر	أنثى	المتوسط	ذكر	أنثى	المتوسط	ذكر	أنثى	المتوسط	ذكر	أنثى	مج المتوسطات
2006	78,81	15,58	47,73	79,25	16,3	47,91	76,12	9,12	43,24	77,88	13,32	46,13
2008	74.44	14،73	43،59	76,1	13,13	44,62	75,29	10,72	43,01	75,28	12,86	44,07

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008،مصدر سابق.

نلاحظ ان معدل النشاط الاقتصادي قد بلغ 44,07% اي بمعنى ان نصف عدد السكان تقريباً بين (15-65) قادرين على العمل ويرغبون في العمل في عام 2008 اما في عام 2006 فقد كانت النسبة اعلى من ذلك.

ولاجل معرفة تركيبة السكان والقوى العاملة حسب صنف العمل نورد الجدول الاتي :

جدول(23)

عدد العاملين والنسبة المئوية حسب صنف العمل لمحافظة كربلاء المقدسة لسنة 2008

صنف العمل	عدد العاملين	النسبة الى المجموع الكلي
موظف قطاع عام	20877	%20,3
موظف قطاع خاص	720	%0,7
صناعة	360	%0,35
تجارة	18306	%17,8
مقاولات	257	%0,3
فنادق ومطاعم	411	%0,4
مهن وحرف	19746	%19,2
عامل	5348	%5,2
زراعي ورعي	771	%0,8
خدمات اجتماعية	514	%0,5
لا يعمل	34864	%33,9
لا جواب	668	%0,67
مجموع	102843	%100

المصدر:استراتيجية التنمية المحلية 2010-2014 ,مصدر سابق, ص21.

من خلال ملاحظة الجدول السابق نلاحظ ان العدد الاكبر كان للعاطلين عن العمل حوالي 33,9% وهو ما يعكس حجم البطالة في محافظة كربلاء المقدسة , اما بالنسبة الى الاعمال التي تتسم بالثبات النسبي والتي تحتاج الى تحويل اغلب العاطلين اليها هي (التجاري , والحرف والمهن والقطاع الخاص والعام) اما للنشاطات الاخرى التي لا تتسم بالثبات والبالغ نسبتها 48,52% والتي تعرف بنشاطات الكسبة فكلما قل ذلك العدد دل ذلك على ترقي محافظة كربلاء اقتصاديا كمؤشر معين, اما بالنسبة الى قطاع الصناعة فان 0,35% تعكس الصورة الاوضح عن تردي ذلك القطاع والذي يحتاج الى تبني مشروعات كبيرة تؤدي الى تحول اغلب العاطلين واصحاب النشاطات المؤقتة اليه , والقطاع الزراعي بنسبة(0,7%) كذلك يعاني من

نفس المشكلة , بشكل عام العمل في مدينة كربلاء المقدسة مقسم الى ثلاث اقسام متساوية تقريبا هي(الوظائف الحكومية, التجارة ,اصحاب المهن).

في الجدول الاتي سوف نوضح معدل البطالة لمحافظة كربلاء حسب المؤشرات الرئيسة لها لعام 2008 لمعرفة عدد الاشخاص العاطلين عن العمل ضمن القوى العاملة ومعدل النشاط الاقتصادي بحسب الأعمار والجنس والبيئة :

جدول(24)

مؤشرات البطالة لعام 2008 لمحافظة كربلاء حسب الجنس والبيئة % .

المؤشرات	حضر مركز			حضر اطراف			ريف			مجموع		
	ذكر	انثى	مجموع	ذكر	انثى	متوسط	ذكر	انثى	متوسط	ذكر	انثى	متوسط
معدل البطالة من السكان□عمر 15□نة فأكثر	11.08	36.54	23.81	9.37	21.05	15.21	12.76	14.98	13.87	11.56	28.93	20.245
البطالة□ين الشباب□عمر 15-24□نة	23.43	64.29	43.86	23.13	59.09	41.11	26.79	25	25.895	24.96	49.01	36.985
معدل العمالة الناقصة□عمر 15□نة فأكثر□سبب قلة□اعات العمل	17.77	20.54	19.155	17.3	20	18.65	28.94	55.95	42.445	21.84	32.98	27.41
معدل العمالة الناقصة□سبب قلة□اعات العمل والرغبة□العمل الاضافي□ين السكان□عمر 15□نة فأكثر	9.18	3.13	6.155	10.6	1.33	5.965	18.33	9.69	14.01	12.67	5.28	8.975

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008،مصدر سابق.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معدل البطالة عند السكان بعمر 15 سنة واكثر قد بلغ بالاجمال 20,24% ، (11,56%) للذكور و (28,93%) للاناث ، بالنسبة للذكور في الريف كانت النسبة الاكبر بمقدار (12,76%) ، اما الاناث فكانت للحضر النسبة الاكبر بمقدار (36,54%) .

اما معدل البطالة بين الشباب بعمر (15-24) فقد كانت (36,98%) ، (24,96%) ذكور و(49,01%) اناث ، علما ان هذا العمر فيه نسبة كبيرة من طلبة التعليم الثانوي والجامعي ولكن هذا لا يعني انهم لا يرغبون في العمل .

ومما تجدر الإشارة إليه ان محافظة كربلاء المقدسة تقع في المرتبة الرابعة من ناحية نسبة الفقر بنسبة (37%) اما بالنسبة لفجوة الفقر فجاءت محافظة كربلاء بالمرتبة الرابعة بمقدار (7) حسب المسح (IHSES) لتحليل الفئات الهشة في العراق لعام 2007 ،من قبل وزارة التخطيط بالتعاون مع الامم المتحدة، لكن تم الاعتماد فيه على عينة مكونة من 25 الف عائلة موزعة على ثلاثة مراكز اساسية في المحافظة (المركز ، الحر ، الهندية) لذلك فانها لا تعكس بصورة دقيقة الواقع الفعلي للحالة الاجتماعية في محافظة كربلاء المقدسة .

ثالثا: الواقع التعليمي والصحي

أ.الواقع التعليمي:

يعتبر التعليم ضرورة من ضروريات الحياة، لأنه يساهم في رقي المجتمع وتطوره فالإنسان غير المتعلم يسهم في تخلف مجتمعه ويؤثر فيه بصورة سلبية، فالأبوان الجاهلان لن يكونا قادرين على تعليم أبنائهما، كل هذه العبر معروفة في المجتمع ولكن هناك فئة مازالت تجهل أهمية التعليم وتتعمد تركه لأسباب واهية غير مقنعة وهذا الأمر منتشر وبشكل كبير في العالم بأسره في الوقت الحالي, وتوجد في محافظة كربلاء المقدسة ثلاث جامعات، اثنتان منها اهلية و واحدة حكومية, و164 مدرسة ثانوية و 420 مدرسة ابتدائية حسب المؤشرات الاخيرة لوزارة التخطيط و المحافظة هي بحاجة الان لما يقارب 75 مدرسة, حيث تصل اعداد الطلاب الى 90 طالبا في الصف الواحد في بعض المدارس وهناك بنايات تحتوي على ثلاث مدارس والحكومة المحلية تعمل بكل طاقاتها لتوفير الخدمات الافضل لدعم الواقع التعليمي في كربلاء المقدسة ولاجل بيان المسوى التعليمي في محافظة كربلاء نورد الجدول الاتي

جدول(25)

المستوى التعليمي لافراد الاسرة لعام 2007 كربلاء

	عين التمر	هندية	مركز كربلاء	كربلاء	العراق
امي	28.6	23	14.7	17.2	17.6
يقرا ويكتب	28.5	27	21.5	23.1	21.4
ابتدائية	33.1	29.6	30.2	30.1	29.8
متوسطة	5.3	6.1	13.6	11.4	12.7
اعدادية	2.9	6.5	9.4	8.5	8.3
دبلوم عالي	0.7	4.2	4.8	4.5	5.1
جامعي	0.8	3.5	5.5	4.9	4.9
دراسات عليا	0	0.1	0.2	0.2	0.2
اخرى	0	0	0.1	0.1	0

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة,2008,ص154.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ تقارب نسب محافظة كربلاء مع المسجلة على مستوى العراق وهذا يعكس تدني المستوى التعلمي على مستوى القطر الذي يحتاج الى النهوض بواقعة المتدني من اجل تقليل مستوى الامية وتطوير المستوى العلمي والثقافي لضمان مستقبل تنموي اقتصادي بشري .

<u>اما بالنسبة الى الواقع الصحي</u>

تتحدث اوساط شعبية واسعة في محافظة كربلاء المقدسة، ومركزها بالذات عن شكواها للمعاناة التي يواجها ابناء هذه المدينة في ميدان الواقع الصحي الراهن، ولعل من ابرزها، خصوصا بعد ان زاد عدد سكانها بشكل واضح مع الزمن إذ انها ما زالت تعتمد على مستشفى حكومي واحد بالاضافة الى مستشفى حكومي للأطفال ولقد أنشئ المستشفى الحكومي العام قبل عشرات السنين وفضلا عن تزايد أعداد سكان كربلاء فإن هذه المدينة تستقبل على مدار العام أعدادا أخرى ما يتطلب توفير عدد من المستشفيات المجهزة بأحدث الأجهزة للاستجابة لحاجة

الكثير من هؤلاء للعلاج، ومحافظة كربلاء تستقبل الكثير من الأشخاص ولم تعد مستشفى الحسين بقادرة على استيعاب هذه الأعداد وهي بحاجة لمستشفيات إضافية.

هناك الكثير مما يسجله المواطنون على واقع المستشفى الحكومي في كربلاء، مما يتعلق بالخدمات الطبية وما يثار حول الرعاية والنظافة و شحة الأدوية داخل هذا المستشفى، و تكشف مراجعة المستشفى الحكومي ليلا عن مدى الحاجة إلى تطوير المستشفيات حيث لا يوجد سوى طبيب أو اثنين وهناك عشرات المرضى ,توجد في محافظة كربلاء 7 مستشفيات و43 مؤسسة صحية و18 عيادة شعبية حسب الإحصائية الاخيرة لعام 2008-2009 للجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الصادر من وزارة التخطيط , ولاجل معرفة المؤشرات الرئيسة لقطاع الصحة نورد الجدول الاتي:

جدول (26)

مؤشرات الصحة في محافظة كربلاء للاعوام 2003-2006-2009

المؤشر	2003	2006	2009
نسمة/مستشفى	144127	150910	201463
نسمة/مركز صحي	73366	30182	25183
نسمة/قطاع	336296	301821	251829
□رير/1000 نسمة	%0.83	%0.96	%1.05
طبيب/1000 نسمة	%6.1	%5.95	%7.1
طبيب/10□رير	%6.5	%6.2	%6.77
الوفيات من الاطفال الرضع	533	-	646
عدد الولادات الطبيعية	29972	30188	30821
معدل وفيات الرضع	%2.3	2.5	2.5

المصدر:محافظة كربلاء ،الادارة المحلية،استراتيجية التنمية المحلية 2010-2014 ، ص38.

من خلال ملاحظة الدول اعلاه نلاحظ تحسن الواقع الصحي خلال 2009 عن سنة 2003 من ناحية توزيع الاسرّة لكل الف شخص وكذلك الاطباء ولكن هذا لايعني ان الواقع الصحي في كربلاء لا يعاني من المشاكل فمع زيادة السكان في المحافظة يزداد الضغط على المؤسسات الصحية والمستشفيات بصورة كبيرة جدا .

ر□عاً:البنى التحتية :هي البنية او التركيبة التحتية والاساسية , وتطلق على المنشأت والخدمات والتجهيزات التي يتحاجها المجتمع مثل وسائل المواصلات كالطرق والمطارات والسكك الحديد و وسائل الاتصالات كشبكة الهاتف والجوال والانترنيت والبريد بالاضافة الى امدادات الماء والصرف الصحي والكهرباء وغيرها .

أ: قطاع الماء والكهر□اء :

يلعب الماء دوراً رئيساً في التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية ,لأنه يدخل في جميع ميادين الحياة ويتفاوت الطلب عليه بصورة ملحوظة من بلد لأخر تبعاً لعدد السكان وأنماط التنمية الاجتماعية والاقتصادية السائدة , فهنالك اختلافات ملموسة بين البلدان المتقدمة والنامية في طلبها على المياه , والزراعة تشكل النشاط الأول الذي يستنزف النسبة الاكبر من إمدادات المياه ضمن مجموع المياه المستهلكة على مستوى العالم , يعد متوسط المسحوبات لأغراض الزراعة بنحو 69% ولإغراض الصناعة 23% والإغراض المنزلية 8%.[1]

ولاجل استعراض واقع قطاع الماء في محافظة كربلاء وتطوره سوف نستعين بالجداول الاتية التي توضح كمية الانتاج الفعلي ونسبة الشح وغيرها من المؤشرات الاخرى كما يأتي :

جدول (27)

المؤشرات الرئيسية لقطاع الماء في كربلاء للسنوات (2005-2008)

السنة / المؤشرات	2005	2006	2007	2008
1.عدد المشاريع	7	7	7	7
2.عدد المجمعات	58	74	93	102
3.نسبة الشحة	%47,8	%38,8	%14	%16,3
4.عدد المستفيدين	409200	720473	900300	1291548
5.مجموع الانتاج	180960م^3/يوم	229185 م^3/يوم	270205 م^3/يوم	346061 م^3/يوم
6. الطاقة الفعلية للانتاج	324900م^3/يوم	415000 م^3/يوم	425848 م^3/يوم	450000 م^3/يوم

المصدر: مديرية ماء كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء ، 2010.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ازدياد كميات المياه الصافية المنتجة بشكل كبير لكنه لايعني ان جميع افراد المحافظة يصلهم الماء بشكل مستمر وبنفس المستوى, علماً ان النسبة المخصصة للفرد الواحد متفاوتة ,حيث تختلف من منطقة الى اخرى وايضاً على درجة التحضر السكاني فعادة ما يكون استهلاك الحضر بالمحافظة 400 لتر/يوم للفرد الواحد والريف250 لتر/يوم . اما في الهندية فمعدل استهلاكهم اليومي 300 لتر/يوم للسكان الحضر و 250 للريف وعادة ما تقل او تزداد هذه النسبة من قبل مديرية الماء وذلك لاجل تغطية حاجة جميع المواطنين من الماء وبحسب كمية الماء المنتجة فعليا.

بالرجوع الى الجدول نلاحظ بأن عدد المستفيدين ازداد بشكل كبير لكنه أيضا يتأثر بالكثافة السكانية في المحافظة والواجب أخذها بالحسبان , علماً لو تم تشغيل جميع المشاريع والمجمعات بطاقتها التصميمية مع الأخذ بنظر الاعتبار المشاريع قيد التنفيذ فسوف يتم تغطية حاجة المحافظة الفعلية وبواقع 350 لتر/يوم للفرد الواحد ولكن نسبة الشحة تؤثر بشكل كبير في الطاقة الـفعلية .إن عملية تصفية الماء تحتاج الى مواد معينة مساعدة منها مادة الشب والكلور

[1] ابراهيم عبد الباري بدر : مصدر سابق،ص145.

وزيت الغار , وتحتاج المحافظة يومياً في ضوء الانتاج الحالي لكميات من مادة الشب بحوالي 6 طن/يوم ,ومن مادة الكلور كمسحوق 140كغم/يوم وغاز 4 قنينة سعة (1)طن/يوم ,أما كمية الغار فتحتاج اى 19000 لتر/يوم .لغرض التعرف على ايرادات قطاع الماء المستوفاة من قبل المشتركين (كاشتراكات السكنية والمحال التجارية وقطاع حكومي من تاريخ 2003/7/1 لغاية ايلول 2009 نورد الجدول الاتي :

جدول (28)

ايرادات قطاع الماء للسنوات(2003-2009)

السنة	2003/7/1	2004	2005	2006	2007	2008	ايلول 2009
الايراد	69600870	368972746	434268999	547729805	830787483	1780680317	1635000000
نسبة الزيادة%	-	430	17,7	26,11	51,6	114,3	-

المصدر: مديرية ماء كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء ، 2010.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ازدياد إيرادات الماء بشكل كبير جداً حيث ارتفعت بمعدل نمو مركب مقداره 91,2% وذلك ناجم عن الزيادة السكانية التي حصلت في المحافظة الناتجة من اسباب عديدة (مثل الزيادة السكانية الطبيعية ،العوائل المهجرة ،العوائل النازحة لاسباب امنية).وهذه الزيادة ناتجة عن تعديل فاتورة الماء والمستحصلة من الاشتراكات الموضحة ادناه للاعوام (2006,2007,2008) من خلال الجدول الاتي :

جدول (29)

اعداد الاشتراكات (التجارية ,السكنية .القطاع الحكومي)للاعوام2006-2008 .

السنة	التجاري	السكني	الحكومي	مجموع الاشتراكات
2006	3025	64980	590	68595
2007	3518	67997	607	72122
2008	3942	68323	622	72887

المصدر: مديرية ماء كربلاء المقدسة ، شعبة الاحصاء ، 2010.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ازدياد الاشتراكات بنسبة 5% في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 , 1%في سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 .ولأجل التعرف على المشاريع التي قامت بها مديرية ماء كربلاء المقدسة من عام 2005 ولغاية النصف الأول من عام 2009 فسيتم بحثها في الفصل الثالث ضمن مشاريع التنمية الاقليمية التي بلغت كلفتها بالإجماع سواء المنجزة منها والمشاريع قيد التنفيذ هو(1438,8) مليون دينار

اما بالنسبة للكهرباء

تعتمد محافظة كربلاء على المحطة الرئيسة الخاصة بتوزيع الكهرباء لعموم المحافظات لأنها لا تملك خطاً انتاجياً خاصاً بها ، ومن خلال دراسة المسح الاجتماعي والاقتصادي لأحوال الاسرة في العراق لعام 2007 تتضح كيفية توزيع الافراد بحسب اعتمادهم على مصادر الطاقة الكهربائية للوحدة السكنية كالاتي :

جدول (30)

توزيع الافراد بحسب مصدر الطاقة الكهربائية للوحدة السكنية لمحافظة كربلاء لعام 2007 %*.

المصدر	الشبكة العامة	مولدة مشتركة	مولدة خاصة	لا يوجد مصدر	اجمالي
المصدر الاول	80,2	12,8	7	0	%100
المصدر الثاني	19	44	21,9	15,1	%100

*الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق 2007.وزارة التخطيط، ص143.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان 80,2% من سكان محافظة كربلاء يعتمدون على الشبكة العامة كمصدر اول، اما بالنسبة للمصدر الثاني فقد اعتمد الافراد بنسبة 19 % فقط ،ونلاحظ ايضا تعدد مصادر توليد الطاقة الكهربائية وتنوعها ويرجع ذلك الى عدة اسباب منها:

1. تعتمد المحافظة على القطع المبرمج للكهرباء بالنسبة للشبكة العامة لمراكز المدينة .
2. وجود مولدات الديزل المشتركة للقطاع الخاص، بشكل نظامي كمصدر ثاني لتوليد الطاقة الكهربائية وبأعتراف رسمي من دائرة الكهرباء والبلدية وبساعات تشغيل (8 ساعة للصيف ، 5 ساعة للشتاء) قابلة للتغيير بحسب الظروف.

اما بالنسبة الى المؤشرات الاخرى لقطاع الكهرباء في محافظة كربلاء المقدسة , فان نسبة الطاقة المجهزة إلى الطاقة المطلوبة مقاسة بالميكا واط لعام 2009 145 اي بنسبة 31,2% اي ان هنالك نقص في تجهيز الطاقة الكهربائية 67,8% وتعكس النسبة الحالية واقع كهرباء محافظة كربلاء وهي مشكلة يعاني منها العراق ككل , اما بالنسبة الى الطاقة المباعة للافراد 60% من العدد الكلي لسكان محافظة كربلاء اما نسبة المتجاوزون على الشبكة العامة 35 % من عدد السكان الكلي ولتوضيح العدد الكلي للاشتراكات حسب المستفيدين نورد الجدول الاتي:

جدول(31)

عدد اشتراكات الكهرباء في محافظة كربلاء المقدسة خلال السنوات(2006-2008)

نوع الاشتراك	2006	2007	2008	نسبة الزيادة من(2006-2008)
منزلي	82444	85445	87762	%6,45
تجاري	8797	8912	8997	%2,27
صناعي	439	451	460	%4,78
حكومي	762	776	785	%3,01
زراعي	1107	1106	1060	%4,2-
مجموع	93549	96690	99064	%5,89

المصدر: استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014) ,مصدر سابق,ص30.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ازدياد اعداد الاشتراكات السنوية المنزلية والصناعية والحكومية والتجارية و نقصانها بالنسبة للزراعية ,ويعكس واقع حال اغلب تلك القطاعات من ناحية نسبة الزيادة فبالنسبة الى المنزلي مترافق مع عدد السكان ,اما التجاري فهو مترافق مع زيادة التجار , والصناعي كذلك , اما بالنسبة الى الزراعي فالانخفاض يعكس واقع حال ذلك القطاع وترديه وتوقف اغلب المنشآت الزراعية كما تم توضيحه في القطاع الزراعي.

ب:النقل والمواصلات

نظرا لاهمية قطاع النقل والدعم اللوجستي الذي يقدمه للانشطة الاقتصادية الاخرى كونه نشاطا مهما ومحرك للعملية الانتاجية الاقتصادية فقد تعرضت بناه التحتية ووسائط تشغيله للتدمير خلال الحروب التي امتدت على مدى ثلاث عقود من الزمن وغيرها من المشاكل التي حالت دون تطوير هذا القطاع ومن ابرز سمات قطاع النقل ما يلي[1] :

1. التاثير المباشر واليومي على حياة المواطنين ,لانه بحاجة الى التنقل لانجاز اشغاله اليومية وفعالياته الاخرى
2. العلاقة التشابكية الوثيقة لقطاع النقل مع القطاعات الاقتصادية الاخرى وتأثيره المباشر على نموها وتطورها وتأثيره المباشر على التكامل الاقتصادي للبلد , فلا يمكن للقطاعات الاخرى ان تنمو بدون بنى تحتية وخدمات مناسبة وكفوءة من قطاع النقل .
3. امتداد البنى التحتية لقطاع النقل لمسافات كبيرة , وان اغلب مشاريع القطاع تشمل اكثر من منطقة واكثر من محافظة ,لذا فأن مشاريع هذا القطاع تحتاج الى استثمارات ضخمة لغرض الانشاء والصيانة .
4. امتداد تأثير قطاع النقل والخدمات التي يقدمها الى البلدان المجاورة للعراق بصورة خاصة والى البلدان الاخرى بصورة عامة .

ولبيان اطوال الطرق الرئيسية والثانوية والريفية في محافظة كربلاء كربلاء نورد الجدول الاتي:

جدول(32)

[1] جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , مسودة قطاع النقل والاتصالات , الاصدار الثاني , اللجنة الوطنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014 ,ص4.

اطوال الطرق الرئيسية والثانوية والريفية في محافظة كربلاء 2008 كم

نوع الطرق	طول الطريق كم	
	2006	2008
رئيسي	397	466
ثانوي	65	84
ريفي	40	49
مجموع	502	599

المصدر: استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014) ,مصدر سابق,ص34.

كما ان نسبة الطرق المبلطة الى الطرق غير المبلطة 85% لغاية 2009 ولبيان الطاقة الاستيعابية لخدمات النقل نورد الجدول الاتي :

جدول (33)

مؤشر الطاقة الاستيعابية لخدمات النقل في كربلاء المقدسة

□م الكراج	الا□تيعاب التصميمي	عدد المركبات الفعلي	نوع التخصيص
كراج المخيم	315	1300	الارض مؤجرة
كراج الموحد	926	1500 ويصل الى 2150	غير مخصصة
كراج الضواحي	200	100	تابعة للبلدية
هندية اول	530	80	خاص
هندية ثاني	80	100	خاص
احياء هندية	75	140	خاص
الرجيبة	130	267	خاص
الحسينية	600	110	خاص

المصدر: محافظة كربلاء ،الادارة المحلية ،استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014),ص35.

الجدول اعلاه يرسم صورة واضحة عن واقع قطاع النقل في كربلاء ويبين الزحام الكبير في عدد المركبات الداخلة في كراجات المحافظة مما يسبب مشاكل عديدة داخل وخارج الكراج , كذلك عدم وجود اراضي تابعة الى وزارة النقل والمواصلات مما يسبب مشاكل في نزاعات الملكية وتخصيص قطع الاراضي .

ولاجل الوقوف على حجم الايرادات المتحققة من قطاع النقل والمواصلات نورد الجدول الاتي:

جدول (34)

مؤشر ايرادات قطاع النقل والمواصلات في كربلاء للاعوام 2005-2009

السنة	الايراد المتحقق دينار عراقي	النسبة المؤية
2005	103453800	-
2006	272559800	163.46
2007	575412796	111.1
2008	762254500	32.47
2009	1381689820	81.26
المجموع	3095370716	

المصدر: محافظة كربلاء ، الادارة المحلية ،استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014) ،ص35.

الجدول اعلاه يبين نسب زيادة الايرادات المتحققة في قطاع النقل والمواصلات وهي نتيجة لزيادة اعداد الزائرين الداخلين والخارجين من كربلاء المقدسة خاصة بعد عام 2003 ,يجب الاهتمام بهذا القطاع لتحقيق معدلات عالية من الايرادات من خلال بناء شبكات النقل الداعمة والرئيسة (السكك الحديد , المطارات , الطرق الدولية) .

المبحث الثالث

الواقع الاستثماري في محافظة كربلاء المقدسة

لغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة للمستثمرين لابد من التعرف اولا على القوانين والانظمة التي تنظم عمل المستثمرين الاجانب وتحدد نسب الارباح المتوقعة و ذلك من خلال التعرف على ايجابيات وسلبيات قانون الاستثمار العراقي الاخير لعام 2006

قانون الأستثمار رقم (13) لسنة 2006[1]

صيغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية المنتخبةعام 2004 وتم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول، وحددت، الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الأقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية)، وتتجلى أهمية هذا القانون بأن نصوصه تضمنت العديد من المزايا والضمانات والأعفاءات والحوافز للمستثمرين الأجانب وبالشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولا يضر بالاقتصاد العراقي، ويمكن أيجاز ابرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل القانون العربي للأستثمار رقم (62) لسنة 2002 وقانون الأستثمار الأجنبي (39) لسنة 2003، بالاتي:

- يتيح هذا القانون مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين اجانب ويعطي محفزات مغرية لذلك (الفصل الخامس المادة "15"، فقرة ثالثاً) ، حيث يمكن للهيئة الوطنية للأستثمار أن تزيد عدد سنيين الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى 15 سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من 50%.

- يلزم هذا القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين (الفصل الرابع / المادة 14/ فقرة ثامناً) وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمر الأجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والأجازات وساعات وظروف العمل وغيرها (الفصل الرابع/ المادة 14/ فقرة سادساً).

- وفق هذا القانون يلتزم المستثمر الأجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي (الفصل الرابع/ المادة 14 فقرة خامساً).

- من خلال هذا القانون يمكن توجيه الأستثمارات الأجنبية الى القطاعات أو المناطق الضرورية عن طريق تقديم حوافز واعفاءات أضافية للمستثمرين الذين يوجهون أستثماراتهم لتلك المناطق او القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الأستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الخامس/ المادة 15 فقرة أولاً وثانياً).

[1] للمزيد انظر:
ملحق رقم (1) قانون الاستثمار العراقي رقم (13) 2006.

- يهدف هذا القانون الى جلب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنمائية في العراق وتوسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للأقتصاد العراقي.

- يغطي هذا القانون جميع فروع النشاط الأقتصادي بأستثناء الفعاليات المرتبطة باستخراج وانتاج النفط والغاز وكذلك الأستثمار في قطاع المصارف وشركات التأمين، وجاء هذا الاستثناء منسجماً مع مقتضيات المصلحة الوطنية لما يمثله هذين القطاعين من أهمية كبرى في الأقتصاد العراقي.

- تتأسس بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية للأستثمار وتتولى رسم السياسات الوطنية للأستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق التعليمات والأنظمة في مجال الأستثمار كما يكون للأقاليم والمحافظات هيئات تقوم بذات المهمات في أطار من التنسيق بين جميع هذه الجهات، وتكون تلك الهيئات مسؤولة عن منح أجازات الأستثمار وفق الشروط الموضوعة في هذا القانون وكذلك العمل على تعزيز الثقة في البيئة الأستثمارية والتعرف على الفرص الأستثمارية وتحفيز الأستثمار فيها والترويج لها.

- يهدف هذا القانون الى تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم ويتم ذلك من خلال التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والمؤسسات المصرفية (الفصل الثاني/ المادة 9/ فقرة ثامناً).

أضافة الى تلك الالتزامات التي فرضها القانون (13) على المستثمرين الأجانب فأنه وفر لهم مزايا وتسهيلات وضمانات واعفاءات ومن أهمها ما يأتي:

1 – الاعفاء الضريبي لمدة (10) سنوات أبتداء من التشغيل التجاري للمشروع والاعفاء من رسوم الاستيراد لمستلزمات التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث بما في ذلك من مواد أولية ووسيطة وقطع غيار.

2- أدخال وأخراج رؤوس الأموال وعوائدها وتمكين المستثمر الأجنبي من فتح حسابات في المصارف العراقية والأجنبية.

3- الأستثمار في سوق الاوراق المالية بالأسهم والسندات وكذلك المحفظات الأستثمارية.

4- أستئجار الاراضي المخصصة للمشروع لمدة (50) سنة قابلة للتجديد ومنح حق أمتلاك الأرض في مشاريع الاسكان.

5- تمتع المستثمر الأجنبي في ميزات أضافية واردة في الاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها.

6- تحريم مصادرة أو تأميم المشروع الأستثماري بأستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.

7- الالتزام بحق المستثمر الأجنبي ببيع مشروعه كلياً او جزئياً.

يلاحظ أن هذا القانون قد وفر العديد من المزايا التي توفرها قوانين الاستثمار في الدول المجاورة مما يوفر امكانية التنافس والسعي لكسب المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على الافادة من الفرص المتاحة في العراق

ويمكن بيان الخطوط العريضة التي يمكن تسجيلها والتي توضح توجهات الدولة الاستثمارية في مرحلة ما بعد عام 2003 وهي كالآتي[1]:

1. إن هناك نيه واضحة لدى الدولة بالتوجه نـحو اقتصاد السوق المنضبط ذاتيا، وابتعاد الدولة عن ألتدخل في الحياة الاقتصادية، وذلك وفقا لمبادئ السوق الرأسمالي الحر بما يتضمنه الأمر من انضمام العراق إلى المنظمات الدولي مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكل الالتزامات التي يمكن أن تترتب على ذلك مثل قضية الخصخصة ومعالجة العجز في الموازنة العامة وكل الوصايا التي توصي بها المنظمات أعلاه.
2. بقدر تعلق الأمر بتوجهات الدولة الاستثمارية فأننا نرى إن هناك ثمة اتجاه نـحو تشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وابتعاد الدولة عن المجالات الاستثمارية واقترابها مما يعرف بدولة الخدمات وفسح المجال أمام القطاع الخاص ليكون رائد عملية الاستثمار، وإصلاح الاقتصاد.
3. سيكون دور الدولة توجيهياً، تصحيحياً، بحيث تكون الدولة راعية لقطاع خاص قوي وذلك من خلال جملة من الإجراءات والقوانين الراعية له، من جهة أخرى ستكون الدولة حامية للطبقات الأقل حظا في الحصول على الدخل باستخدام أدوات اقتصادية مستحدثة كنظام الدفع النقدي بدلا عن العيني.
4. سيكون الاستثمار متاحا للمستثمر الخاص سواء أكان محليا أم أجنبيا وفي اغلب القطاعات بما فيها الإستراتيجية، كذلك فان ثمة بوادر لتشجيع الاستثمار الأجنبي سواء المباشر أم غير المباشر.
5. ستعمد الدولة إلى تقليل الاستثمار الحكومي مقابل زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وبالمقابل ستتجه الدولة إلى توفير البيئة الملائمة للاستثمار في القطاع الخاص مثل القوانين الحامية للاستثمار وتوفير مبادرات إنشاء المصارف التي تعمل وفق أسس سوقية كذلك احترام السعر الحقيقي للسلع داخل الاقتصاد المحلي مع تقليل الدعم الحكومي المعرقل لنمو القطاع الخاص.

ولاجل التعرف على الواقع الاستثماري في محافظة كربلاء المقدسة وكيف استفادت من القانون اعلاه نورد الجدول الاتي الذي بين عدد الاجازات الممنوحة للاستثمار والبالغة 25 فرصة خلال عام 2010موزعة على القطاعات الاقتصادية كالاتي:

جدول (35)
الاجازات الممنوحة للاستثمار في كربلاء المقدسة(2010)

[1] ميثم لعيبي إسماعيل، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003(قراءة في الدستور والموازنة العامة) من الانترنيت www.mohiv.gov.iq

القطاع	عدد المشاريع	الاهمية النسبية%
كني	7	%28
زراعي	5	%20
صناعي	7	%28
ياحي	4	%16
تجاري	1	%4
صحي	1	%4
مجموع	25	100

المصدر : هيئة استثمار كربلاء المقدسة ,الدائرة الاقتصادية ,كربلاء,2010.

اما بالنسبة الى حجم راس المال المستثمر في المشاريع اعلاه فيقدر باكثر من(2) مليار دولار أمريكي ,ويوفر فرصة عمل بمقدار(3500) عامل من ابناء محافظة كربلاء المقدسة مما يساعد في القضاء على البطالة في المحافظة .

والشكل الاتي يوضح بعض الفرص الاستثمارية في محافظة كربلاء المقدسة

شكل(9)

بعض الفرص الاستثمارية في محافظة كربلاء المقدسة لسنة 2010

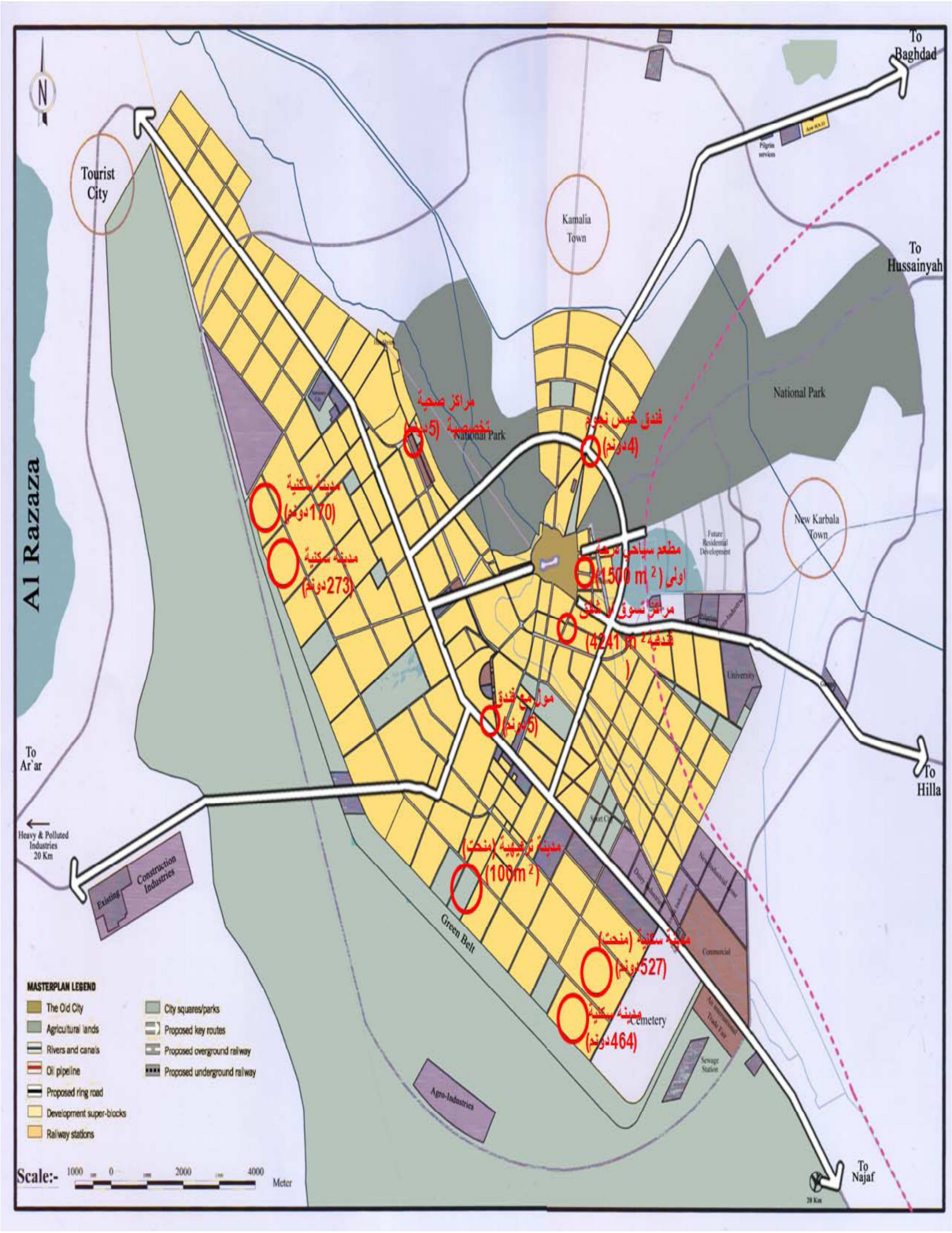

وهنالك اكثر من(60) طلب مقدم الى هيئة استثمار كربلاء وغير ممنوحة وهي الى الان وهي كالاتي:

جدول(36)
الطلبات المقدمة للاستثمار والغير ممنوحة بانتظار الموافقة عليها

القطاع	عدد المشاريع	الاهمية النسبية%
صناعي	13	%21.6
زراعي	11	%18.3
ياحي	17	%28.4
تجاري	1	%1.66
صحي	2	%3.3
كني	12	%20
خدمي	2	%3.3
نقل	2	%3.3
اتصالات	1	%1.66
مجموع	60	100

المصدر : هيئة استثمار كربلاء المقدسة ,الدائرة الاقتصادية ,كربلاء,2010.

والسبب في عدم المنح هو وجود نقاط الضعف والتي تحد من زيادة حجم الاستثمار وهي كالاتي[1]:

1. عدم التمكن من تسليم الاراضي المعدة للاستثمار للمستثمرين وذلك بسبب تعارض قوانين الدولة الخاصة بتخصيص الاراضي المعدة للاستثمار قانون الاستثمار رقم (13) لعام 2006
2. تقادم وتهالك بعض البنى التحتية وخاصة الطاقة الكهربائية المجهزة وعدم اكتمال مشاريع المياه والصرف الصحي .
3. تاخر اقرار التصميم الاساس للمدينة لغاية ايلول 2009 والاعتماد على تصميم سنة 1990.
4. التاخر في تنفيذ مشاريع التنمية لكافة القطاعات السكني والصناعي والزراعي والسياحي والبنى التحتية والخدمات .
5. استيراد المنتجات الزراعية من الخارج بسعر اقل من كلف انتاجها محليا يؤدي الى عدم تمكن من المنافسة وعزوف المستثمرين من الاستثمار في القطاع الزراعي .
6. عدم وجود الحماية الكمركية على المنتجات الصناعية المستوردة يقلل من امكانية الاستثمار في القطاع الصناعي بسبب رخص السلع المستوردة وخاصة ذات المناشئ الرديئة .
7. تأخر وقدم الية العمل في القطاع المصرفي وعدم وجود سوق مالية متطورة .

انصب الاهتمام الرئيسي على القطاعات المهمة في محافظة كربلاء المقدسة والتي بحاجة الى الاستثمار بسبب ما تملكه تلك القطاعات من مقومات و اهمية نسبية كـ(القطاع

[1] المصدر: محافظة كربلاء المقدسة ، الادارة المحلية، استراتيجية التنمية المحلية(2010-2014) ,ص170.

السياحي ، الصناعي، السكني و الزراعي) وايضا لاجل تطوير تلك القطاعات من واقعها المتردي والقضاء على اهم المشكلات التي يعانيها .

ويحتل قطاع السياحة اهمية كبيرة بسبب زيادة الطلب على المرافق السياحية وبخاصة السياحة الدينية .

ويرى الباحث ضرورة ان تلعب الحكومة المحلية دور اكبر في توفير الامكانيات الضرورية لاحتضان المستثمرين وتسهيل الاجراءات الادارية والمالية اللازمة للشروع في تنفيذ تلك المشاريع من اجل النهوض بواقع المدينة التي عانت من الاهمال والتخلف لسنين طويلة .

الفصل الثاني

واقع مدينة كربلاء

(اقتصادياً، اجتماعياً، استثمارياً)

الفصل الثالث

التنمية الإقليمية في محافظة كربلاء المقدسة

الفصل الثالث

التنمية الإقليمية في محافظة كربلاء المقدسة

المبحث الأول

نظرة عامة على خطط التنمية قبل 2003 وبعدها

وآلية تحديد التخصيصات الإستثمارية

مقدمة

مرّ العراق بأكثر من مرحلة انتقالية أدت الى تغيير الأسس التي تستند عليها الدولة في اعداد وتنفيذ الخطط الاقتصادية الشاملة وترافقت هذه التغيرات مع تغير النظرة لتلك الخطط في ضوء تحديد أهدافها والعمل على تحقيق تلك الأهداف ،بالنظر الى التخلف الكبير الذي أصاب البلد من السياسات السابقة ذات الطابع العسكري حيث كانت تخصيصات الدفاع بنسبة 80 % من ميزانية الدولة خلال الفترات التي سبقت الحرب ،وغيرها من الأسباب التي جعلت من العراق ذو بنية تحتية ضعيفة جدا تحتاج إلى ان تنمو بواقعها وهو ما شهدته السنين التي أعقبت عام 2003 من زيادة مبالغ الميزانية والتركيز على البنية الأساسية بشكل كبير بكل مبانيها ، حيث تحددت أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية الجديدة في ضوء هذه الأسباب وايضا حصل هنالك تغيير في الية تحديد التخصيصات السنوية باعتمادها على نسبة المحرومية وخط الفقر بالاضافة الى عدد السكان .

أولا: الخطط المركزية قبل وبعد 2003

في سنة 1959 تم تأسيس وزارة التخطيط ومجلس التخطيط وانيطت بالوزارة مهمة إعداد الخطط الاقتصادية لأعمار العراق وكذلك إعداد الدراسات والبحوث لمشاريع مستقبلية للتطوير الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،وفور تشكيل الوزارة تمت المباشرة بأعداد الخطة الاقتصادية الأولى لعام 1960 وكانت أهداف الخطة طموحة بحيث ترجمت أهدافها بكل مضامينها وبالرغم من الإمكانيات المالية المحدودة وفقر المعلومات الإحصائية المتوفرة فقد تم تجاوز كل هذه المعوقات وإعداد خطة علمية معتمدة على الإمكانيات الوطنية المتاحة.

وقد اعتمدت مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ ، تعني المركزية ((تركز سلطة اتخاذ القرارات في رأس الهرم التنظيمي الإداري الاعلى، وتركز معظم الصلاحيات بأيدي السلطة المركزية في العاصمة منطلقين بذلك من مبدأ تزايد الكفاءة والفعالية من خلال تركز اتخاذ القرارات بهيئات محدودة بصلاحيات واسعة)). ويمكن وصف ذلك بخاصيتين أساسيتين هما.

أ. تركيز صلاحية اتخاذ القرار النهائي بايدي الدولة وهذا ساري المفعول على الأقاليم وممثليها إذ لا تملك هذه الأقاليم حق التصرف الذاتي دون الرجوع الى المركز.
ان جميع الموظفين العاملين يخضعون لما يسمى بالتدرج الهرمي الذي يقتضي ضرورة رجوع كل مستوى من المستويات الى المستوى الاعلى للصلاحيات كافة في اتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية كاملة[1].

اما بالنسبة للامركزية فهي أسلوبا من أساليب توزيع الوظيفة بين المركز والهيئات المحلية، وهي تعني نقل الصلاحيات في شؤون التخطيط والموارد وتخصيصاتها من المركز

الى الوحدات المحلية، وفي جميع الحالات يحتفظ المركز بحق الرقابة والمراجعة والتوجيه،وقد تكون اللامركزية محدودة المجال او واسعة المجال وذلك يعتمد على شكل ورغبة المركز في التخلي عن بعض المسؤوليات للهيئات المحلية المختلفة، وهذه تختلف من بلد الى اخر طبقا للخصوصية وظروف كل دولة، وبصورة عامة فان مشاركة المجتمع المدني هو العنصر الرئيس الذي يميز اللامركزية، وان العنصر الديمقراطي من هذا يقود الى الفعالية والكفاءة الضرورية للتخطيط المحلي[2]. كما تم توزيع مشاريع الخطة على القطاعات الرئيسية وهي :

1. القطاع الزراعي وتتضمن (مشاريع الري ،البزل ،إقامة السدود ومسح الأراضي وإصلاحها تمهيدا لتوزيعها على الفلاحين تنفيذا لقانون الإصلاح الزراعي .
2. القطاع الصناعي :تتضمن مشاريع تطوير الصناعة وخاصة الصناعة النفطية والغذائية.
3. قطاع الإسكان والمباني :تتضمن مشاريع إنشاء المباني لدوائر الدولة ،وكذلك إقامة المجمعات السكنية وتهيئة ومسح الأراضي وتوزيعها على المواطنين .

[1] آمنة حسين صبري: اللامركزية في التخطيط دراسة في تقييم التخطيط على المستوى المحلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في التخطيط الحضري والاقليمي,جامعة بغداد ،2005،ص23.
[2] امنة حسين صبري :مصدر سابق،ص24.

قطاع الخدمات :التربية والتعليم والصحة ومشاريع الماء والكهرباء ، وقد أعطت أهمية كبيرة لقطاع الصحة والتعليم والتربية خاصة في المناطق الريفية شمالا وجنوبا.

ولقد أضيفت بعد ذلك إلى هذه الخطة نتائج الاتفاقية العراقية السوفيتية عند توقيعها في السبعينات ولكن هذه الخطة الاقتصادية الشاملة ، التي كانت بمثابة الحجر الأساس لبناء عراق مزدهر متقدم لم تستمر طويلا ، بحيث ان المعدات والأجهزة والمعامل التي جهزت بموجب الاتفاقية العراقية السوفيتية بقيت الى ان علاها الصدأ .

والحقيقة ان سياسة التخطيط قد انتهت بعد التغيرات السياسية التي حصلت عام 1963 ولم تبقى وزارة التخطيط ألا واجهة إعلامية للسلطة وقد تم تهميشها تدريجيا لحين إلغاءها بعد عام 1991. ونتيجة لطبيعة النظام العسكرية والحروب الخارجية التي شنها أدى ذلك الى تجميد خطط وبرامج التنمية بما فيها الخاصة بالخدمات العامة والصحة والتعليم والإسكان وتخلف

القطاع الصناعي والزراعي والقطاعات الاخرى وأخذت معدلات الإنفاق العسكري بالازدياد حيث ارتفعت من 3.1% من ايرادات النفط عام 1975 الى نسبة 257.5% عام 1984 واستمرت بالازدياد للسنوات التي تلتها مما اضطرت الدولة لتغطية هذه النفقات من القروض الخارجية وسحب معظم احتياطي العملات الأجنبية المتراكمة لدى البنك المركزي التي تقدر بحوالي (35) مليار دولار ،إضافة الى الخسائر التي ترتبت عن تراجع انتاج النفط وتصديره ، ديون خارجية بحوالي (120) مليار دولار وفرض حصار اقتصادي تم بموجبه وضع صادرات النفط تحت وصاية الأمم المتحدة لتسديد تعويضات حرب الكويت وتمويل الإنفاق على مذكرة النفط مقابل الغذاء .

ان هذه التداعيات أوصلت الاقتصاد العراقي الى الدرجة الدنيا واقل ما يوصف به (عبارة عن كتلة نقدية تضخمية هائلة) وبدلا من أن تعالج الدولة حالة التضخم بأسلوب اقتصادي علمي ألا إنها لجأت الى إصدار عملة ورقية وبكميات كبيرة وبدون ضوابط بحيث قدرت هذه الكتلة ما بين 4-5 تريليون دينار عراقي بحيث أصبحت قيمة الدينار العراقي 0.1 من الفلس وبعد واستمرت هذه الاوضاع لغاية 9 نيسان سنة 2003 وما أصاب العراق من دمار لمشاريع البنية التحتية والمشاريع الأخرى وكذلك ما ورثناه من تخلف كبير في جميع القطاعات[1]، مما يتطلب وضع خطة اقتصادية شاملة تعالج الأمور الآتية[2] :

1. سياسات التنمية القطاعية :تشمل جميع قطاعات النفط والزراعة والصناعة وإعادة تأهيل البنية التحتية في القطاعات الأساسية (الكهرباء ،الماء،النقل والمواصلات والإسكان) وان جميع هذه القطاعات تعاني من مشاكل كبيرة في البنى التحتية والفنية والتنظيمية وغير قادرة على سد الحد الأدنى من احتياجات الشعب العراقي.

[1] ابراهيم حسن:التخطيط الاقتصادي في العراق,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية،ضمن اوراق المؤتمر العلمي لإعداد الخطة الخمسية لعام 2007،ص4.

[2] احمد خليل الحسيني:تقييم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة اعمار العراق،مجلة كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل ،ع1 ،2009،ص9.

أ. قطاع النفط : يعتمد العراق اعتماداً شديداً على عوائد النفط الخام كمصدر تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،يبلغ الإنتاج الحالي من النفط(2.48)

مليون برميل في شباط عام(2006) حيث يمتلك العراق ثاني اكبر مخزون في العالم مقداره (112)مليار .

ب. القطاع الزراعي :يعد قطاع الزراعة احد القطاعات الجديرة بالاهتمام في اي خطة مستقبلية فمن شأنه المساعدة في توفير قدر كبير من النقد الأجنبي وتكمن أهمية هذا القطاع في قدرته على المساهمة في تكوين الناتج المحلي اذا ما توافرت له مستلزمات تطويره ، بما يعادل 40% من الناتج المحلي . وقد تدهور هذا القطاع بشكل كبير وبسبب النقص في المدخلات الزراعية الضرورية ونقص الخدمات المساعدة أصبحت بنيته التحتية محطمة وخاصة شبكة الري وقد زادت احداث عام 2003 من حدة هذا الوضع من خلال تهدم او فقدان معدات الإنتاج الزراعي التي تملكها الدولة ام القطاع الخاص.وتأسيسا على ذلك ينبغي ان تركز اهداف التنمية المستقبلية على زيادة الإنتاج للمحاصيل الإستراتيجية (القمح،الشعير،الذرة والرز) لتحقيق الامن الغذائي .

ت. قطاع الصناعة التحويلية : يمكن القول بأن هناك حاجة الى تأهيل قوة العمل الصناعية إذ ترعرع جيل جديد بأكمله خلال سنوات الحرب ونما خبرة تقنية بسبب طول فترة الخدمة العسكرية وحرمانهم من التدريب اللازم في موقع العمل ، والحاجة الى تنويع هيكل الإنتاج الصناعي مع ضمان مستوى مرتفع من علاقات التكامل بين مختلف فروع الهيكل الصناعي ، وكذلك تطوير عدد محدود من الصناعات الموجهة للتصدير وتطبيق برنامج جيد التصميم لخصخصة معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم .

2. اعادة تأهيل البنية التحتية : وتشمل: (قطاع الكهرباء، قطاع المياه والصرف الصحي ،قطاع النقل والمواصلات ،قطاع الإسكان).

ثانياً : أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية المركزية والاقليمية .

لا يوجد هنالك تعارض بين أهداف التنمية الوطنية و المحلية ،فلقد أعدت الخطة 2007-2010 على أساس تقييم المشاكل التي يعاني منها العراق حالياً ،بصورة شاملة والمحافظات بصورة جزئية والتي تحتاج إلى تنمية اقتصادية اجتماعية شاملة ولغرض توضيح أهداف الخطة الوطنية بشكل ملخص نورد النقاط الآتية:

1. النهوض بمعدلات النمو تحقيقاً للرفاه الاقتصادي والاجتماعي ،بالإضافة الى تحسين نوعية الحياة وما يتعلق بالخدمات الأساسية للموطنين كالصحة والتربية والنقل والكهرباء والخدمات البلدية الاخرى وغيرها .
2. ضرورة تفعيل وفسح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في المجالات التي يجب ان لا تدخل الدولة فيها كمنافس ولكن تمثل دور الرقيب والداعم والمشجع والموجه .

3. التركيز على اهمية إرساء دعائم القانون والعدالة بما يحقق الثقة ويضع الاطر والحسابات للحكم والتحكيم ضرورة اخرى لابد ان تراعيها الخطة الخمسية .
4. اهمية برامج التدريب والتأهيل والتطوير ولمختلف قطاعات الوزارة والجهات غير المرتبطة بوزارة في بغداد والمحافظات .
5. إعطاء التنمية المكانية المحلية وتنمية الأقاليم والمحافظات أهمية بالغة من خلال تمكينهم من رسم اتجاهات التخطيط والتنمية وتحديد الأولويات وقياس الإمكانات .
6. تحديد الاستهلاك والاستثمار والسكان والقوى العاملة باعتبار أن ذلك سيؤثر باتجاه برامج التشغيل [1].

وبغض النظر عن الجوانب الفنية للخطط المحلية فأن أهداف الأخيرة تحدد في ضوء الأهداف العامة للتنمية الوطنية وتكون معدة قبل فترة تنفيذها بسنة تقريبا ،حيث أكدت وزارة التخطيط على تنفيذ إستراتيجية تطوير المحافظات المعدة سابقاً فضلاً عن تعديل وتحديث التصاميم الأساسية للوحدات الإدارية وإعطائها الأولوية في موازنة تنمية الأقاليم [2].

ولغرض توضيح توجهات الدولة الاستثمارية في دستور العراق الجديد اوضح ميثم لعيبي مقارنة بين دستور العراق الجديد ودستور 1968 المؤقت وذلك فيما يتعلق بتلك القضايا التي جاءت في الدستورين وذات المساس المباشر بتنظيم الأحوال الاقتصادية مع التركيز على قضية الاستثمار، وذلك من خلال الجدول الاتي:

[1] رافع العيساوي :أهداف إستراتيجية التنمية الوطنية ،في مؤتمر مناقشة الخطة الخمسية للأعوام 2010_2014.وكالة الإنباء الوطنية بالتعاون مع وزارة التخطيط .20/مايو/2009. www.wna-news.com

[2] وزارة التخطيط: التخطيط يؤكد على تنفيذ إستراتيجية تطوير المحافظات مقالة منشورة بالوزارة .2009/12/17. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

جدول (37)

مقارنة بين الدستور الجديد والدستور المؤقت لعام 1968

الدستور الجديد (الدائم)2005	الدستور المؤقت 1968
المادة 112 ثانيا" تشير إلى:... معتمدة على احدث تقنيات مبادئ السوق، وتشجيع الاستثمار.	تشير المادة12 من الباب الثاني :يهدف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الاشتراكية
المادة 111: إ النفط والغاز هي ملك كل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات.	تشير المادة 14 من الباب الثاني : الثروات الطبيعية ملك الدولة.
تشير المادة 25 إلى: تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته. وتوضح المادة 26 الأتي: تكفل الدولة تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانو.	تشير المادة 15 الباب الثاني : يستخدم رأس المال في خدمة الاقتصاد القومي على أ لا يتعارض استخدامه مع الخير العام للشعب.
المادة 23 أولا: إ الملكية الخاصة مصونة ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها.	تشير المادة 17 من الباب الثاني: الملكية الخاصة مصونة وينظم القانو أداء وظيفتها الاجتماعية.
المادة 23 ثانيا: لا يجوز نزع الملكية إلا لإغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل. كذلك المادة 23 ثالثا: للعراقي حق التملك في أي مكا في العراق.	تشير المادة 18 من نفس الباب: يعين القانو الحد الأعلى للملكية الزراعية ويؤول للدولة ما زاد على الحد الأعلى.
المادة 34 رابعا": التعليم الخاص والأهلي مكفول وينظم بقانو.	تقول المادة 35 من الباب الثاني: التعليم حق للعراقيين جميعا تكفله الدولة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية.
المادة 31 ثانيا : للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات ومستوصفات أو دور العلاج الخاصة...	كذلك تضيف المادة 37 من ذات الباب: الرعاية الصحية حق تكفله الدولة بإنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية.

المصدر: ميثم لعيبي اسماعيل :توجهات الاستثمار في الاقتصا العراقي بعد نيسان 2003(قراءة في الدستور والموازنة،2009،ص5.

ومن خلال الجدول اعلاه يمكن توضيح أهم معالم التوجهات التي سيسير عليها الاقتصا العراقي المستقبلي، حيث لاحظنا إن ثمة تغيرات واضحة في التوجهات التي كان يسير عليها العراق قبل 2003، وبين توجهات الاستثمار في عراق اليوم والتي أخذت تتشكل بصورة تدريجية بعد نيسان 2003 إلى أن تبلورت بشكلها النهائي في الدستور الدائم وهي كالاتي:

1- تحول النظام الاقتصا ي من الاشتراكية إلى الرأسمالية.

ثمة تحول مهم في الهدف الذي سيسعى الاستثمار إلى تحقيقه وذلك على المستوى القومي وهذا الهدف سيتمثل بالتحرك نحو اقتصاديات السوق الرأسمالي الحر المنضبط ذاتيا عن طريق آليات العرض والطلب مقابل تقليور الدولة في التدخل بالحياة الاقتصادية (الاعتماد على احدث تقنيات مبادئ السوق- المادة 109 ثانيا

2- تحول الثروات الاقتصادية، من ملكية الدولة إلى ملكية الشعب

ينظر الدستور العراقي الدائم إلى موضوع ملكية الثروات الطبيعية الرئيسية (النفط والغاز) نظرة مغايرة لنظرةستور 1968، حيث إن الدستور الجديد يشير إلى إن النفط والغاز هي ملك للشعب - المادة 108- في حين إن الثروات الرئيسة كانت ملك للدولة وهذا يعني إن هناك تغيرا في نظرة الدولة إلى الملكية،من ملكية الدولة إلى الأفراد وكأنما يحاول الدستور إن يقدم لنا مقدمات عن التحول من نظام اقتصادي شمولي إلى نظام اقتصادي يقترب من الأنظمة الفردية، كذلك فان الأمر يعني الابتعاد عن سيطرة الدولة على الموارد والحياة الاقتصادية والاقتراب من نظام اقتصادي قائم على المبادرة الفردية وإتاحة قوى السوق لتأخذ الحيز الأكبر في المساهمة في تخصيص الموارد.

3- تحول الاستثمار وفقاً لاقتصاد السوق.

عالج الدستور قضية الاستثمار في الدستور الدائم بطريقة مغايرة لدستور 1968، حيث أشار الدستور الجديد إلى عبارة (تكفل الدولة إصلاح الاقتصاد العراقي وفق أسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل مواردهه وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

إن تحليل هذه المادة يعني إن الدولة عازمة على إن يكون الاستثمار لكامل الموارد العراقية وفق أسس اقتصاد السوق، بكلمات أخرى فأن الدولة لن تقوم هي بعملية الاستثمار بشكل رئيسي بل إن هذه المهمة ستكون مكفولة للقطاع الخاص بحيث سيكونور الدولة هوور الداعم للاستثمار والذي سيتم من خلال القطاع الخاص- وليسور القائم بالاستثمار.

4- الاستثمار المحلي والأجنبي، مباح.

هناك إشارة قد تبدو غير واضحة في الدستور الجديد وهذه تتعلق بالاستثمار في القطاعات المختلفة (تكفل الدولة تشجيع الاستثمار في القطاعات المختلفة -المادة 26) وهذا يعني انه ليست هناك موانعستورية من الاستثمار في كل القطاعات بما فيها الإستراتيجية، كذلك فأن ليس هناك موانعستورية من الاستثمار سواء أكان هذا الاستثمار محلي أم اجنبي، بكلمات أخرى فأنه لا مانع من القيام بالاستثمار الأجنبي في الاقتصاد العراقي المستقبلي، وسواء كان الاستثمار الأجنبي مباشرا" أم غير مباشر.

5- القطاع الخاص، رائد عملية الإصلاح الاقتصادي.

ركز الدستور على قضية هامة هي□ور القطاع الخاص في القيام بإصلاح الاقتصا□ العراقي، إن هذه القضية هي على□رجة هامة فيما يتعلق بتوجهات الاستثمار وذلك من عدة وجوه[1]:

أ. إ□خال مصطلح جديد فيه مصطلح الإصلاح الاقتصا□ي وهو واحد من تلك المفاهيم الجديدة التي أتت مع الغرب من خلال منظماته المعروفة مثل صندوق النقد الأجنبي أو البنك الدولي وغيرها، وهو من تلك المفاهيم ذات العلاقة باقتصا□ السوق المعتمد على القطاع الخاص.

ب. إن الدولة ستكون كافلة لتشجيع القطاع الخاص وتنميته، وهذه الكفالة تدل على□ور اكبر للقطاع الخاص خصوصا إنها أتت في فقرة تدل في مجملها على إصلاح الاقتصا□ العراقي من خلال أسس السوق، (تكفل الدولة إصلاح الاقتصا□ العراقي وفق أسس اقتصا□ية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موار□ه وتنويع مصا□ره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته).

ت. ثمة فقرتان جديدتان هما إضافة نوعية في مجال الملكية والاستثمار جاءت واحدة فيما يتعلق بالتعليم (التعليم الخاص والأهلي مكفول وينضم بقانون).والأخرى في مجال الصحة (للأفرا□ والهيئات إنشاء المستشفيات ومستوصفات أو□ور العلاج الخاصة.) وكلاهما تدلان على معنى واحد هو إتاحة الفرصة بشكل اكبر للقطاع الخاص.

ثالثاً :الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونسبة الإنفاق الاستثماري :

تعتمد الحكومة العراقية في أعدا□ موازناتها على تصدير النفط الخام بشكل أساسي ،وتشكل الميزانية المجال الذي من خلاله تتحرك وتنفذ المشاريع وخطط التنمية الاقتصا□ية،وقد اختلفت بشكل كبير عما كانت عليه سابقاً قبل عام 2003 فلقد أقرت الحكومة المؤقتة وقتها ميزانيتها السنوية في وقت كانت به الأوضاع الأمنية غير مستقرة نسبياً[2] ،ولاجل بيان الناتج المحلي الاجمالي وحجم الانفاق الاستثماري للدولة نور□ الجدول الاتي :

[1] ميثم لعيبي اسماعيل :توجهات الاستثمار في الاقتصا□ العراقي بعد نيسان 2003(قراءة في الدستور والموازنة،مصدرسابق،ص6.

[2] الميزانية العامة للدولة :وزارة التخطيط/وزارة المالية ، ميزانية عام 2004 ,تشرين الثاني ،2003.

جدول (38)

الإنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي للفترة 2004-2008 مليون دينار

السنوات	الإنفاق الاستثماري مع المصروف من المنح الأجنبية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الأهمية النسبية %
2004	5697551.0	47958545.0	11.9
2005	6856426.8	64000065.0	10.7
2006	6570834.9	95587954.0	6.9
2007	8024431.0	107828462.0	7.5
2008	20753935.0	155635503.6	13.3
المجموع	47903178.7	471010529.6	10.17

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/دائرة الاستثمار الحكومي :تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت للفترة 2004-2008 ،ورقة مقدمة الى المؤتمر الاول لاعداد الخطة الخمسية (2010-2014) ،بغداد، 2009،ص5.

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ التحسن الملحوظ على نسبة الانفاق الاستثماري للناتج المحلي الاجمالي خلال العام 2008 الا انها اقل بكثير من المعدلات اللازمة لتحقيق معدل النمو المستهدف ،حيث لازالت هذه المعدلات بعيدة جدا عن المعدلات المطلوبة تحقيقها ، والجدول يبين الاستثمارات الحكومية المتحققة خلال الفترة 2004-2008 بلغ حوالي (47903178.7)مليون دينار في حين بلغ المصروف الفعلي لنفس تلك الفترة حوالي(29460053) مليون دينار ونسبة تنفيذ قدرها(43.8%).

ولاجل بيان معدلات النمو للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي للسنوات 2004-2008 وبالاعتماد على بيانات الجدول (39) نورد الجدول الاتي :

جدول(39)

معدلات النمو السنوية للتخصيصات الاستثمارية والناتج المحلي الاجمالي 2004-2008

السنوات	التتخصيصات الاستثمارية		معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي %
	الزيادة السنوية مليار دينار	معدل النمو السنوي %	
2005-2004	+379.3	6.6	4.4
2006-2005	+6046.1	98.6	10.2
2007-2006	+546.1	4.5	0.4
2008-2007	17764.3	139.6	10.7

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/دائرة الاستثمار الحكومي :تحليل مستوى الإنفاق الاستثماري وعلاقته بالناتج المحلي الاجمالي وتكوين راس المال الثابت للفترة 2004-2008 مصدر سابق،ص6.

يبدو التذبذب واضحا في معدلات نمو الاستثمارات وهو ما يؤشر وجه اخر من اوجه الخلل في السياسة الاستثمارية التي يتم اعتمادها بعيدا عن المنهج العلمي وربطها بدرجة اكبر بالمتغيرات الخارجية المحيطة بها وهو ما يعكسه نسبة تنفيذ الفعلية للتخصيصات الاستثمارية

والبالغة(43.8%) والمفترض ان تكون 100% لغرض تحقيق اهداف الخطة ،ويقصد بالمتغيرات الخارجية الحالة التي يعيشها العراق (الامنية ، الاقتصادية ،الاجتماعية) والنزاعات التي تحدث على الملكية بين الوزارات والخاصة بالاراضي المقترح اقامة المشاريع عليها.

رابعا:آلية تحديد التخصيصات السنوية :

إن السلطة الاتحادية مسئولة عن إعداد الموازنة العامة للدولة الاتحادية بقسميها الاستثماري والجاري اي الموازنة لعموم الدولة الاتحادية التي تضم نفقات وإيرادات كافة الوزارات والإدارات والأقاليم والمحافظات التي لم تنتظم في اقليم بموجب طرق اعداد الموازنة، وهذا ما نلاحظ تحقيقه في مقومات التخطيط المالي التي جاءت في بنود الدستور العراقي حيث نصت المادة (ثالثاً-121 تخصص للأقاليم حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحادياً تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها مع الأخذ بعين الاعتبار موارد ها وحاجاتها ونسبة السكان فيها) ،اي بمعنى يتم التخصيص المالي للأقاليم والمحافظات مرتكزا على الأسس التالية[1]:

1. الحاجة الفعلية من التخصيصات المالية لتغطية الإنفاق الجاري والاستثماري في ضوء الخطط المعتمدة لتنفيذ الأهداف المطلوبة وحسب نسبة السكان ضمن الإقليم.
2. تخمين الموارد التي يقوم الإقليم والمحافظة بالتخطيط لجبايتها وتحويلها عند تحققها للخزينة الاتحادية لتمويل الموازنة العامة لتغطية الإنفاق في كافة الأقاليم ، ان هذا الأسلوب يوفر للسلطة الاتحادية القدرة في تمويل الموازنة لتغطية الإنفاق حسب الأولويات الوطنية التي تمكنها في بناء القوات المسلحة ومساندتها ،وتمويل المشاريع الاستثمارية حسب التوزيع الجغرافي للنهوض بالأقاليم والمحافظات التي عانت من درجة المحرومية العالية للوصول بها الى المستوى المرغوب من الازدهار والتنمية الاجتماعية
3. تقوم الحكومة بإدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية على أن توزع وارداتها بشكل منصف يتناسب مع التوزيع السكاني في جميع أنحاء البلاد ، بما يؤمن التنمية المتوازنة للمناطق المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار المناطق المتضررة وتخصيص حصة اضافية لها تضاف للتخصيص .

واحد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار السكان واهميته النسبية في كل محافظة ،اذ ان هذا المعيار يقدم الى حد كبير الحاجة الفعلية من الاستثمارات بأعتبار ان الانسان هو الغاية النهائية لكل جهد تنموي وبالتالي فانه كلما زاد عدد سكان الاقليم او المحافظة ارتفعت الحاجة الى مزيد من الاستثمارات ، ويبقى هذا الامر مرهون الى حد كبير بتوجهات الدولة واهدافها المستقبلية التي تبغي تحقيقها من خلال السياسة الاستثمارية التي يجري تنفيذها ،فحتى الاقاليم القليلة السكان ربما تحصل على نسبة مهمة من التخصيصات لاعتبارات تحقيق التوازن المكاني وتنمية المناطق المخلخلة سكانيا او المناطق الريفية ، الا ان معيار السكان لوحده غير كافي لتحقيق الموازنة المكانية وان الاعتماد على نسبة المحرومية التي تعاني منها المحافظات العراقية في توزيع التخصيصات السنوية افضل، وكان من المؤمل ان يتم اعتماده في

[1] غازي العبودي:التخطيط المالي للنظام الفدرالي الجديد في العراق،وزارة التخطيط ،2008.

الخطة (2007-2010) بيد ان□رجة المحرومية لم تعتمد في تخصيصات المحافظات منذ بداية العمل في تخصيصات تنمية الاقاليم لعام 2006 ولغاية 2009 بل اعتمد فقط على عد□ السكان المسجل في البطاقة التموينة[1] .

ولبيان مستوى المحرومية أجريت مسوحات تفصيلية من قبل الجهاز المركزي للاحصاء للاحوال المعيشية للسكان في المحافظات وبالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ونتج عن هذا المسح□راسة متكاملة لمستويات المحرومية في المحافظات العراقية ،نور□ الجدول و الشكل الاتي:

جدول(40)

نسبة الحرمان في المحافظات العراقية 2008

المؤشر	نينوى	كركوك	صلاح الدين	□يالى	الانبار	بغدا□	واسط	بابل	كربلاء	النجف	الديوانية	المثنى	ميسان	ذي قار	البصرة	□هوك	اربيل	سليمانية
نسبة الحرمان	28	19	28	45	40	19	40	53	43	36	50	55	30	49	27	28	13	28

المصدر:جمهورية العراق ،وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ،قطاع التنمية المكانية واقع وتحديات التنمية المكانية ،لجنة التنمية المكانية مسو□ة ورقة واقع وتحديات التنمية المكانية، تشرين الثاني ،2009,ص4.

شكل (10)

نسبة الحرمان في المحافظات

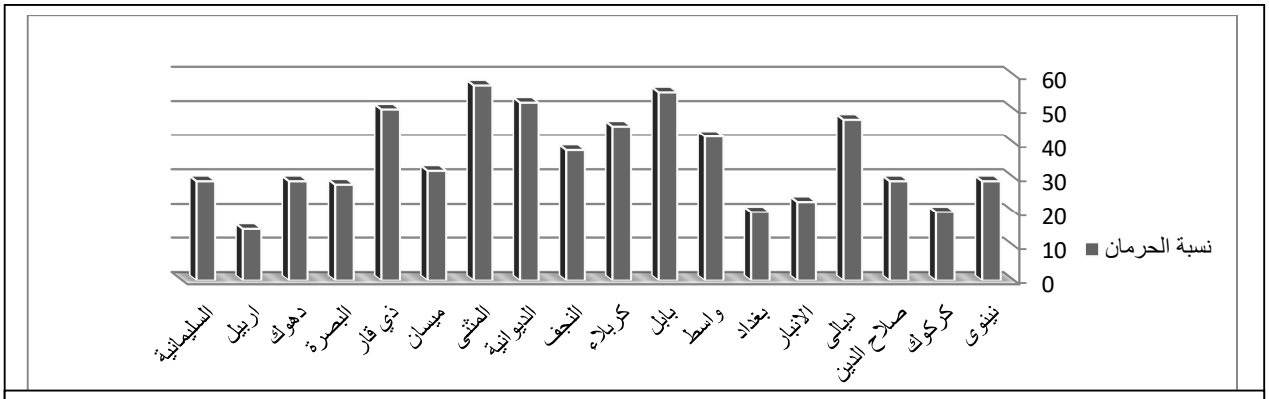

المصدر:من اعدا□ الباحث بالاعتما□ على الجدول اعلاه

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ ان محافظة المثنى تعاني اعلى□رجات الحرمان وبنسبة 55% تليها بابل والديوانية وذي قار اما بالنسبة لمحافظة كربلاء فإنها تقع في المرتبة السا□سة بالنسبة لمؤشر الحرمان

وبالنسبة للخطة الاخيرة لعام (2010-2014) فقد اعتمدت على عد□ السكان المسجل في البطاقة التموينية بالاضافة الى نسبة المحرومية للمحافظات العراقية ولبيان ذلك نور□

[1] محمد محسن سيد: تنمية الاقاليم الى اين ،" بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط الاقليمي والبعد الاقليمي للتنمية ، جامعة بغداد ,2007،ص7.

التخصيصات الاستثمارية السنوية للخطة والتي بينت ان محافظة كربلاء جاءت بالمرتبة السادسة من حيث التخصيص اي بمعنى انها سجلت نفس المرتبة بالنسبة الى مستوى الحرمان

جدول(41)

اجمالي التخصيصات الاستثمارية عدا تخصيصات تنمية الأقاليم للخطة الخمسية (2010-2014)

المحافظة	اجمالي التخصيصات	الاهمية النسبية%
اربيل	919174	1.1
نينوى	5693687	6.9
كركوك	839120	1
ديالى	843603	1
الانبار	1859687	2.3
بغداد	9309167	11.3
بابل	1361777	1.6
كربلاء	1371982	1.7
واسط	1551007	1.9
صلاح الدين	1041002	1.3
النجف	984209	1.2
القادسية	1419216	1.7
المثنى	738325	0.9
ذي قار	1185392	1.4
ميسان	1100037	1.3
البصرة	4657161	5.6
دهوك	145518	0.2
سليمانية	56870	0.1
متعددة	47101412	57.1
خارج العراق	306654	0.4
المجموع	82485000	100

المصدر:وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الخطة الاستراتيجية الوطنية عام 2010-2014 .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان محافظة بغداد كانت لها النسبة الاعلى من تلك التخصيصات لأنها تعتبر المركز الإقليمي الاكبر من حيث السكان والمؤشرات الاقتصادية الاخرى ذات العلاقة تليها محافظة نينوى والبصرة ، اما بالنسبة الى النسبة الاكبر في الجدول المدرجة ضمن المتعددة والبالغة (57.1%) وطبيعة تلك المشاريع المدرجة ضمن المتعددة استراتيجية الهدف منها القضاء على المشاكل التي تعاني منها جميع محافظات العراق المتمثلة بمشاريع الكهرباء والماء والمجاري وغيرها من مشاريع البنية التحتية الكبيرة .

ويرى الباحث انه كلما كانت التخصيصات الاستثمارية متوافقة مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاقليم ،يؤدي الى تحقيق الاهداف الاستراتيجية للخطة والقضاء على كافة المشاكل التي تعاني منها محافظات العراق وبما يضمن تحقيق تنمية إقليمية متوازنة

المبحث الثاني

التنمية الإقليمية في كربلاء

Regional Development in Karbala

مقدمة

تملك محافظة كربلاء من مقومات طبيعية ومادية وبشرية كافية نقلها من حالة إلى حالة أخرى أفضل تتنامى فيها الجهود والأهداف باتجاه واحد ، ونظراً لتخلف كبير وتأخر في البنية التحتية الناتجة من السياسات السابقة في جميع أنحاء العراق فقد أُعدت خطة تنمية جميع محافظات القطر أطلق عليها اسم خطة تنمية الأقاليم وقد خصصت مبالغ طائلة لذلك ،بغية أعمار القطاعات الرئيسية (التعليم ،الصحة ،فرص العمل،المياه،المجاري،النقل والمواصلات،الكهرباء،الإسكان ،الزراعة،الموارد المائية،القطاع العام،،الخ)لذا سوف يتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على مشاريع تنمية الأقاليم الخاصة بمحافظة كربلاء بشكل تفصيلي خلال الفترات التي تم فيها المشروع وملاحظة نسبة المساهمة لكل قطاع من القطاعات وأوجه الخلل وسبل مواجهته من قبل مركز المحافظة.

ان عدم الاهتمام المكاني لتخصيصات وفق المعايير في خطط تنمية المحافظات المعتمدة لتنمية الاقليمية وانسجاما مع التوجه اللامركزي في ادارة العراق وفي ضوء المواد الدستورية ذات العلاقة فأن جزء هام الوزارات القطاعية على صعيد إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية ينبغي ان تنتقل الى المحافظات التي تحديد احتياجاتها من البنى التحتية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين وعليه فقد اهتمت الموازنات الاستثمارية بهذا الجانب كثيرا واولت جاهدة توزيع التخصيصات الاستثمارية وتخصيصات تنمية الاقاليم وفق معايير اقتصادية واجتماعية محددة لاجل تنمية الاقاليم والمحافظات من الواقع المؤلم الذي تعيشه[1] ، و يعود الاهتمام ببرنامج الأعمار إلى حزيران عام 2003 ،حيث عقد أول اجتماع تحضيري في نيويورك تم فيه إنجاز دراسة تخمين الحاجات من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وممثلي بعض الوزارات العراقية،وقدرت تكلفة إعادة أعمار العراق (54,6)مليار دولار على المدى المتوسط[2] .

اولاً: مشاريع تنمية الأقاليم في كربلاء .

[1] محمد محسن سيد: تنمية الاقاليم الى اين ،مصدر سابق ،ص2.
[2] التقرير الاستراتيجي العراقي : مركز مورابي لبحوث ودراسات 2008.H.C.R.S.S.،ص303 .

ان حجم التخلف العمراني واضح وكبير وان حجم التخصيصات مهما عظمت تبقى عاجزة عن ان تبلغ متطلبات الاعمار،لأجل الوقوف على مشاريع المحافظة وملاحظة ما تم انجازه لبنية التحتية ،تم الاعتماد على معلومات وبيانات خاصة بمركز معلومات محافظة كربلاء من سنة (2006الى 2008) حيث بلغ عدد مشاريع منفذة 330 مشروع موزعة حسب سنوات والتخصيص كالأتي :

جدول(42)

مشاريع تنمية الاقاليم منفذة في محافظة كربلاء المقدسة خلال الاعوام 2006-2008

ت	مشاريع التنمية الاقليمية	عدد المشاريع	اجمالي التخصيص
1	مشاريع 2006	370	90 مليار
2	مشاريع 2007	210	150 مليار
3	مشاريع 2008	320	140 مليار
	المجموع	900	330 مليار

المصدر: محافظة كربلاء المقدسة :موقع رسمي لادارة محلية، http://www.holykerbalaprovince.com/

ان المبالغ الظاهرة في الجدول اعلاه لا تحيط الا بالمشاريع الصغيرة البسيطة وتبقى المشاريع الاستراتيجية الكبيرة في مجالات مهمة مثلا عدم توفر محطة توليد الطاقة الكهربائية ،مصفى نفط، معمل تدوير نفايات ، وغيرها من المشاريع الضخمة الاخرى علما بان هناك مشاريع تم تحويلها الى السنة القادمة كما في مشاريع 2007 التي تم تحويل قسم منها عام 2008 وبيان حجم المشاريع وتوزيعها على قطاعات محافظة كربلاء نورد الجدول الاتي :

جدول رقم(43)

كلفة كلية مشاريع التنمية الإقليمية محافظة كربلاء من 2006الى 2008 مليون دينار

السنة / الجهة المستفيدة	2006	2007	2008	نسبة الزيادة من2006الى2007%
البلدية	17444.5	15046.2	654400	3651.3
التجارة	28.2	929.2	1092.6	3774.4
تربية وتعليم	9714.5	13273.2	52199.4	437.3
زراعة	226.72	17.25	631.07	178.3
حة	8029.54	6797.83	37702.83	369.5
طرق وجسور	6501.23	5989.53	24689	279.7
كهرباء	1852.05	10626.93	40218.89	2071.5
ماء	18664.56	844.03	20360.29	9.0
مجاري	19985.46	12631.74	22917.55	14.7
نفط	270.65	1038.92	3949.1	1359.1
دوائر المحافظة	130.5	212.39	14975.14	11375.2
اتصالات	1386.06	1829.52	3786.35	173.1
دوائر خدمية اخرى	2267.82	587.97	5933.87	161.6
نقل	183.93	-	4.5	-97.5
الاوقاف	149.98	40	2009	1239.5
المجموع	88454.47	78650.14	296778.31	235.5

المصدر:مركز معلومات كربلاء المقدسة ، كربلاء ، عام 2010 .

من خلال بيانات الجدول أعلاه نلاحظ حجم المبالغ المخصصة لتنمية الأقاليم وكيف تم تقسيمها على القطاعات الرئيسية البنية التحتية ، حيث شملت البلدية مثلا جميع الأعمال الخاصة بترميم وإنشاء الطرق العامة والإسكان والبيئة والنظافة والضمان الاجتماعي وغيرها من الإعمال الخاصة بالمحافظة وتم جمع المبالغ المخصصة دوائر المحافظة الحكومية الخاصة بتوفير الامن وتنظيم حركة المرور والعناية بالشباب والرياضة ضمن الدوائر الخدمية ، اما بالنسبة لدوائر الحكومية العامة فقد شملت على الإدارة المحلية والهيئات التابعة لها في مراكز المحافظة والتخطيط والمتابعة .

ان نسبة التخصيص قد زادت بشكل كبير ابتدءا من عام 2006 حيث بلغت (88454.47)مليون دينار وارتفعت في 2008 الى (296788.31) دينار عراقي بنسبة زيادة مقداراها(235.5)% , وقد اختلفت نسبة تخصيص هذه المبالغ من سنة إلى أخرى.

وبالطبع كل مشروع معين فترة لانجازه فالمشاريع المدرجة اعلاه متضمنة الكاملة والقيد التنفيذ والمؤجلة حيث ان هناك مشاريع تم انجازها بنسبة 100% وضمن الفترة المحددة لها ومشاريع اخرى ابتدأت بالتنفيذ وما تزال مستمرة ضمن الفترة المخصصة ، ومشاريع تم إلغاءها او لم تنجز كليا ضمن الفترة المخصصة لها لعدة أسباب مبهمة استعاضت عنها الادارة المحلية كما في الجدول الاتي :

جدول رقم (44)

نسبة الانجاز لمشاريع التنمية الإقليمية في محافظة كربلاء(2006-2008) بالمليون دينار

نسبة الانجاز	الكلفة م .د .ع					
السنة	2006		2007		2008	
نسبة الانجاز	عدد المشاريع	الكلفة	عدد المشاريع	الكلفة	عدد المشاريع	الكلفة
%50	3	840.13	1	610.15	89	121987.5
%65	2	145	1	183.2	30	18698.8
%75	1	460.14	1	120.75	21	8310.02
%80	-	-	1	679.06	20	7500.83
%87	1	100.55	1	604.7	-	
%90	2	4748.06	1	416.85	31	15016.07
%95	2	156.16	6	11997.09	18	8457.4
%98	4	3553.8	4	1044	22	10144.43
%100	348	79050	228	62935.4	381	92692.43
المجموع	363	89053.84	244	78591.2	612	282807.48

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :مركز معلومات كربلاء المقدسة ، كربلاء ، عام 2010 .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان بعض من هذه المشاريع لم يتم انجازها بشكل كامل وقد يعزى بعض منها الى التنفيذ المباشر، ولم يتم ادراج مشاريع عام 2009 لان اغلب مشاريعها لم تبدأ بالتنفيذ اي بمعنى انها مستمرة بالعمل ضمن المدة المخصصة لها هذا يوضح الجدول الضعف الكبير في تنفيذ المشاريع بصورة كاملة خلال فترة تنفيذ كل مشروع .

اما بالنسبة لتوزيع هذه المشاريع على مراكز المحافظة فقد تم اعداد الجدول الاتي :

جدول رقم (45)

توزيع المشاريع على مراكز المحافظة حسب السنوات 2006-2009 (مليون دينار)

السنة والنسب المركز %	2006	النسبة المؤية %	2007	النسبة المؤية %	2008	النسبة المؤية %	2009	النسبة المؤية %
قضاء مركز	49219.36	55,64	46975.88	62,03	186411.5	62,99	37109.26	67,95
قضاء الهندية	6135.28	6,94	4872.32	6,43	21163.4	7,15	6750	12,36
قضاء عين التمر	3277.1	3,71	2204.26	2,91	22171.88	7,50	175	0,33
ناحية الحر	8731.56	9,87	5819.8	7,68	25326.46	8,56	3243.18	5,94
ناحية الحسينية	9167.34	10,36	5819.79	7,69	18235.16	6,16	2300	4,21
ناحية الجدول الغربي	7735.87	8,75	5809.6	7,67	11810.8	3,99	3033	5,55
ناحية الخيرات	4187.93	4,73	4228.5	5,59	10790.3	3,65	2000	3,67
المجموع	88454.44	100	78650.14	100	295909.5	100	65238.67	100

المصدر : جدول من اعداد الباحث بالأعتماد على مركز معلومات كربلاء المقدسة ، كربلاء ، عام 2010 .

مخطط (11)

يوضح النسبة المئوية كلف المشاريع حسب المراكز الادارية

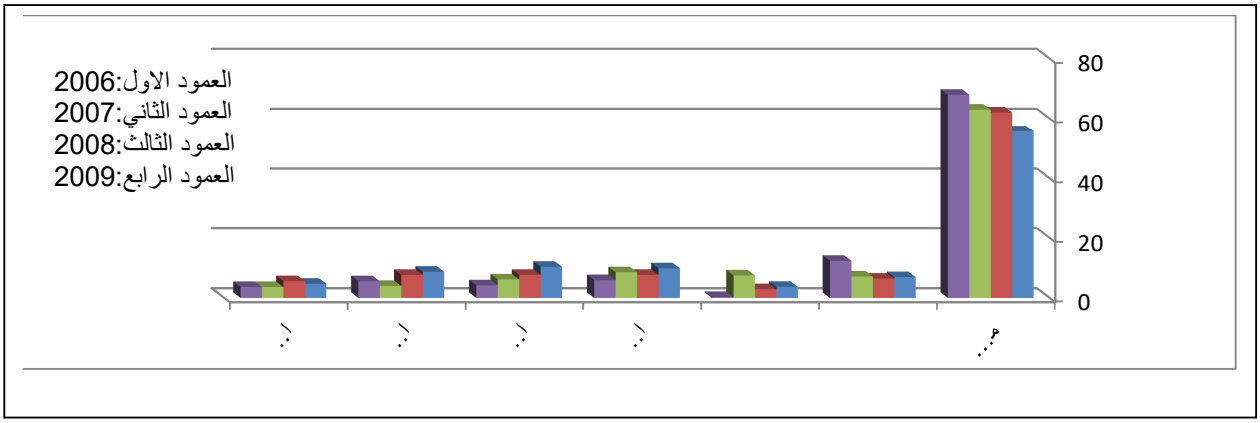

المصدر: بيانات الجدول (45)

ومن خلال دراسة تفصيلية تلك المشاريع تم ملاحظة ما يأتي :

1. هناك مجموعة من المشاريع تم انجازها 100% مع العلم ان فترة الانجاز قد استنزفت كليا لأسباب غير معروفة وذلك ما تم توضيحه في جدول رقم (42) الذي يوضح نسبة الانجاز لكل مشروع .
2. العقوبات المفروضة من مجلس المحافظة على الشركات المنجزة لهذه المشاريع عادة ما تكون سطحية ويمكن تفاديها بشكل أو بأخر مثلا ،عند فرض عقوبة ما على احد المقاولين بمعنى ان هذه المقاول قد اعفي من عمله وقد أحيل العمل الى شخص اخر، ولكنه هنا يستمر في المشروع حين تنفيذه .
3. عدم اعتماد أية معينة في اختيار الجهة المنفذة لمشروع سوى طريقة واحدة هي المناقصة فهناك عدة طرق منها اعتماد أية معينة من قبل الدولة في تحديد هوية المنفذ لمشروع بشكل مسبق عند إعداد الخطة الخمسية وتسمح هذه الطريقة في تنشيط القطاع الخاص لدولة في جميع ميادينه .
4. اختيار دراسات جدوى غير كفوءة ولا تصلح تلك المشاريع ضمن حيز الموقع والأهمية النسبية والكلفة النهاية ،وهذا ما يتصل مع السبب الأول الخاص بالانجاز .
5. التخطيط الجزئي في توقيع تلك المشاريع ويقصد بذلك مثلا ،عندما يتم إنشاء وتعريض شارع رئيسي ،الخطوة الأولى لتنفيذ هي بقطع الشارع من الجهتين كليا بمعنى سوف تسود حالة من الازدحام لدى المركبات ،وتكمن المشكلة في عدم تحديد او إنشاء شارع ثانوي او فرعي بديل قبل البدء بتنفيذ المشروع لأجل السهولة في العمل والدقة بمعنى، عدم وجود التنسيق الجيد مع أجهزة المرور العامة .
6. الافتقار إلى تحديد المشاريع ذات الفائدة الأكبر في البداية التي تجذب المستثمر الأجنبي والمحلي لها مثال ذلك تأهيل وإنشاء متنزهات عامة، والكهرباء والماء يعانيان من مشكلة كبيرة على المستوى العام والفردي.
7. ضعف أقسام الرقابة والمتابعة تلك المشاريع وخاصة ما يتعلق بمراحل انجاز المشروع والتي لا يمكن العودة بها الى الوراء بعد ما تم تنفيذها .
8. انتشار الفساد الإداري والمالي فيما يتعلق باختيار المواد الأولية اللازمة تلك المشاريع وغيرها .
9. عدم وضوح أهداف المشروع المقام في ضوء الأولوية قيام تلك المشاريع .
10. الازدحام الكبير في تلك المشاريع ادى الى حدوث تهميش وعدم دقة في التنفيذ بشكل جيد ،حيث شهدت محافظة كربلاء مشاريع لم تشهدها منذ نشوءها ،وزادت حدة الضغط على دوائر الدولة لاحتواها جميعاً وخاصة اجهزة الرقابة والمتابعة .

بالإضافة الى مشاريع تنمية الأقاليم فهنا مشاريع الخطة الاستثمارية كما اوضحناها في الجدول السابق فقد بلغت المبالغ المصروفة منذ عام 2006 والى النصف الاول من عام 2009 والتي (87733.05) دينار وهي أيضا مقسمة على القطاعات الرئيسية لمحافظة كما في الجدول الاتي:

جدول رقم(46)

مشاريع الخطة الاستثمارية لمحافظة كربلاء من 2006 الى 2009 بالدينار العراقي

الجهة المستفيدة	الكلفة	الاهمية النسبية %
االبلدية	25580.2	29.15
تربية	1226.47	1.4
دوائر اخرى	3332.93	3.8
حة	647.3	0.74
طرق وجسور	17857.96	20.3
ماء	142.91	0.17
مجاري	38945.28	44.4
مجموع	87733.05	100

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مركز معلومات كربلاء المقدسة ، كربلاء ، عام 2010 .

الجدول اعلاه تم جمع المشاريع معا خلال السنوات(2006-2009) من قبل مركز المعلومات وذلك قلة المشاريع المنفذة من قبل الخطة الاستثمارية والمقتصرة على المشاريع الاستراتيجية الكبرى .

أما بالنسبة الى مشاريع مجلس الأعمار الأعلى عام2007فقط ،ولا توجد سنوات اخرى فقد تم تخصيص مبلغ مقداره (66058.48) دينار تم تقسيمها بالشكل الاتي:

جدول رقم(47)

مشاريع المجلس الاعلى للأعمار محافظة كربلاء عام 2007 بالدينار

الجهة المستفيدة	الكلفة	الاهمية النسبية%
البلدية	31668.25	47.94
تربية	667.5	1.01
شباب ورياضة	7140.3	10.8
حة	5709.82	8.64
طرق وجسور	2388.73	3.62
ماء	18299.38	27.7
مجاري	184.5	0.28
المجموع	66058.48	100

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مركز معلومات كربلاء المقدسة ، كربلاء ، عام 2010 .

ان طبيعة مشاريع مجلس الاعمار لا تتعارض مع المشاريع السابقة فالهدف واحد وهو إعادة تأهيل البنى التحتية.

وأخيرا مشاريع الدول المانحة والمنظمات الدولية التي ساهمت بشكل كبير في بعض المشاريع خلال المدة المذكورة ولكن المبالغ التي قدمتها تلك المنظمات لم يتم حصرها بشكل دقيق واغلب

هذه المنظمات والدول المانحة هي (الإغاثة الدولية ،البنك الدولي، الصليب الأحمر ،اليونيسيف ،الدول المانحة ،CHF, PRDC) وغيرها .

أن الفائدة الفعلية لهذه التخصيصات هي توفير قاعدة أساسية للاستثمار المستقبلي والتي ينظر لها المستثمر كوسيلة أساسية لقيام مشروعه ولكن مثل ما تم ملاحظته فأن البنية الأساسية لمحافظة لا تزال تحتاج الى القيام بالكثير من المشاريع لقطاعات الرئيسية على مدى السنين القادمة ،وفي ضوء ذلك تم مراجعة الخطة الخماسية الخاصة بمحافظة كربلاء المقدسة من عام (2010-2014) بميزانية مقدارها (991158)مليون مقسمة على المراكز و من خلال مراجعة التفصيلية لخطة المحافظة لسنوات القادمة فأنه سوف تسد التياجات المحافظة الغير متوفرة حاليا إذا تم انجاز تلك المشاريع بالشكل المطلوب ،فقد استحوذت مركز المحافظة على 32.23% من الميزانية وهذا شيء طبيعي، وبعدها ناحية الحسينية بنسبة 12.9% ويليها ناحية الحر بنسبة 12.87% ، أما الهندية فأن نسبة التخصيص كانت 11.78% ،والجدول الغربي بنسبة 5.078% ،تليها الخيرات بنسبة 4.14% وأخيرا قضاء عين التمر 2.81% , و18.192% متفرقة كما في الجدول ادناه:

جدول رقم (49)

نسب التخصيصات لمراكز محافظة كربلاء لخطة الخمسية (2010-2014)%

القضاء	النسبة %
مركز المحافظة	32.23
الحسينية	12.9
الحر	12.87
الهندية	11.78
الجدول الغربي	5.078
الخيرات	4.14
عين التمر	2.81
متفرقة	18.192
مجموع	100

المصدر :الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على الخطة الخمسية لعام 2010-2014.

من خلال متابعة مشاريع التنمية الاقليمية اعلاه نلاحظ ان اغلب القطاعات الاقتصادية والخدمية قد حققتها عدد من المشاريع، ولكن تختلف الأهمية النسبية بين قطاع لاخر وبين منطقة لأخرى وذلك تبعا للاهداف الاستراتيجية لخطة المحلية والقومية وأية تحديد التخصيصات السنوية المعتمدة على عدد السكان ونسبة المحرومية ضمن المراكز والاقضية ،لكن لابد من اتباع اسلوب اخر في تحديد الأولوية لمشاريع المنفذة ، وذلك من خلال اقامة المؤتمرات والندوات في الجامعات والمعاهد ذات العلاقة ،قبل اعداد الخطة ويتم مناقشة البحوث المقدمة بصورة دقيقة ومكثفة وذلك لقضاء على الأخطاء التي ممكن ان تحدث في المستقبل بعد بدأ تنفيذ الخطة ، وذلك تماشيا مع توجهات اللامركزية لعراق حيث أصبحت الادارات المحلية هي المسؤولة عن اعداد وتنفيذ الخطط المحلية وعرضها على الحكومة المركزية لموافقة عليها .

المبحث الثالث

البعد الإقليمي لمحافظة كربلاء باستخدام طريقة (Shift and Share)

مقدمة

هنالك علاقة وثيقة بين العلوم الاقتصادية والرياضية والإحصائية، وتتجسد هذه العلاقة باستخدام الأساليب الرياضية والقياسية والإحصائية في التحليل الاقتصادي ووضع تصور تام عن الحالة الاقتصادية ،وخاصة عندما تدرس المشاكل الاقتصادية على مستوى الدول او الاقاليم والتي يصعب تأطير بياناتها في نموذج واحد ،ان استخدام النماذج الرياضية الإقليمية تساعد في تبسيط المشكلة والوقوف على عدة طرق لحلولها وتقاس قوة النموذج بمقدرته على التوصل إلى توقعات تطابق الواقع وتساعد النماذج الرياضية الإقليمية المخططين في رسم الخطة العامة في المستقبل ,لذا سيتم ادراج النماذج الرياضية ذات العلاقة والتي تأخذ البعد الإقليمي وتحليله ، ومن البديهي تختلف تلك النماذج من حيث تعاملها مع البيانات المستخدمة والفرضيات المبنية عليها في التحليل وهي كالأتي:

تطبيق استخدام نموذج (Shift and Share) لتحليل المستوى الاقليمي في محافظة كربلاء

نظرا لعدم وجود البيانات اللازمة لاستخدام النماذج اعلاه سوف يتم التطبيق باستخدام طريقة (SHIFT and SHARE) وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة إليها، لوجود بيانات حول الصناعات الكبيرة والصغيرة داخل محافظة كربلاء والعراق ويمكن استخدامها في التحليل المعني وينصح الباحث جميع الباحثين استخدام تلك النماذج في المستقبل وخاصة عند توفر البيانات لما لها من اهمية كبيرة في بيان البعد الاقليمي وقد اعتمد الباحث في الحصول على البيانات على المجموعة الاحصائية الرسمية للجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات الصادرة من قبل وزارة التخطيط لعام 2004 و 2008 في استخدام البيانات المبينة في التحليل وهي كالاتي:

جدول رقم(50)

عدد المشتغلين في المنشات المتوسطة والكبيرة للعراق وكربلاء لسنة(2003-2007)*

العراق	السنة / العمالة	2003	2007	التغير الزيادة او النقصان	نسبة التغير%
	العمالة الكلية	160311	227235	66924	%41.74
	الصناعات الكبيرة والمتوسطة	110104	173556	63452	%57.63
	الصناعات الصغيرة	50207	53679	3472	%6.91
كربلاء	العمالة الكلية	3561	4501	940	%26.4
	الصناعات الكبيرة	1102	2051	949	%86.1
	الصناعات الصغيرة	2459	2450	- 9	-%0.36

المصدر:

- الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات : المجموعة الاحصائية السنوية لعام (2004) و(2008) :مصدر سابق.

-مديرية احصاء كربلاء المقدسة : دائرة الاحصاء الصناعي ، 2010.

من بيانات الجدول يمكن استخراج نسبة كربلاء إلى العراق لكل نوع من العمالة وذلك بتطبيق الحصة القومية كالاتي :

جدول (51)

جدول حساب الحصة القومية (National Share)

كربلاء		2003	معدل نمو العمالة الكلية للدولة	الحصة القومية
	الصناعات الكبيرة	1102	%41.74	459.97
	الصناعات الصغيرة	2459	%41.74	1026.38
المجموع				1486.37

المصدر:الجدول من اعداد الباحث اعتمادا على بيانات الجدول (50)

تم استخراج الرقم (459.97) من خلال ضرب العمالة في الصناعات الكبيرة الخاصة بمحافظة كربلاء في معدل نمو العمالة الكلية للدولة، اما بالنسبة للعمالة للصناعات الصغيرة فقد تم ضرب العمالة في الصناعات الصغيرة في معدل نمو العمالة الكلية للدولة .

من خلال حساب(NS)نستنتج، بانه اذا نمت صناعات محافظة كربلاء بنفس المعدل الذي تنمو به العمالة الكلية للدولة لكان معدل العمالة المتوقعة في سنة 2007 هو (1486.36) لكن المعدل الفعلي للعمالة الكلية داخل محافظة كربلاء في عام 2007 كان (949) اي ان العمالة في محافظة كربلاء كربلاء تحتاج توظيف (537.36) في الصناعات القائمة او استحداث صناعات جديدة لكي تنمو بنفس المعدل القومي .

ولبيان الصناعات التي كانت السبب وراء نمو او انخفاض نمو العمالة في محافظة كربلاء نحسب المزيج الصناعي (Industry Mix-share) من خلال الجدول الاتي:

جدول (52)

جدول حساب (IM) المزيج الصناعي

كربلاء		2003	معدل النمو الخاص بصناعات الدولة%	معدل نمو العمالة الكلية للدولة%	IM
	الصناعات الكبيرة	1102	%57.63	%41.74	175.108
	الصناعات الصغيرة	2459	%6.91	%41.74	-856.47
المجموع					-681.3617

المصدر:الجدول من اعداد الباحث عتمادا على بيانات الجدول (50)

تم استخراج الرقم (-2.133) من خلال ضرب العمالة بحاصل طرح معدل النمو الخاص للصناعات الكبيرة والصغيرة للدولة مع معدل نمو العمالة الكلية .

الرقم (681.3617-) معناه ان محافظة كربلاء لديها تقريبا نقص بالوظائف بمقدار 682 وظيفة اذا كانت تنمو بنفس المعدل القومي والصناعات الكبيرة فيها تنمو بصورة اكبر من المعدل القومي للعراق ولكن بالنسبة للصناعات الصغيرة في المحافظة فأنها تنمو بصورة ابطأ من المعدل القومي وهو ما يوضحة الجدول اعلاه، اما بالنسبة الى الاشارة السالبة لـ(Industry Mix) معناه اقتصاد مدينة كربلاء ينمو بصورة ابطأ من الاقتصاد القومي .

ولحساب الحصة المحلية التي تساهم بنسبة أعلى او أدنى في تنافسية الصناعات القومية نورد الجدول الاتي:

جدول (53)

جدول حساب الحصة الاقليمية (Regional Share)

كربلاء	2003	معدل نمو صناعات المحافظة%	معدل نمو صناعات الدولة%	التحول الاقليمي
	1102	%86.1	%57.63	313.74
	2459	-%0.36	%6.91	-178.77
المجموع				134.97

*المصدر:الجدول من اعداد الباحث .

استخرج الرقم (1.854) من خلال ضرب معدل نمو الصناعات الكبيرة بحاصل طرح معدل نمو صناعات المحافظة مع معدل نمو صناعات الدولة .

يشير الرقم (134.97) إلى ان هناك تحول اقليمي لعدد العاملين في الصناعات الصغيرة والكبيرة أضافته المحافظة إلى معدل النمو الكلي للدولة اي انها ساهمت بصورة ايجابية تنافسية صناعات الدولة ،لان حصتها القومية كانت اكبر من ما اضافته الدولة بالعدل.

وللتأكد من ان حسابات النموذج صحيحة نطبق المعادلة التالية :

$$\triangle E_{ir} = IM^{t}_{ir} + NS^{t}_{ir} + RS^{t}_{ir}$$

940=1486.37 +(-681.3617)+134.97

النموذج صحيحا لان مجموع المكونات الثلاثة مساوي للفرق الفعلي في عدد العاملين في الصناعات الصغيرة والكبيرة الخاص بمحافظة كربلاء المقدسة

نستنتج من التحليل اعلاه (Shift and Share) ان محافظة كربلاء تمتلك المقومات الرئيسية للارتقاء بالمستويات العالية للأقاليم ،لكنها تحتاج الى استثمار اكبر وخاصة في الصناعات الكبيرة (الصناعات الانشائية والاستخراجية والسياحية) التي اضافت بينت ان معدل نموها قد ازداد في عام 2007 لان تلك الصناعات تستقطب اكبر عدد من العاملين, فيمكن ان تصبح كربلاء مركزا للنمو كمحافظة بغداد والبصرة إذا ما تم استغلال كافة الموارد الطبيعية والبشرية بشكل اقتصادي وفي كافة القطاعات في مقدمتها الزراعة والسياحة والصناعة وبالرغم من التردي الكبير في القطاع الصناعي بين التحليل إن للمحافظة اثر كبير في زيادة العمالة الوطنية وخاصة للصناعات الكبيرة, اما بالنسبة للصناعات الصغيرة فعادة تاخذ الطابع الموسمي وتتسم بتذبذب الانتاجية بسبب المنافسة الكبيرة للسلع المستوردة بسعر يفوق تكلفة عوامل الانتاج وتوثر محدودية الموارد المالية على قدرة القطاع الخاص وتجبر المستثمر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والتي يجب على محافظة كربلاء المقدسة الاهتمام

بهذا النوع من المشاريع من خلال تقديم القروض والمنح بضمانة تلك المشاريع وغيرها من المساعدات والمحفزات اللازمة للاستثمار في تلك الصناعات لكي تساعد في القضاء على اغلب المشاكل المرتبطة بالبطالة وانخفاض المستوى المعاشي ومحدودية الدخل.

الاستنتاجات

يمكن تلخيص اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فيما يلي:

1. على المستوى النظري:يأخذ مفهوم التنمية الاقليمية بنظر الاعتبار كافة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمنعكسة في مشاكل التنمية والتفاوت بين الاقاليم ،فبإمكان التنمية الاقليمية تحديد الاتجاهات الرئيسة لكيفية توظيف الموارد الطبيعية ، المادية ، البشرية بين المدن والاقاليم المختلفة داخل حدود البلد الواحد لكي تضمن تحقيق الاهداف على المستويين المحلي والقومي ومن خلالها يمكن تحديد الحجم اللازم للاستثمار للنهوض بواقع القطاعات الاقتصادية المختلفة، وقد زاد الاهتمام بهذا النوع من التنمية بشكل خاص بعد الحرب العالمية الثانية من خلال المشاكل عانت منها الدول المتقدمة ،فقد ظهرت عدة نظريات تناولت موضوع التنمية الاقليمية كنظرية اقطاب ومراكز النمو لفرانسو ،اضافة الى توسيع الاطار الفكري لبعض نظريات التنمية الاقتصادية كنظرية النمو المتوازن وغير المتوازن من خلال الاضافات والمحاولات التطويرية التي طرأت عليها تلك النظريات .
2. يعتبر التخطيط الاقليمي الحلقة المكملة والوسيلة الفعالة لتحقيق اهداف التنمية المرتبطة بالمكان بهدف دراسة امكانيات ذلك المكان واستغلالها استغلال امثل خلال فترة معينة ضمن تنفيذ الخطة ،بسبب شموله على كافة الابعاد المرتبطة بالمكان ، وقد اضافت نظريات التخطيط الاقليمي بعد اخر في التحليل استفادت منه اغلب الدول الاقليمية المتقدمة التي عانت من مشاكل معينة (كتجربة الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا) اضافة الى تطبيق تلك التجارب على مستوى البلدان النامية العربيةمثل (مصر الاردن والجزائر) فالتخطيط الاقليمي مهم جدا خاصة في البلدان التي تعتمد الطريقتين المركزية واللامركزية كالعراق مثلا ، من اجل تحفيز ودعم القطاع الخاص وتقليل دور القطاع العام والتوجه الى المشاريع الاسرتاتيجية بدون اي مشاكل .
3. هنالك علاقة وثيقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقليمية وهي محكومة بالتداخل بين المفهومين ودرجة اعتماد كل من الاستثمار والتنمية على العوامل والمقومات والتي من خلالها يمكن الوصول الى هدف تحقيق النمو الاقليمي السريع ، من خلال توجيه الاستثمارات للقطاعات الاساسية ، فمن جانب لا يمكن جذب الاستثمار اذا لم تكن هنالك بيئة معينة خالية من التعقيدات وتكون محفوة للمستثمر ، والجانب الاخر يؤدي الاستثمار في القطاعات الاساسية زيادة القوة المحفزة للاستثمار في المستقبل لكي يتم توجيه تلك الاستثمارات الى قطاعات اخرى ، لذلك فالعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية الاقليمية هي علاقة حتمية يجب الاخذ بها لتحقيق الاهداف العامة .
4. تعد محافظة كربلاء المقدسة غنية بكافة المقومات لجعلها مركز النمو لكافة محافظات القطر وخاصة على مستوى القطاعات الاتية (السياحة ، الصناعة ، الزراعة ، التجارة) على التوالي، ولكن تبقى المشكلة الكبر في كيفية استغلال تلك الامكانيات بشكل يضمن تحقيق معدلات نمو عالية ويحقق التطور المنشود.

5. يعاني القطاع الزراعي في محافظة كربلاء المقدسة الكثير من المشاكل ،وبالرغم من توفر كافة المقومات اللازمة لنموه كـ(الاراضي الصالحة للزراعة والبالغ مساحتها (303397)دونما وبنسبة 15% من اجمالي المساحة وتوفر المياه الطبيعية حيث تغطي نسبة 12% من اجمالي المساحة الكلية للمحافظة ،اضافة الى وجود بساتين النخيل والفواكه والتي توفر الظروف الطبيعية لزراعة المحاصيل الاخرى ضمن مساحة تلك البساتين ، و وجود العدد الكافي من الايدي العاملة وغيرها) الا ان الواقع الفعلي للزراعة في محافظة كربلاء لا يرتقي الى مستوى الطموح حيث يبين الجدول(4) انخفاض مستوى المحاصيل الزراعية الحنطة والشعير خاصة بعد عام 2006 بنسبة (25%) للحنطةو(3.7%) للشعير ثم ازداد في عام 2007 بنسبة (14.8%) للحنطة و(62.9%) للشعير ليعود لينخفض في سنة 2008 بنسبة (20.8% للحنطة و(25.5) للشعير ، وهذا التذبذب في الانتاج انما ناتج من العوامل المؤثرة فيه منها (عدم اعتماد طرق الزراعة والري الحديثة ، وزيادة الامراض والافات الزراعية وقلة الاسمدة ،ضعف التربة والبذور والكثير من العوامل) وهذه العوامل مجتمعة اثرت على المحاصيل الزراعية الرئيسة الاخرى كالنخيل من خلال انخفاض متوسط انتاج النخلة الواحدة والذي يبينه الجدول(5) من (59كغم) الى(52كغم) ،اما بالنسبة الى محاصيل الخضراوات والتي تتسم بالاستهلاك اليومي فقد انخفضت انتاجيتها بشكل كبير بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها محليا اضافة الى انخفاض معدل الانتاجية والاعتماد بصورة كبيرة على المستورد من الخارج لانخفاض سعره، اما بالنسبة للثروة الحيوانية والتي تعتبر من المكونات الاساسية للقطاع الزراعي حيث توجد في كربلاء المقدسة اغلب الحيوانات وموزعة بصورة متفاوتة على مراكز المحافظة ،وان كمية اللحوم المنتجة غير كافية محليا لان كربلاء تعاني من مشكلة كبيرة جدا الا وهي ارتفاع اسعار المنتج المحلي والمنافسة الكبيرة للحوم الاجنبية بسب انخفاض اسعارها ،اضافة الى تهريب المنتوج الحيواني الى الخارج.
6. يعتبر القطاع الصناعي المسرع لعملية التنمية الاقتصادية والاقليمية ، لان من شأنه تطوير القطاعات الاخرى عن طريق التشابكات القطاعية ، ويعكس الواقع الصناعي في محافظة كربلاء المقدسة الخلل الكبير في هذا القطاع على الرغم من الامكانات والمقومات التي تمتلكها بيئة محافظة كربلاء المقدسة والموائمة للصناعات الاتية(الانشائية ، الغذائية ، الكيمياوية ،الحرفية ، الاستخراجية) وتعزى اسباب انخفاض مؤشرات القطاع الصناعي الى قلة منافسة السلع المحلية ، اضافة الى الاغراق التجاري وانخفاض التمويل وعدم استخدام التقنيات الحديثة في الانتاج وغيرها ، فبالنسبة الى الصناعات الكبيرة والمتوسطة الحجم فأن عددها قليل جدا قياسا بامكانات المدينة حيث يبلغ عددها (40) مصنع وذو قوة قاملة 2987 حسب احصائيات عام 2009 والقوى العاملة في تلك الصناعات تشكل نسبة قليلة قياسا الى معدل السكان النشطين اقتصاديا والبالغ عددهم (400250) نسمة حسب المسح الاجتماعي لأحوال الأسرة لعام 2008 ،وبالنسبة الى الصناعات الصغيرة التي تتصف بالموسمية وعالرغم من اهميتها الكبيرة خاصة بضعف التمويل و بمحدودية الدخول التي يتصف بها سكان مدينة كربلاء ،فان الصناعات الصغيرة تساعد في رفع معدل النشاط الصناعي والقضاء على نسبة كبيرة

من البطالة وقد اقتضت دائرة الاحصاء في محافظة كربلاء المقدسة عدم جمع البيانات لتلك المشاريع توضيحها الفصل الثاني .

7. القطاع السياحي في محافظة كربلاء المقدسة ينمو بشكل غير مخطط وغير مدروس،وان بإمكانه ان يستفرد اقليميا بنقل محافظة كربلاء من وضع الى اخر اكثر تطورا ، بالنسبة الى جانب العرض فان توفر المقومات اللازمة له من (مراكز دينية واثرية وطبيعية) اضافة تطور الخدمة السياحية المقدمة للسائحين والزائرين على حد سواء ، ويبين الجدول رقم (12) وجود (300) فندق لسنة 2009 ، لكن هذا العدد غير كافي خاصة بعد ارتفاع الطلب السياحي في الاعوام الاخيرة(2006-2008) حيث بلغ عدد الزائرين الاجانب (2137567) وان زيادة العدد يعزز من الموقع الاستثماري للقطاع السياحي من ناحية المحفزات والمقومات الاساسية للاستثمار في القطاع في القطاع المعني .
8. قطاع التجارة:حصل تحسن ملحوظ في القطاع التجاري، حيث ازداد في الفترة الاخيرة بعد عام 2006 النشاط التجاري في محافظة كربلاء المقدسة مما يدل على تحسن مستويات الدخول المحلية ،بينت الجداول (14 ،15 ،16)اعداد التجار حسب الاصناف والجنس ،لكن يختلف العدد الفعلي للتجار داخل محافظة كربلاء المقدسة عن تلك المسجلة في الجداول اعلاه والسبب في ذلك قلة الوعي التجاري لدى التجار وخاصة بالنسبة للاصناف الاخيرة الثالثة والرابعة والخامسة لمحدودية اعمالهم التجارية اضافة الى امتناعهم عن تجديد عضويتهم داخل غرفة التجارة .
9. الواقع الاجتماعي في كربلاء المقدسة يبين ان التركيبة السكانية للمحافظة تتسم بارتفاع مستوى التحضر والبالغة اكثر من 75% ، ويعكس الواقع الاجتماعي المؤشرات التي تتصل بالفرد من حيث عدد السكان المبينة في الجدول (17) وحجم الدخل ومستوى الانفاق والحرمان اضافة الى حجم القوى العاملة وتركيبهم، حيث بين الجدول (25) ان عدد العاطلين عن العمل 34864 والذي يعكس حجم البطالة في محافظة كربلاء المقدسة ،بالنسبة للواقع التعليمي فقد اظهرت المؤشرات التعليمية في محافظة كربلاء لعام 2007 انها مشابهة للمؤشرات التعليمية في العراق ، ويثر تدني المستوى التعليمي بشكل مباشر على مستقبل محافظة كربلاء ،ان المشكلة الكبيرة التي تعاني منها كربلاء المقدسة هي في عدم كفاية المدارس (الابتدائية ، المتوسطة، الثانوية) لاستيعاب عدد الطلاب الاخذ بالازدياد سنة بعد سنة خاصة بعد الزيادة السكانية الكبيرة في السنوات الاخيرة بعد عام 2006 نتيجة نزوح السكان الى محافظة كربلاء المقدسة .اما بالنسبة للواقع الصحي فعلى الرغم من الدعم الحكومي المقدم للقطاع الصحي فأن المؤشرات الصحية تبين تحسن نسبي ، لكن تبقى مشكلة الازدياد السكاني من المشاكل التي تؤدي الى زيادة الضغط على المؤسسات الصحية وبالتالي انخفاض المؤشرات العامة للقطاع الصحي . بالنسبة الى مؤشر الفقر والحرمان فأن محافظة كربلاء المقدسة تقع في المرتبة السادسة بنسبة (43) وان مستوى الفقر في محافظة كربلاء المقدسة لعام 2008 يبلغ نسبة (37%) ويقع في المرتبة الثالثة بترتيب المحافظات العراقية .
10. تعتبر البنى التحتية في محافظة كربلاء المقدسة (المتمثلة بكافة الخدمات المقدمة من القطاعات الاساسية الماء والكهرباء ،النقل والمواصلات ، الاتصالات والبريد) من العوامل الاساسية لرفاهية المجتمع والجاذبة للمستثمر الاجنبي ، بالنسبة لقطاع الماء فقد

بين البحث تحسن المؤشرات العامة لقطاع الماء وخاصة في زيادة عدد المجمعات المائية من (58) في سنة 2005 الى(102) مجمع في سنة 2008 والتي زادت من كمية الإنتاج للماء الصافي من (180960م^3/يوم) الى (346061م^3/يوم)لنفس السنة كما في الجدول(28) والمشكلة الوحيدة هي زيادة اعداد السكان والتجاوزات على الشبكة العامة وايضا في زيادة الطلب على الماء في اوقات الزيارات ، بالنسبة لايرادات الماء فبعد التعديل الذي طرأ على قائمة استهلاك الماء وازدياد عدد الاشتراكات خلال السنوات الثلاث (2006-2007-2008) فهي مبينة في الجدول رقم (28) و(29) . اما الكهرباء ،لعل المشكلة الاكبر التي يعاني منها كل محافظات العراق وليس فقط كربلاء هي الكهرباء , حيث لاتوجد في كربلاء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية وتعتمد المحافظة على المحطة الرئيسية بتوزيع الكهرباء لعموم العراق ، وما يزيد من تفاقم المشكلة التجاوزات على الشبكة العامة وقلة الوعي في ترشيد استهلاك الطاقة. بالنسبة لخدمات النقل والمواصلات ذات الاهمية الكبيرة لانها تقدم الدعم اللازم للعملية الانتاجية وبيئة محفزة للمستثمرين ، فقد زادت بشكل كبير الطرق الرئيسية والثانوية والريفية في سنة 2008 وهو ما يوضحة الجدول (32) ،اما بالنسبة للمشاكل التي يعانيها هذا القطاع فانها متمثلة في ضعف الطاقة الاستيعابية للكراجات الحالية اضافة الى عدم وجود اراضي تابعة الى وزارة النقل والمواصلات داخل المحافظة وعد وجود سكك الحديد الداعمة لتقليل الاعتماد والزحام على الطرق البرية خاصة في اوقات الزيارة المليونية .

11. يلعب قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لعام 2006 دوراً كبيراً في جذب وتحفيز الاستثمار المحلي الاجنبي ويعتبر من المقومات الأساسية لنجاح عملية الاستثمار خاصة بعد التحول لاقتصاد السوق ، واقتصار دور الدولة على الدور التوجيهي التصحيحي،حيث سيكون الاستثمار المحلي والاجنبي متاح للمستثمر من خلال توفير البيئة الملائمة لذلك ،وبعد تفعيل القانون والتحسن النسبي في الوضع الامني ظهرت بوادر الاستثمار في محافظة كربلاء المقدسة خاصة بعد عام 2009 والمبينة في الجدول (36) وهي موزعة على القطاعات الاتية(سكنية، صناعية، زراعية ، سياحية ،تجارية ، صحية)حيث توفر فرص عمل بمقدار (3500) عامل وهنالك اكثر من 60 طلب مقدمة للاستثمار وغير ممنوحة حاليا وذلك لاسباب عديدة تم توضيحها في الصفحة .

12. اختلفت عملية اعداد الخطط الخمسية بعد 2003 وبعد تغيير الدستور حيث كان يعتمد سابقا على مبدأ المركزية في التخطيط واللامركزية في التنفيذ اضافة الى تهميش ميزانية العراق بسبب كبر حجم التخصيصات العسكرية والحروب التي خاضها العراق في الفترة المنصرمة ،فقد هدفت استراتيجية التنمية الوطنية والمحلية الى النهوض بمعدلات النمو تحقيقا للرفاه الاجتماعي والاقتصادي واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص والتركيز على التنمية المكانية وتنمية الاقاليم والمحافظات بشكل كبير جدا من خلال تمكين الاخيرة في اعداد ورسم اتجاهات التخطيط والتنمية وتحديد الاولويات ، حيث اكد الدستور الجديد الى تحول الملكية للشعب بعد ما كانت للدولة ، اضافة الى تحول النظام الاقتصادي من الاشتراكية الى الراسمالية واعطاء اهمية كبيرة للاستثمار الاجنبي المباشر وظهر ذلك جليا في زيادة حجم المبالغ المعدة للاغراض الاستثمارية ونسبة نمو التخصيصات الاستثمارية التي زادت بشكل كبير كما موضحة في الجدول (39) لانها توفر البنية

التحتية للازمة للاستثمار المستقبلي ، فقد اعتمدت الية تحديد التخصيصات السنوية على مبدأ حجم السكان اضافة الى نسبة المحرومية التي يعاني منها محافظات العراق لانها تضمن التوزيع العادل للتخصيصات السنوية حيث اعتمدت خطة (2010-2014) على هذا المبدأ ، ويرى الباحث بأنها ستحقق الاهداف المرجوة منها اذا ما تم القضاء على كافة المعوقات التي تعترض تنفيذ الخطة من ناحية القصور في التنفيذ والضبابية والفساد الاداري والمالي وغيرها من المشاكل التي ترتبط بتوقيع وتنفيذ المشاريع ، وهو ما يتفق مع فرضي البحث .

13. بعد ظهور مشاريع التنمية الاقليمية الهادفة الى اعمار العراق بعد الاحداث الاخيرة لعام 2003 خصصت مبالغ طائلة في سبيل ذلك وكانت حصة محافظة كربلاء من تخصيصات تنمية الاقاليم للاعوام الثلاثة (2006-2007-2008) 330 مليار دينار تم توزيعها حسب المراكز الادارية والقطاعات كافة من قبل مجلس محافظة كربلاء والهيئة الوطنية للاستثمار والدوائر ذات العلاقة ،واستحوذ مركز محافظة كربلاء على النسبة الاكبر من تلك التخصيصات الظاهرة في الجدول (45) باعتباره مركز النمو بالنسبة للمراكز الاخرى داخل المحافظة . ان الفائدة العملية لتلك المشاريع تتمثل في توفير بيئة استثمارية مستقبلية مضمونة اذا ما تم تنفيذتلك المشاريع بنسبة 100% واذا تم توزيعها وفق معايير معينة تساعد في تحقيق الهدف من وضعها ، لكن سجل الباحث بعض الملاحظات والمشاكل من خلال دراسته لمشاريع التنية الاقليمية في محافظة كربلاء وهذه المشاكل موضحة بشكل تفصيلي في الصفحة (111) من الفصل الثالث .اضافة الى مشاريع الخطة الاستثمارية ومشاريع الدول المانحة والتي تصب في نفس الهدف من تنمية الاقاليم والتي اقتصرت على المشاريع الاستراتيجية الكبيرة (مجاري ، طرق و جسور ، بلدية وغيرها)والتي تصب في مصلحة اغلب مراكز المحافظة .اما بالنسبة لخطة التنمية المحلية(2010-2014)لمحافظة كربلاء المقدسة فقد وزعت حسب معيار حجم السكان ومستوى المحرومية وحسب الجدول (48) والبالغ مقدارها (991158) مليون دينار عراقي .

14. هنالك العديد من النماذج الرياضية التي يمكن استخدامها لبيان البعد الاقليمي لمنطقة معينة وترتبط تلك النماذج من خلال تعاملها مع البيانات المستخدمة في التحليل بحالة المنطقة المدروسة ، لكن المشكلة الكبيرة هي بعدم كفاية البيانات المجموعة اضافة لعدم دقتها ،حاول الباحث حصر اغلب نماذج التنمية الاقليمية ذات العلاقة لاجل الاستفادة من تلك النماذج مستقبلا وخاصة للباحثين الذين يتناولوا هذا الموضوع ، وقد اختار الباحث نموذج(Shift & Share) بسبب محدودية البيانات على مستوى محافظة كربلاء وتم من خلاله اعطاء ملامح عامة لموقع المدينة من ناحية القطاع الصناعي والقوى العاملة ومدى انحرافها عن المعدل القومي ، وقد اظهرت النتائج بأن محافظة كربلاء تحتاج الى توظيف عمالة بمقدار (537) لكي تنمو بنفس المعدل القومي للعمالة ، وذلك من اجل تحقيق التوازن الاقليمي ، وعلى الرغم من ان نمو الصناعات الكبيرة في المحافظة ينمو بصورة اكبر من الصناعات الكبيرة على مستوى الدولة الا ان الصناعات الضغيرة تنمو بصورة اقل وهو ما يوضحه (IM Share) ، اما بالنسبة لـ(RS) بين ان محافظة كربلاء المقدسة لديها تحول اقليمي لعدد العاملين وخاصة في الصناعات الكبيرة لانها

ساهمت بصورة ايجابية في تنافسية صناعات الدولة (لان حصتها القومية كانت اكبر مما اضافته الدولة بالمعدل) ومن خلال هذا التحليل نعرف ان العراق يعاني بصورة اجمالية من تردي واقع صناعاته الكبيرة والصغيرة لذلك فمن خلال الارتقاء بمستويات الاقاليم وتحقيق معدلات النمو العالية يمكن ان ينقل العراق الى مستوى متطور وتنافسي وذلك من خلال الاستثمار في الصناعات ذات العلاقة بالإمكانات الموجودة .

التوصيات

1. عانى الباحث من بعض المشاكل التي تعرض لها خلال جمعه للمعلومات الخاصة التي كانت نتيجتها التأخير وتغيير مضامين البحث ، ويوصي الباحث الجهات والدوائر المختصة في المنطقة المدروسة التعاون مع الباحثين بشكل اكثر مرونة لان البحث العلمي يساعد في القضاء على المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد المحلي والقومي ويجد الحلول المناسبة.
2. ضرورة الاعتماد على مشاريع التنمية الزراعية التي تمت دراستها واجراء الاختبارات و البحوث الزراعية لتطوير وتقوية البذور لمقاومة الامراض التي تصيبها وبالتالي زيادة الانتاجية ،والعمل على زيادة الوعي لدى المزارعين من خلال اجبارهم بعدم ترك مهنة الزراعة وذلك من خلال تقديم اللوجستي وتوفير كافة المستلزمات الزراعية (الات ومعدات ، موارد مالية)اضافة الى زيادة التنسيق مع دوائر المحافظة وخاصة مديرية الموارد المائية لتسهيل عملية ايصال المياه للمزارع بالطرق الحديثة من اجل القضاء على الشحة ،وايضا من خلال تخصيص اراضي زراعية وطرحها للاستثمار وخاصة في المناطق الصحراوية غير المستغلة وذات الطبيعة الملائمة لزراعة الخضراوات لتقليل الاعتماد على الخارج وتوفير الدعم للمنتج المحلي من خلال فرض مقيدات على السلع الغذائية المستوردة من الخارج ، والاهتمام بصورة اكبر بالثروة الحيوانية من خلال توفير المستلزمات ومصانف العلف والمجازر وغيرها.
3. القطاع الصناعي: ضرورة الاستفادة من الأراضي المحلية كونها مادة خام لانتاج اغلب المواد الانشائية منها (الطابوق ، الجص ، الاسمنت ،الرمل ، الحصى، وغيرها) حيث انها متوفرة بكثرة ، لذا الاستثمار المستقبلي في تلك الصناعات يجعل من المحافظة مركزا حيويا للتصدير والتمويل ،والاهتمام بصورة اكبر بالمشاريع الصغيرة من خلال منح الدعم الكامل لها متمثلا بالقروض و الورش الخاصة وغيرها ،التي بدورها تساعد في القضاء على البطالة بشكل كبير ،وتفعيل الاستثمار في المجالات الاخرى ذات العلاقة بالامكانات المستقبلية كأنشاء معامل تكرير النفط الخام على امتداد خط النفط الاستراتيجي اضافة الى استغلال كافة الموارد المتاحة في محافظة كربلاء للقضاء على المشاكل المرتبطة بالقطاع الصناعي من تقليل البطالة وتسويق المنتج المحلي وغيرها .
4. يوصي الباحث بضرورة الالتفات لمشاريع التنمية السياحية التي من خلالها يمكن ضمان مستقبل مشرق للمحافظة بما يؤدي الى جعلها مصدرا حيويا للتمويل وذلك من خلال استثمار المناطق السياحية (الدينية ، والاثرية والعلاجية) التي تعتبر من المقومات الرئيسية للمحافظة ، وتحسين الخدمات المقدمة للزائرين بكافة انواعها لضمان راحتهم

خاصة بعد ازدياد عدد الوافدين الى كربلاء المقدسة والفقرة التي يجب الاهتمام بها هي تطوير الفنادق الموجودة حاليا من اجل استغلال الميزة النسبية للقطاع السياحي ،لان الاستثمار الاجنبي يستغرق وقت كبير خاصة اذا كان المشروع المقام من المشاريع الضخمة .

5. ضرورة انشاء محطة طاقة كهربائية مستقبلا للقضاء على مشاكل الكهرباء لانها تعتبر من المكونات الرئيسية لراحة المواطن والاساس في التصنيع وتنشيط الحركة السياحية والمحفز الاساسي للاستثمار المحلي و الاجنبي ،وذلك من خلال تخصيص اراضي لقطاع الماء والكهرباء لعرضها للاستثمار الاجنبي اضافة الى رسم خطة وطنية لانشاء محطات الكهرباء على مستوى العراق .
6. التمسك بالية تحديد التخصيصات السنوية والمعتمدة على مستوى السكان والفقر والحرمان من اجل تحقيق تنمية متوازنة ، وايضا تساعد في تقييم ما تم انجازه على مر السنين وتساعد الباحثين في المشاركة لاعداد الخطط السنوية كلا حسب منطقته من خلال جمع ودراسة البحوث المقدمة من قبل الباحثين والخروج باهداف عامة تضمن حق كل منطقة من مناطق المحافظة .
7. بخصوص مشاريع التنمية الاقليمية ،نرى ضرورة الاستغناء عن المشارع الثانوية والاهتمام بالمشاريع الرئيسية الخاصة بالبنى التحتية من خلال دراسة كافة الجوانب النظرية للتنمية والتخطيط الاقليمي واختيار المشاريع على اساس موضوعي متكامل وواضح الاهداف ، لان هذه المشاريع توفر البيئة الملائمة للمستثمر الاجنبي اضافة الى تحقيق الرفاهية .العمل بكافة الملاحظات التي تم مناقشتها في الفصل الثالث .
8. ينصح الباحث الباحثين الذين يتناولون موضوع التنمية الاقليمية مستقبلا تبني النماذج الموضحة في المبحث الثالث من الفصل الثالث لما لها من اهمية عملية تساعده في تحديد الاتجاهات العامة للتنمية الاقليمية ، اذا ما تم تحديد وتطوير عملية جمع البيانات على مستوى العراق والمحافظات العراقية من اجل الوقوف على مكامن الخلل ومعالجتها بصورة علمية واضحة وبسيطة،خاصة نماذج المدخلات/المخرجات الاقليمية لانها تساعد في تحديد التشابكات القطاعية ودورها في تحديد القطاع القائد في الاقليم وعلاقته مع الاقاليم الاخرى ،وايضا نموذج رتبة-الحجم المهم جدا في السيطرة على المجمعات الحضرية السكانية وتوزيعها جغرافيا على المستوى المحلي لتطوير المراكز الاقل تطورا وتقليل الضغوط على المراكز المكتظة سكانيا.

المصادر

اولا: المصادر العربية

أ:الكتب

1- الأنصاري رؤوف محمد علي :السياحة في العراق ودورها في التنمية والأعمار ,ط1,مطبعة هادي ,لبنان,2008.

2- الجميل ،سرمد كوكب ، التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل/ 2002

3- الزوكة ،محمد خميس :التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية,دار المعرفة الجامعية للنشر, الإسكندرية ,1996.

4- السامرائي ،هناء عبد الغفار (الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية : الصين أنموذجاً) بيت الحكمة بغداد 2002

5- السماك ،محمد ازهر سعيد :جغرافيا الصناعة (منظور معاصر),ط1 ,دار اليازوردي للنشر والتوزيع, عمان, 2011

6- العاني ،محمد جاسم محمد علي شعبان:التخطيط الإقليمي ,المبادئ والأسس ,نظريات وأساليب ,ط1,دار صفاء للنشر والتوزيع ,عمان ,2007.

7- العاني ،محمد جاسم محمد علي شعبان: الاقليم والتخطيط الاقليمي،ط1، مكتبة المجتمع المدني للنشر والتوزيع ,عمان,2006.

8- الفهدواي ،خميس خلف ,مازن الشيخ راضي : التنمية الاقتصادية ,دار الوثائق ,بغداد 2000,

9- القريشي، مدحت : التنمية الاقتصادية (نظريات ،سياسات ,موضوعات)ط1,دار وائل للنشر والتوزيع,الاردن،2007

10- الكناني ،كامل كاظم بشير :الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية ,ط1,دار صفاء للنشر والتوزيع,الأردن 2008.

11- النقاش ،غازي عبد الرزاق:اقتصاديات الموقع والاستراتيجيات العالمية للتحضر والتنمية ،مكتب وائل للطباعة ،عمان/الاردن ،1996.

12- الهيتي، صبري فارس : التخطيط الحضري,ط1, دار اليازوردي للطباعة والتوزيع, الاردن,2009.

13- خليل ،سامي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة الصباح، الكويت ،1980.
14- خير صفوح : التنمية والتخطيط الإقليمي, منشورات وزارة الثقافة ,دمشق 2000,
15- صقر ،عمر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية للطباعة، مصر،2001،
16- عبد الرحمن ،أحمد : إدارة الإعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2001
17- عجمية ،محمد عبد العزيز واخرون :التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ,ط2,الدار الجامعية, الاسكندرية ،2008
18- عياصرة ، ثائر مطلق محمد : التخطيط الاقليمي(دراسة نظرية وتطبيقية), ط1,دار الحامد للطباعة , الاردن, 2008.
19- غلام ،احمد خالد :سمير سعد علي، مصطفى حمد الديناري : التخطيط الاقليمي ,ط1, كمبلو كرافيك ارت سنتر للطباعة، القاهرة ,1995
20- نامق ،صلاح الدين :نظريات النمو الاقتصادي ,ط1,دار المعارف ,مصر،2000.
21- هاجن ،افريت (اقتصاديات التنمية) ترجمة جورج خوري ، مركز الكتب ، الأردن ، 1988
22- هنـدي، منير ابراهيم. صناديق الاستثمار في خدمة صغار وكبار المدخرين ، منشأة المعارف، القاهرة 1994
23- هوشيار معروف : تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري , ط1 , دار صفاء للنشر , عمان ,2006.
24- هوفر ،ادجار: النظرية المكانية في اختيار المكان المناسب للنشاط الاقتصادي،تعريب عيسى عوراني،منشورات دار الافاق الجديدة ،بيروت

ب: البحوث والدراسات:

1- إسماعيل ،ميثم لعيبي ، توجهات الاستثمار في الاقتصاد العراقي بعد نيسان 2003(قراءة في الدستور والموازنة العامة) من الانترنيتwww.mohiv.gov.iq
2- الاقتصاد والتخطيط :ادارة التدريب، الجزء الثاني , ضمن دورات الكوادر القيادية العليا ,وزارة التخطيط العراقية ,1994
3- الحديثي ،محمود علي: المواقع الصناعي,التنمية الإقليمية المتوازنة, مجلة المخطط والتنمية, عدد 14,1995

4- الحسيني ،حمد خليل:تقييم إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإعادة اعمار العراق،مجلة كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بابل ،ع1 ،2009.
5- الكناني ،كامل كاظم بشير: الاساس الصناعي للتنمية العربية ودوره في التنمية المستخدمة في اطار سياسات التنمية الحضرية, بحث مقدم الى بيت الحكمة, مجلة الدراسات الاجتماعية ,العدد16, السنة الرابعة, 2002.
6- جمهورية العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, اللجنة الوطنية لاعداد الخطة الخمسية , مسودة قطاع التشيد والاسكان ,الاصدر الثاني ,تشرين الثاني ,2009
7- جمهورية العراق , وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , مسودة قطاع النقل والاتصالات , الاصدار الثاني , اللجنة الوطنية لاعداد الخطة الوطنية الخمسية 2010-2014
8- حسن ،إبراهيم:التخطيط الاقتصادي في العراق,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي العراقية،ضمن اوراق المؤتمر العلمي لإعداد الخطة الخمسية لعام 2007.
9- سيد ،محمد محسن: تنمية الاقاليم الى اين ،" بحث مقدم الى مؤتمر التخطيط الاقليمي والبعد الاقليمي للتنمية ، جامعة بغداد ,2007.
10- رافع العيساوي :اهداف استراتيجية التنمية الوطنية ،في مؤتمر مناقشة الخطة الخمسية للاعوام2010-2014 ،وكالة الانباء الوطنية بالتعاون مع وزارة التخطيط 20/مايو/2009 . www.wna-news.com
11- رشيد حمد العنزي (قواعد المعاملة في الاتفاقيات الدولية المنظمة للاستثمار) ندوة الاستثمار الأجنبي الخاص في المملكة العربية السعودية : الحوافز والمعوقات ، معهد الدراسات الدبلوماسية ، الرياض ، 24-25 نوفمبر ، 1997 ، ص252 .
12- شبع ،محمد جواد :مشكلة التباين المكاني تحلها التنمية الإقليمية www.4geographic.com
13- صوت العراق :70 مليار دولار أمريكي ميزانية العراق لعام 2008 . www.xinhunanet.com
14- علوان ،نوفل عبد الرضا:مدينة كربلاء وامكانية النهوض بمستوى السياحة الدينية فيها,مجلة الادارة والاقتصاد ,العدد66,الجامعة المستنصرية ,2007
15- غازي العبودي:التخطيط المالي للنظام الفدرالي الجديد في العراق،وزارة التخطيط ،2008.
16- غيلان، مهدي سهر، واخرون : واقع وآفاق القطاع الزراعي في محافظة كربلاء ,بحث قدم في ندوة قسم الاقتصاد(الواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء وافاق تطوره),23/نيسان/2007.

17- كوليزادة ،جرجيس: الموازنة وحقائق عامة عن تعداد السكان.الحوار المتمدن، العدد 2185_2008/2/8.

18- محسن عبد الله ,محمد حسين كاظم,ايمان عبد الكاظم:دراسة الواقع الاقتصادي لمحافظة كربلاء المقدسة وآفاقه المستقبلية,التخطيط الإقليمي لمحافظة كربلاء,المجلة العراقية للعلوم الإدارية,214,المجلد(5),2008.

19- محمد ،حاكم محسن:دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي (دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء)مجلة اهل البيت,ع4.

20- مطانيوس مخول, عدنان غانم /ماهية التخطيط الاقليمي وتحدياته في التنمية المستدامة,مجلة الجندول,مجلة دورية تعنى بالعلوم الاقتصادية ,ع46,السنة الثامنة,2010

21- مركز المشروعات الدولية الخاصة، الاستثمار الاجنبي المباشر. ، طبعة منقحة 2005 واشنطن

22- نوفل عبد الرضا علوان:مدينة كربلاء وامكانية النهوض بمستوى السياحة الدينية فيها,مجلة الادارة والاقتصاد ,العدد66,الجامعة المستنصرية ,2007.

ج: الرسائل والاطاريح:

1- الراجحي ،محسن عبد الله حسن: استخدام الاساليب الرياضية في التخطيط الاقتصادي، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،1989

2- الدليمي، سهى مصطفى حامد: تحديد الاقاليم التخطيطية في العراق لأغراض التنمية المكانية ,اطروحة مقدمة الى معهد التخطيط الحضري والاقليمي وهي من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في التخطيط الحضري ,جامعة بغداد ,2001

3- السلمان ،مهند منير بشير: اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الخدمات على معدل النمو الاقتصادي في دول أمريكا اللاتينية للمدة 2001- 2002 رسالة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد بجامعة الموصل وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد , 2005,ص4.

4- ألشديدي ،حسين احمد سعد :سياسات التنمية الإقليمية لمواجهة مشاكل التحضر في اطار اللامركزية(دراسة تحليلية للبنية المكانية في العراق وتوجهاتها المستقبلية)اطروحة دكتوراه مقدمة الى معهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي,لنيل شهادة الدكتوراه في التخطيط الحضري، جامعة بغداد,2008.

5- الوزني ،عادل عيسى كاظم: الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان آسيوية مختارة مع الإشارة إلى الفرص المتاحة في العراق, رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية,2005

6- صبري ،آمنة حسين: اللامركزية في التخطيط دراسة في تقييم التخطيط على المستوى المحلي، رسالة ماجستير مقدمة إلى المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا في جامعة بغداد وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير علوم في التخطيط الحضري والاقليمي,جامعة بغداد،2005.

7- مرعب ،هادي جاسم :التخطيط الاقليمي في مدينة المجر الكبير،اطروحة دكتوراه مقدمة الى المعهد العالي للتخطيط الحضري والاقليمي كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ،2006.

د.التقارير الرسمية:

1- الامم المتحدة: برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ,الدورة التاسعة عشر, نيروبي, البند 4, 5/ايار 2003

2- التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة في العراق ,وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ,الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات , بالتعاون مع برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة,2008

3- استراتيجية تنمية محافظة كربلاء المقدسة 2010-2014 ,محافظة كربلاء, الحكومة المحلية،2010.

4- : وزارة التخيطيط والتعاون الانمائي :الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعات الاحصائية السنوية للاعوام (2004 ، 2005، 2006، 2007، 2008)

5- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008، الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، احصاءات السكان والقوى العاملة ،2009.

6- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق 2007.

7- التقرير الاستراتيجي العراقي : مركز حمو رابي للبحوث والدراسات H.C.R.S.S. 2008.

8- وزارة المالية :الية تحديد التخصيصات السنوية ،2009،النشرة الرسمية لعام 2009.

9- الميزانية العامة للدولة :وزارة التخطيط/وزارة المالية ، ميزانية عام 2004 ,تشرين الثاني ،2003
10- مؤسسة التمويل الدولية ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، سلسلة الدروس المستفادة من الخبرات العملية ، رقم(5) برنامج الخدمات الاستشارية للاستثمار الاجنبي ، برنامج مشترك بين المؤسسة والبنك الدولي ، ط1 ، واشنطن ،ابريل ، 1998
11- وزارة التخطيط: التخطيط يؤكد على تنفيذ إستراتيجية تطوير المحافظات .2009/12/17. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.

هـ:الدوائر الحكومية:

1- مركز محافظة كربلاء،الادارة المحلية و2010.
2- مديرية الماء ،كربلاء، شعبة الاحصاء، 2010
3- وزارة الزراعة،كربلاء، شعبة الاحصاء الزراعي ،2010
4- غرفة تجارة كربلاء.كربلاء ،2010
5- دائرة السياحة في كربلاء، شعبة الاحصاء السياحي 2010.
6- بلدية كربلاء ، قسم المشاريع ، 2010
7- مركز المعلومات كربلاء، 2010.
8- المديرية العامة للطرق والجسور،قسم المشاريع،2010 .
9- دائرة احصاء كربلاء.
10- هيئة استثمار كربلاء المقدسة ,الدائرة الاقتصادية ,كربلاء,2010

ثانيا: المصادر الانكليزية:

1. Adrin liviu Scutarian; The Regional development and the Sustainable Tourism in Romania,university of Suceqva,Romania,2006.
2. Baykal, Mehmet, Factors influencing the success of US ventures inTurkey,2003
3. Budy .P .Resosudarmo and Ditya A. Nurdianto : FUNDANENTAL OF INPUT-OUTPUT ANALYSIS WITH AN APPLICATION TO THE 2005 INDONESIAN INTER-REGIONAL INPUT-OUTPUT TABLE ,CSIRO,SUSTAINABALE ECOSYSTEMS,2007

4. COASTAL BENDSHIFT: SHARE ANALYSIS NARRATIVE, Socrates ,ed 22 ,2002
5. ESCWA (comparatives study of National strategies and policies with Regard to Foreign Direct Investment in the ESCWA Region) U N , New York, 2001
6. ESCWA: The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries, UN, New York, USA, (2000).
7. (Houston, David B. (April 1967). "The shift and share analysis of regional growth: a critique." Southern Economic Journal. 33(4) .
8. Jean Paul Rodrique : Dept .of Global studies and Geography . Hofsta University, 2003.
9. Junathan Temple : Balanced Growth ,university of Bristol ,32,june ,2005
10. Karl, grecl: Sustainable Regional Development and Innovation ,submitted for the degree of Doctor of philosophy ,March,2007
11. Klosterman.P .Planning Methods, Department of Urban and Regional Planning ,Floride State University, http://mailer.fsu.edu/~tchapin/garnet-tchapin/urp5261/topic/econbase/lq.htm
12. Mohamed EL – Erian & Mahmoud EL- Gamal (Attraction Foreign Investment to Arab countries : Getting the Basic Right) Working paper 9718 , U . S . A , 1997
13. Mustafa Dinc, Kingsley E. Haynes, Murat Tarimcilar: Integrating models for regional development decisions: a policy perspective, The Annuals of Regional Science, Washington dc, USA, spring 2003
14. RagnerNurkse :problem of capital formation in under developed countries ,Oxford University Press.
15. UNCTAD (world Investment Report 1996 : Investment, Trade and International policy Arrangements) Geneva and New York , 1996
16. UNCTAD, (1997), World Investment Report, Transnational corporate ones, market structure, and competition policy, New York.

ملحق(1)
قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006

بإسم الشعب
مجلس الرئاسة بناءً على ما اقره مجلس النواب طبقاً لأحكام الفقرة أولاً من المادة الحادية والستين من الدستور ولمضي المدة القانونية المنصوص عليها في الفقرة (خامساً / أ) من المادة مائة وثمانية وثلاثين من الدستور.
صدر القانون الأتي : رقم (13) لسنة 2006
قانون الاستثمار
الفصل الأول
التعاريف
المادة (1) : يقصد بالعبارات التالية ايثما وردت في هذا القانون المعاني المقابلة لها أدناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك
أ . المجلس: مجلس الوزراء
ب . الهيئة الوطنية للاستثمار : هي الهيئة التي شكلت بموجب هذا القانون المسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بالمشاريع الاستثمارية الستراتيجية ذات الطابع الاتحادي صرا.
ج . هيئة الإقليم : هيئة الاستثمار في الإقليم المسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح أجازات الاستثمار في الإقليم .
د . هيئة المحافظة : هيئة الاستثمار في المحافظة غير المنتظمة في إقليم المسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح أجازات الاستثمار في المحافظة .
ه . الهيئة : الهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة المحافظة سب الأوال .
و . رئيس الهيئة : رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار .
ز . المشروع : النشاط الاقتصادي المشمول بأحكام هذا القانون .
ح . الموجودات: الآلات والأجهزة والمعدات والآليات واللوازم والعدد ووسائط النقل واللوازم والأثاث المكتبية المخصصة لاستخدامها صراً في المشروع وأثاث ومفروشات ولوازم الفنادق والمدن السيا ية والمستشفيات والمدارس والكليات.
ط . المستثمر الأجنبي : هو الذي لا يحمل الجنسية العراقية في الة الشخص الحقيقي ومسجل في بلد أجنبي اذا كان
شخصاً معنوياً أو قوقياً .
ي . المستثمر العراقي : هو الذي يحمل الجنسية العراقية في الة الشخص الحقيقي ومسجل في العراق اذا آان شخصاً معنوياً او قوقياً .
ك . الضرائب والرسوم : جميع أنواع الرسوم والضرائب المفروضة بموجب القوانين النافذة .
ل . الطاقة التصميمية : هي الطاقة الإنتاجية المصممة ضمن و دة زمنية معينة (ساعة ، يوم ... الخ) وفقاً لما هو مثبت في الوثائق الواردة مع المكائن من المجهز والجدوى الاقتصادية للمشروع .
م . المحفظة الاستثمارية : مجموعة من الاستثمارات في الأسهم والسندات .
ن . الاستثمار : هو توظيف المال في أي نشاط او مشروع اقتصادي يعود بالمنفعة المشروعة على البلد.
الاهداف والوسائل
المادة (2): يهدف هذا القانون الى ماياتي :
اولاً : تشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة للاسهام في عملية تنمية العراق وتطويره وتوسيع قاعدته الانتاجية
والخدمية وتنويعها .

ثانياً : تشجيع القطاع الخاص العراقي والاجنبي للاستثمار في العراق من خلال توفير التسهيلات اللازمة لتاسيس
المشاريع الاستثمارية وتعزيز القدرة التنافسية للمشاريع المشمولة بأ□كام هذا القانون في الاسواق المحلية والاجنبية .
ثالثاً : تنمية الموارد البشرية□سب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين
رابعاً : □ماية□قوق وممتلكات المستثمرين .
خامساً : توسيع الصادرات وتعزيز ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق .
المادة (3): تعتمد الوسائل التالية لتحقيق اهداف هذا القانون :
اولاً : منح المشاريع التي تشملها □كام هذا القانون الامتيازات والضمانات اللازمتين لاستمرارها وتطويرها من خلال
تقديم الدعم بما يؤمن تعزيز القدرات التنافسية لتلك المشاريع في الاسواق المحلية والاجنبية .
ثانياً : منح المشاريع الحاصلة على اجازة الاستثمار من الهيئة تسهيلات اضافية واعفاءات من الضرائب والرسوم بحسب ما ورد في هذا القانون .
الفصل الثاني
الهيئة الوطنية للاستثمار
وهيئات الاستثمار في الاقاليم والمحافظات
المادة (4) :
اولاً : تشكل بموجب هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة الوطنية للاستثمار) تتمتع بالشخصية المعنوية ويمثلها رئيس الهيئة او من يخوله وتكون مسؤولة عن رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والانظمة والضوابط لها ومراقبة
تطبيق هذه الضوابط والتعليمات في مجال الاستثمار وتختص بها المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية ذات الطابع الاتحادي□صراً .
ثانياً : يدير الهيئة الوطنية للاستثمار مجلس ادارة يتألف من تسعة اعضاء من ذوي الخبرة والاختصاص مدة لاتقل عن عشر سنوات و□ائزين على شهادة جامعية تتناسب واختصاص الهيئة وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او اشهر افلاسه
ثالثاً :
أ - يرشح مجلس الوزراء بطلب من رئيسه رئيساً للهيئة بدرجة وزير ونائباً للرئيس بدرجة وآيل وزارة لمدة خمس
سنوات ويعرضان على مجلس النواب للموافقة عليهما .
ب - يعين رئيس مجلس الوزراء اربعة من الاعضاء لمدة خمس سنوات بدرجة مدير عام .
ج - يختار رئيس مجلس الوزراء ثلاثة اعضاء من القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترشيحهم من قبل رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وتحدد مكافاتهم وفقاً للنظام الداخلي
د - عند انتهاء عضوية اي من أعضاء الهيئة الوطنية للاستثمار المذآورين في (أ و ب) من هذه المادة في غير□الات الاقالة والاستقالة يقوم رئيس مجلس الوزراء بتنسيبهم لاي جهة□كومية مع الا□تفاظ بدرجتهم الوظيفية ويحال المذآورين في الفقرة (أ) من هذه المادة على التقاعد عند عدم تنسيبهما الى وظيفة تعادل درجتهما الوظيفية .
ه - لمجلس النواب اقالة رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار ونائبه بصوره مباشرة او بناء على طلب رئيس مجلس الوزراء لاسباب موجبه .
و - لمجلس الوزراء اقالة اي من اعضاء الهيئة الوطنية للاستثمار الآخرين او ابدال بغيره في □الة عدم التزامة بمعايير ولوائح الهيئة .
ز - يجتمع مجلس ادارة الهيئة الوطنية للاستثمار بدعوة من رئيسة ويحدد نصاب الانعقاد واتخاذ القرارات والتوصيات
بالاغلبية المطلقة وينظم سير العمل بنظام داخلي تصدره الهيئة .

ح - ترتبط الهيئة الوطنية للاستثمار برئيس مجلس الوزراء .
ط - تحدد نظام رواتب واستحقاقات منتسبي الهيئة ، بناء على اقتراح من رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار وبقرار من
رئيس مجلس الوزراء .
رابعاً : يكون مرآز الهيئة الوطنية للاستثمار في بغداد ولها ان تعين ممثلين لها في الاقاليم و المحافظات.
خامساً : تقوم الهيئة الوطنية للاستثمار بوضع سياسة إستراتيجية وطنية عامة للاستثمار وتحدد القطاعات الآآثر اهمية
وتقوم باعداد خارطة بمشاريع الاستثمار في العراق على ضوء المعلومات التي تحصل عليها من هيئات الاستثمار في
الاقاليم والمحافظات آما وتعد قوائم بفرص الاستثمار في المشاريع الاستثمارية الستراتيجية والاتحادية مع معلومات اولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار
: (المادة (5
أولاً : للاقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم تشكيل هيئات استثمار في المناطق الخاضعة لها تتمتع بصلا□يات منح اجازات الاستثمار والتخطيط الاستثماري وتشجيع الاستثمار وفتح فروع في المناطق الخاضعة لها بالتشاور مع الهيئة الوطنية للاستثمار لضمان توفر الشروط القانونية .
ثانياً : تشكل هيئات الاقاليم والمحافظات من سبعة اعضاء على الاقل من ضمنهم الرئيس ونائبه من ذوي الخبرة
والاختصاص مدة لاتقل عن سبع سنوات و□ائزين على شهادة جامعية تتناسب واختصاص الهيئة وغير محكوم بجناية او جنحة مخلة بالشرف او اشهر افلاسه .
ثالثاً : تحدد مجالس الاقليم والمحافظات التي لم تنتظم في اقليم الية تشكيل هيئة الاقليم والمحافظة واقالة عضو الهيئة في□الة عدم التزامه بمعايير ولوائح الهيئة
رابعاً : تنسق هيئات الاقاليم والمحافظات عملها مع الهيئة الوطنية للاستثمار وتنسق وتتشاور مع الحكومات المحلية فيما يتعلق بالخطط والتسهيلات الاستثمارية
خامساً : تقوم هيئات الاقاليم والمحافظات بوضع خططها الاستثمارية بما لا يتعارض والسياسة الاستثمارية الاتحادية
وتقوم باعداد قوائم بفرص الاستثمار في المناطق الخاضعة لها مع معلومات اولية عن هذه المشاريع وتوفيرها للراغبين في الاستثمار .
سادساً : ترتبط هيئة الاقليم برئيس وزراء الاقليم وتخضع لرقابة مجلس الاقليم وترتبط هيئة المحافظة بالمحافظ وتخضع لرقابة مجلس المحافظة بما لايتعارض و□كام هذا القانون .
سابعاً : يجتمع مجلس ادارة هيئات الاقاليم والمحافظات بدعوة من رئيسه ويحدد نصاب الانعقاد واتخاذ القرارات
والتوصيات بالاغلبية المطلقة وينظم سير العمل بنظام داخلي تصدره الهيئة .
المادة (6) : تعتمد الهيئة المراسلات الالكترونية اضافة الى المراسلات الاعتيادية بينها وبين الجهات الرسمية المتعلقة بعمل ونشاط الهيئة من خلال الشبكات المحلية او الشبكة الدولية وفق ضوابط تحددها الهيئة .
: (المادة (7
أ - تقبل الهيئة طلبات اجازة الاستثمار للمشاريع التي لا يقل رأس مالها عن الحد الادنى الذي يقرره مجلس الوزراء او مجلس وزراء الاقليم□سب الا□وال بنظام يصدر باقتراح من الهيئة .
ب - يجب على الهيئة استحصال موافقة مجلس الوزراء قبل منح الاجازة اذا آانت قيمة المشروع الاستثماري آآثر من
مائتين وخمسين مليون دولار .

ج - على الهيئة البت في طلبات اجازة الاستثمار في مدة لا تتجاوز (45) خمسة واربعين يوماً من تاريخ تقديم الطلب .
د - تكون قرارات الهيئة بخصوص المشاريع الاستثمارية المقرة ملزمة لاغراض هذا القانون .
المادة (8) : للهيئة موازنة سنوية مستقلة تتكون مواردها من المبالغ التي تخصص لها من الموازنة العامة للدولة
المادة (9) : تهدف الهيئة الى تشجيع الاستثمار من خلال العمل على ماياتي :
أولاً : تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها .
ثانياً : تبسيط اجراءات التسجيل والاجازة للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها وأعطاء الاولوية لها في
الانجاز لدى الجهات رسمية واستكمال أجراءات اجابة طلبات المستثمرين واستحصال الموافقات اللازمة للمستثمر
والمشروع .
ثالثاً : انشاء نافذه واحده في الهيئة الوطنية للاستثمار وهيئات الاقاليم والمحافظات تظم مندوبين مخولين من الوزارات
واعضاء ترشحهم مجالس الاقاليم والمحافظات حسب الاحوال والجهات ذات العلاقة تتولى منح الاجازة والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفق القانون .
رابعاً : تقديم المشوره وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين واصدار النشرات الخاصة بذلك .
خامساً : وضع برامج لترويج الاستثمار في مناطق العراق المختلفة لجذب المستثمرين وتنفيذها .
سادساً : تسهيل تخصيص الاراضي اللازمة وتاجيرها لاقامة المشاريع بمقابل تحدده الهيئة بالتنسيق مع الجهات ذات
العلاقة .
سابعاً : العمل على اقامة مناطق استثمارية امنة بموافقة مجلس الوزراء .
ثامناً : تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسره وتسهيلات مالية لهم بالتنسيق مع وزارة المالية
والاستعانة بالمؤسسات المصرفية مع اشتراط ان يقوم المستثمر الحاصل على القرض باستخدام عدد من العراقيين
العاطلين عن العمل يتناسب وحجم القرض .
تاسعاً : اية مهام اخرى ذات علاقة بطبيعة عملها يكلفها بها مجلس الوزراء .

الفصل الثالث

المزايا والضمانات

المادة (10) : يتمتع المستثمر بغض النظر عن جنسيته بجميع المزايا والتسهيلات والضمانات ويخضع للالتزامات الواردة في هذا القانون وللمستثمر العراقي والاجنبي لاغراض مشاريع الاسكان حق الانتفاظ بالأرض بمقابل يحدد بينه وبين مالك الارض دون المضاربه بالارض وفق ضوابط تضعها الهيئة الوطنية للاستثمار وبموافقة مجلس الوزراء ، وتسهل الهيئة تخصيص الاراضي اللازمة للمشاريع الاسكانية وتمليك الوحدات السكنية للعراقيين بعد آآمال المشروع .
المادة (11) : يتمتع المستثمر بالمزايا الاتية :
أولاً : اخراج راس المال الذي ادخلة الى العراق وعوائده وفق احكام هذا القانون وتعليمات البنك المرآزي العراقي وبعملة قابلة للتحويل بعد تسديد التزاماته وديونه آافة للحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى .
ثانياً : يحق للمستثمر الاجنبي :
أ- التداول في سوق العراق للاوراق المالية بالاسهم والسندات المدرجة فيه .

ب - تكوين المحافظ الاستثمارية في الاسهم والسندات .
\ثالثاً : استئجار الاراضي اللازمة للمشروع او المساطحة للمدة التي يكون فيها المشروع الاستثماري قائماً على ان لا تزيد عن (50) خمسين سنة قابلة للتجديد بموافقة الهيئة وان تراعى في تحديد المدة طبيعة المشروع وجدواه للاقتصاد الوطني
رابعاً : التأمين على المشروع الاستثماري لدى أي شرآة تأمين وطنية او اجنبية يعتبرها ملائمة .
خامساً : فتح□سابات بالعملة العراقية او الاجنبية او آليهما لدى أ□د المصارف في العراق او خارجه للمشروع المجاز .
المادة (12) : يضمن هذا القانون للمستثمرما يأتي :
اولاً : يحق للمستثمر توظيف واستخدام عاملين من غير العراقيين في□الة عدم امكانية استخدام عراقي يملك المؤهلات اللازمة وقادر على القيام بنفس المهمة وفق ضوابط تصدرها الهيئة .
ثانياً : منح المستثمر الاجنبي والعاملين في المشاريع الاستثمارية من غير العراقيين□ق الاقامة في العراق وتسهيل دخولة وخروجه من والى العراق .
ثالثاً : عدم المصادرة او تأميم المشروع الاستثماري المشمول بأ□كام هذا القانون آلاً او جزءً باستثناء مايصدر بحقه□كم قضائي بات .
رابعاً : للعاملين الفنيين والاداريين غير العراقيين في المشروع ان يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم الى خارج العراق وفقاً
للقانون بعد تسديد التزاماتهم وديونهم تجاه الحكومة العراقية وسائر الجهات الاخرى .
المادة (13) : اي تعديل لهذا القانون لا يترتب عليه اي اثر رجعي يمس الضمانات والاعفاءات والحقوق المقرره بموجبه
الفصل الرابع
التزامات المستثمر
المادة (14) : يلتزم المستثمر بمايأتي :
أولاً : اشعار الهيئة الوطنية للاستثمار او هيئة الاقليم او المحافظة□سب الا□وال خطياً فور الانتهاء من ترآيب
الموجودات وتجهيزها لاغراض المشروع وتاريخ بدء العمل التجاري .

ثانياً : مسك□سابات اصولية يدققها محاسب قانوني مجاز في العراق وفقاً للقانون
ثالثاً : تقديم دراسة الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع واي معلومات او بيانات او وثائق تطلبها الهيئة او الجهات
الاخرى المختصة فيما يتعلق بموازنة المشروع والتقدم الحاصل في انجازه .
رابعاً : مسك سجلات خاصة بالمواد المستوردة للمشروع والمعفاة من الرسوم طبقاً لأ□كام هذا القانون مع تحديد مدد
الاندثار لهذه المواد .
خامساً : المحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والانظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالامن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي .
سادساً : الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والاجازات وساعات وظروف العمل وغيرها أ□د ادنى .
سابعاً : الالتزام بتطابق جدول تقدم العمل الذي يقدمه المستثمر مع الواقع على ان لا يكون التفاوت الزمني آآثر من ستة اشهر وعلى الهيئة الوطنية للاستثمار وضع شروط جزائية في□الة تجاوز مدة الستة اشهر آما ان للهيئة سحب الاجازة .

ثامناً : تدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة آفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الاولوية لتوظيف
واستخدام العاملين العراقيين .
الفصل الخامس
الاعفاءات
: (المادة (15
أولاً : يتمتع المشروع الحاصل على اجازة الاستثمار من الهيئة بالاعفاء من الضرائب والرسوم لمدة (10) عشر سنوات من تاريخ بدء التشغيل التجاري وفق المناطق التنموية التي يحددها مجلس الوزراء باقتراح من الهيئة الوطنية للاستثمار □سب درجة التطور الاقتصادي للمنطقة وطبيعة المشروع الاستثماري .
ثانياً : لمجلس الوزراء اقتراح مشاريع قوانين لتمديد او منح اعفاءات بالاضافة الى الاعفاءات المنصوص عليها في البند (اولاً) من هذه المادة او تقديم□وافز او ضمانات او مزايا اخرى لاي مشروع او قطاع او منطقة والمدد والنسب التي يراها مناسبة وفقاً لطبيعة النشاط وموقعه الجغرافي ومدى مساهمته في تشغيل الايدي العاملة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية ، لاعتبارات تقتضيها المصلحة الوطنية .
ثالثاً : للهيئة الوطنية للاستثمار زيادة عدد سني الاعفاء من الضرائب والرسوم يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة
مشارآة المستثمر العراقي في المشروع لتصل الى (15) خمسة عشر سنة اذا آانت نسبة شراآة المستثمر العراقي في. % المشروع آثر من 50
المادة (16) : اذا نقل المشروع خلال مدة الاعفاء الممنو□ة من منطقة تنموية الى منطقة تنموية اخرى ، فيعامل المشروع لاغراض الاعفاء المنصوص عليه في البند (اولاً) من المادة (15) خلال المدة الباقية معاملة مشاريع منطقة التنمية المنقول اليها على ان يشعر الهيئة الوطنية للاستثمار بذلك .
المادة (17) : آذلك يتمتع المشروع الحاصل على اجازة استثمار بما يأتي :
(أولاً : اعفاء الموجودات المستوردة لاغراض المشروع الاستثماري من الرسوم على ان يتم ادخالها الى العراق خلال (3 ثلاثة سنوات من تاريخ منح اجازة الاستثمار .
ثانياً : تعفى الموجودات المستوردة اللازمة لتوسيع المشروع او تطويره او تحديثه من الرسوم اذا ادى ذلك الى زيادة
الطاقة التصميمية ، على ان يتم ادخالها خلال (3) ثلاثة سنوات من تاريخ اشعار الهيئة بالتوسع او التطوير ، ويقصد بالتوسع لاغراض هذا القانون اضافة موجودات رأسمالية ثابته بقصد زيادة الطاقة التصميمية للمشروع من السلع او
الخدمات او المواد بنسبة تزيد على (15 %) خمسة عشر من المئة اما التطوير فيقصد به لاغراض هذا القانون استبدال مكائن متطورة بمكائن المشروع آلاً او جزءاً او اجراء تطوير على الاجهزة والمعدات القائمة في المشروع باضافة مكائن او اجهزة جديده او اجزاء منها بهدف رفع الكفاءة الانتاجية او تحسين وتطوير نوع المنتجات و الخدمات
ثالثاً : تعفى قطع الغيار المستوردة لاغراض المشروع من الرسوم على ان لا تزيد قيمة هذه القطع على (20 %) عشرين من المئة من قيمة شراء الموجودات بشرط ان لا يتصرف بها المستثمر لغير الاغراض المستوردة من اجلها .
رابعاً : تمنح مشاريع الفنادق والمؤسسات السيا□ية والمستشفيات والمؤسسات الصحية ومراآز التاهيل والمؤسسات
التربوية والعلمية اعفاءات اضافية من رسوم استيراد الاثاث والمفروشات واللوازم لاغراض التحديث والتجديد مرة آل
4) اربع سنوات في الاقل على ان يتم ادخالها الى العراق او استعمالها في المشروع خلال (3)

سنوات من تاريخ صدور) قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الاستيرادات و آمياتها ، بشرط ان لايتم استخدامها لغير الاغراض المستوردة من اجلها .
المادة (18) : اذا تبين ان موجودات المشروع المعفاة آلها او بعضها من الضرائب والرسوم قد بيعت خلافاً لأحكام هذا القانون او استعملت في غير المشروع او استخدمت في غير الاغراض المصرح بها فعلى المستثمر تسديد الضرائب والرسوم والغرامات المتحققة عليها وفقاً للقانون .
الفصل السادس
اجراءات منح اجازة الاستثمار وتأسيس المشاريع
: (المادة (19
أولاً : يحصل المستثمر على الاجازة اضافة الى حصوله على باقي الاجازات لغرض التمتع بالمزايا والاعفاءات التي
تقدمها الهيئة .
ثانياً : تمنح الهيئة اجازة الاستثمار او تاسيس المشروع بناء على طلب يقدم اليها من المستثمر وفق شروط ميسره تعدها الهيئة ، ويشتمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الامور التالية :
أ - ملء استمارة الطلب المعدة من قبل الهيئة .
ب - آفاءة مالية من مصرف معتمد .
ج - المشاريع التي قام بها المستثمر في العراق او خارجه .
د - تفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية .
ه - جدول زمني لانجاز المشروع .
: (المادة (20
أولاً : للهيئة اصدار اجازة التأسيس من خلال انشاء نافذة واحده في الاقليم او المحافظة غير المنتظمة في اقليم تضم
مندوبين مخولين من الوزارات والجهات ذات العلاقة وتقوم الهيئة بمنح اجازة تأسيس المشروع والحصول على الموافقات من الجهات الاخرى وفقاً للقانون .
ثانياً : للهيئة ان تساعد المستثمر في الحصول على اجازة التأسيس من خلال توليها مفاتحة الاجهات المختصة واستطلاع اراء تلك الجهات في شأن اصدار اجازة التأسيس وعلى تلك الجهات اصدار قرارها بالموافقة او الرفض او طلب التعديل خلال (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغها ، ويعد عدم الرد من الجهة المطلوب منها الرأي موافقة وفي حالة الرفض يجب ان يكون الرفض مسبباً .
ثالثاً : في حالة الخلاف بين قرار الهيئة الوطنية للاستثمار والجهة الاخرى ذات العلاقة في منح اجازة تأسيس غير هيئات الاقاليم يرفع الخلاف الى رئيس الوزراء للبت فيه .
(رابعاً : عند رفض طلب التأسيس فلصاحب الطلب التظلم لدى رئيس هيئة الاقليم او المحافظة المعنية بالطلب خلال (15 خمسة عشر يوماً من تاريخ تبلغه بقرار الرفض ، ويبت رئيس الهيئة المعنية في التظلم المقدم خلال مدة (7) سبعة ايام ولصاحب الطلب الاعتراض على قرار رئيس الهيئة المعنية برفض تظلمة لدى الجهة التي ترتبط بها الهيئة المعنية خلال 15) خمسة عشر يوماً من تاريخ رفض التظلم ويعد قرارها باتاً .)
الفصل السابع
أحكام عامة
المادة (21) : يتكون رأس مال المشروع المشمول بأحكام هذا القانون مما ياتي :
أولاً : النقد المحول الى العراق عن طريق المصارف والشرآات المالية او اية طريقة قانونية اخرى بهدف استثماره
لاغراض هذا القانون .

ثانياً : الاموال العينية والحقوق المعنوية الموردة للعراق او المشتراة من الاسواق المحلية بواسطة النقد المحول للعراق
وهي :
أ - اموال عينية لها علاقة بالمشروع .
ب - المكائن والالات والمعدات والابنية والانشاءات ووسائل النقل والاثاث واللوازم المكتبية اللازمة لاقامة المشروع .
ج - الحقوق المعنوية التي تشمل براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والمعرفة الفنية والخدمات الهندسية
والادارية والتسويقية وما في□كمها .
ثالثاً : الارباح والعوائد والا□تياطيات الناجمة عن استثمار رأس مال في العراق في المشروع اذا تمت زيادة رأس مال هذا المشروع او اذا استثمرت في مشروع اخر مشمول با□كام هذا القانون .
المادة (22) : يتمتع المستثمر الاجنبي بمزايا اضافية وفقاً لاتفاقيات دولية بين العراق ودولته او اتفاقيات دولية متعددة الاطراف آان العراق قد انضم اليها .

المادة (23) : اذا انتقلت ملكية المشروع خلال مدة الاعفاء الممنو□ة لها فيستمر تمتع المشروع بالاعفاءات والتسهيلات والضمانات التي منحت له□تى انقضاء تلك المدة ، على ان يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع في الاختصاص ذاته او في اختصاص اخر بعد موافقة الهيئة ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات المترتبة بموجب ا□كام هذا القانون .
: (المادة (24
أولاً : للمستثمر ، بموافقة الهيئة ، بيع الموجودات المعفاة او التنازل عنها الى مستثمر اخر مستفيد من ا□كام هذا القانون على ان يستعملها في مشروعه .
ثانياً : للمستثمر بعد اشعار الهيئة بيع الموجودات المعفاة لاي شخص او مشروع اخر غير مشمول با□كام هذا القانون بعد دفع الرسوم والضرائب المستحقة عنها .
ثالثاً : للمستثمر بموافقة الهيئة اعادة تصدير الموجودات المعفاة .
المادة (25): اذا اندمجت شرآتان او مؤسستان او آثر فتكون الشرآة او الكيان الجديد الناتج عن الدمج ملزماً بتنظيم□سابات مستقلة لكل مشروع قبل الدمج لتسجيل وتطبيق الاعفاءات والتسهيلات المنصوص عليها في هذا القانون خلال المدة المتبقية من الاعفاء .
: (المادة (26
يستمر اي مشروع جرت الموافقة عليه بمقتضى ا□كام القوانين السابقة في الاستفادة من الاعفاءات التي منحت له بموجب ذلك القانون□تى انقضاء مدة الاعفاء وبشروطه .
المادة (27) : المنازعات الناشئة بين الاطراف الخاضعين لا□كام هذا القانون يطبق عليهم القانون العراقي مالم يتفقوا على خلاف ذلك بغير الحالات التي تخضع لا□كام القانون العراقي □صراً او يكون فيها الاختصاص للمحآم العراقية .
1. تخضع المنازعات الناتجة عن عقد العمل□صراً لا□كام القانون العراقي ويكون الاختصاص فيها للمحآم العراقية ، ويستثنى من ذلك العامل غير العراقي اذا نص عقد العمل على خلاف ذلك .
2. اذا آان اطراف النزاع من غير العراقيين وفي غير المنازعات الناتجة عن جريمة يجوز للمتنازعين الاتفاق على
القانون الواجب التطبيق والمحكمة المختصة او اي اتفاق اخر لحل النزاع بينهم .
3. اذا ترتب عن نزاع بين الشرآاء او بين مالك المشروع والغير في مشروع يخضع لا□كام هذا القانون توقف العمل لمدة تزيد عن ثلاثة اشهر يجوز للهيئة سحب الترخيص و الطلب الى مالكي المشروع تسوية أمره خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور ، واذا مرت هذه المدة دون تسوية الامر بين الشرآاء او بين مالك المشروع و الغير ، فان للهيئة اتخاذ الاجراءات القانونية لتصفية

المشروع مع اذخطار مالك المشروع او □د الشرآاء بذلك ويتم ايداع مبلغ التصفية في □د البنوك بعد استيفاء □قوق الدولة او اي □قوق للغير وبعد صدور □كم قضائي باستحقاقها .
4. إذا آان □د أطراف النزاع خاضعاً لأ□كام هذا القانون يجوز لهم عند التعاقد الاتفاق على آلية □ل النزاع بما فيها
الالتجاء إلى التحكيم وفقاً للقانون العراقي أو أي جهة أخرى معترف بها دولياً.
5. المنازعات الناشئة بين الهيئة أو أي جهة□كومية وبين أي من الخاضعين لأ□كام هذا القانون في غير المسائل المتعلقة بمخالفة □د أ□كام هذا القانون ، تخضع للقانون و المحآم العراقية في المسائل المدنية ، أما في المنازعات التجارية فيجوز للأطراف اللجوء للتحكيم على أن ينص على ذلك في العقد المنظم للعلاقة بين الأطراف .

المادة (28) : في□الة مخالفة المستثمر لأي من الأ□كام الواردة في هذا القانون فللهيئة تنبيه المستثمر آتابة لإزالة المخالفة خلال مدة محدده ، وفي□الة عدم قيام المستثمر بإزالة المخالفة خلال المدة المحددة تقوم الهيئة بدعوة المستثمر أو من يمثله لبيان موقفه وإعطائه مهله أخرى لتسوية الموضوع وعند تكرار المخالفة أو عدم إزالتها فللهيئة سحب إجازة المستثمر التي أصدرتها وإيقاف العمل في المشروع مع □تفاظ الدولة بحقها في□رمان المستثمر من الإعفاءات والامتيازات التي منحت له من تاريخ تحقق المخالفة مع □تفاظ الغير بحقه في المطالبة بالتعويض عن الضرر من جراء هذه المخالفة ودون الإخلال بأي عقوبات أو تعويضات أخرى تنص عليها القوانين النافذة .
المادة (29) : تخضع جميع مجالات الاستثمار لأ□كام هذا القانون باستثناء ما يأتي :
أولا : الاستثمار في مجالي استخراج وإنتاج النفط والغاز
ثانياً : الاستثمار في قطاعي المصارف وشرآات التامين .
المادة (30) : لمجلس الوزراء :
أولاً : إصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ أ□كام هذا القانون .
ثانياً : إصدار أنظمة داخلية تحدد تشكيلات الهيئة وتقسيماتها ومهامها وسير العمل فيها وصلا□يات الهيئة والشؤون المالية وشؤون الموظفين و أية أمور أخرى .
المادة (31): للهيئة إصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ الأنظمة الصادرة عن مجلس الوزراء وفق أ□كام هذا القانون .
المادة (32): تسري أ□كام هذا القانون على مشاريع القطاع المختلط والقطاع الخاص القائمة والعاملة وبطلب من إدارتها وموافقة الهيئة دون اثر رجعي .
المادة (33) : لا يعمل بأي نص يتعارض وأ□كام هذا القانون .
. المادة (34) : يلغى أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (39) لسنة 2003
. المادة (35) : يلغى قانون الاستثمار العربي الصادر عن مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (62) لسنة 2002
المادة (36) : ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
الأسباب الموجبة من اجل دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وإيجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات ودعم عملية تأسيس مشاريع الاستثمار في العراق وتوسيعها وتطويرها على مختلف الأصعدة الاقتصادية ومنح الامتيازات والإعفاءات لهذه المشاريع ، شرع هذا القانون.

Abstract

The province of Karbala Consider one of the main provinces of the country, because it embraces the shrines of Imam Hussein and his brother Abbas (peace be upon them) and the martyrs who sacrificed themselves for the Islamic religion and raise the word of God faces of the hypocrites, this aspect of Islamic places of Karbala at the forefront of Iraq's cities significantly after the City of Imam Ali (peace be upon him) in Najaf, Economically it could consider the province of Karbala is the area that fits with any economic action and that the multiplicity of economic resources in it, as has maintained a lot of resources at all levels (tourism, industrial, agricultural, service and others) with varying those sectors in terms of importance and those aspects that have been mentioned enough to make the province a region or center growth, either the concept of Province has evolution significantly, particularly after 2003 when the regime change increased so that the overall economic decentralization in planning and became the foundation in drawing up five-year plans, but remained some other things as a mechanism determining annual allocations which remained unchanged at the level of private plans that have been developed in the years that followed the change of the economic system, and in the Plan (2010-2014) has been adopted the proportion of deprivation and poverty in determining the annual allocations and the question arises, why cannot become the center of Karbala provinces or dynamic growth? It can become opportunities for future investment is 100% guaranteed, so the research gives a picture of the reality of regional development in the province and its importance in attracting future investment opportunities.

So the research was divided into four Chapter ,the first chapter dealt with Conceptual framework for development and regional planning and foreign direct investment And show their importance and relationship between them isthrough the study of most of the theoretical aspects on the subject

The second chapter was about the reality (economic, social and investment) to the city of Karbala, has included all the vital sectors in the province

The third chapter Singled out a study of regional development to the province of Karbala, starting from the plans and determine the mechanism of annual allocations to show the size of regional development in the province and its development over the past years, the researcher explained the regional dimension of Karbala through the mathematical model

The fourth chapter is a proposed medium-term plan for the city of Karbalahave been relying on the SWOT analysis to show the general goals, opportunities and threats and strengths

College of Administration & Economics

Regional Planning and Development and the Future Investment Opportunities (case study Holy Karbala provinces)

A thesis
Submitted to
The council of the college of administration and economics /University of Karbala in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Science in Economics
By

DHIYA SALEM BEDA AL-KAFAGEE

Superwised by

Asst.Prof.Dr **MOHSEN ABDO ALLAH AL-RAGEHEE**

Asst.Prof.DR **ADNAN KARIM NAJIM AL-DEEN**

2010 1431